التقرير الاقتصادي السنوي 2024

مصرف قطر المركزي
Qatar Central Bank
State of Qatar • دولـــة قطـــر

صاحب السمو

الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني

الأمير الوالد

حضرة صاحب السمو

الشيخ تميم بن حمد آل ثاني

أمير دولة قطر

مجلس الإدارة

سعادة الشيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني

المحافظ

رئيس مجلس الإدارة

سعادة الدكتور صالح محمد النابت

عضو

سعادة الدكتور إبراهيم الإبراهيم

عضو

سعادة السيد خلف بن أحمد المناعي

ممثل وزارة المالية

عضو

سعادة السيد محمد بن حسن المالكي

ممثل وزارة التجارة والصناعة

عضو

الدكتور طامي أحمد البنعلي

عضو

المحتويات

الملخص التنفيذي 09

الفصل الأول
التطورات الاقتصادية العالمية 10
مقدمة 12
تطورات معدل النمو العالمي 12
تطورات معدل التضخم العالمي 13
تطورات السياسة النقدية 13
تطورات أسعار السلع الأساسية 14
تطورات الأسواق المالية العالمية 14
آفاق الاقتصاد العالمي لعام 2025 15

الفصل الثاني
النمو الاقتصادي المحلي 16
مقدمة 18
الحسابات القومية والتطورات القطاعية 18
التطورات الفصلية في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 21
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي 22
مؤشر الإنتاج الصناعي 23
مؤشر مديري المشتريات 23
التطورات في قطاع السياحة 23
آفاق النمو 24

الفصل الثالث
التضخم وتطورات الأسعار 26
تطورات التضخم 28
تطورات معدل التضخم 28
تطورات التضخم العام حسب القطاعات 29
تطورات التضخم الأساسي حسب القطاعات 29
تطورات مؤشر أسعار المنتجين 30
تطورات مؤشر أسعار العقارات 31

الفصل الرابع
القطاع الخارجي 32
مقدمة 34
ميزان المدفوعات – الرصيد الكلي 34
الحساب الجاري 34
الحساب الرأسمالي والمالي 35
التجارة الخارجية 36

الفصل الخامس
المالية العامة 40
مقدمة 42
الموازنة العامة لدولة قطر 2024 42
تطورات الإيرادات الحكومية العامة 43
تطورات الانفاق الحكومي العام 43
فائض الإيرادات والفائض الكلي 44
تقديرات الموازنة العامة للدولة لعام 2025 44
القطاعات ذات الأولوية في موازنة 2025 45

الفصل السادس
الأسواق المالية 46
مقدمة 48
أداء سوق الأسهم العالمية 48
أسواق الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي 49
بورصة قطر 49
أسواق السندات العالمية 50
أسعار الصرف 51
عقود مبادلة مخاطر الائتمان 51
التصنيفات الائتمانية 54

الفصل السابع
التطورات النقدية والائتمانية 56
مقدمة 58
التطورات النقدية 58
تطورات الودائع 61
تطورات الائتمان 61

الفصل الثامن
السياسة النقدية والسيولة وأسواق النقد 64
مقدمة 66
تطورات السياسة النقدية 66
انتقال أثر السياسة النقدية 66
إصدارات أذونات وصكوك مصرف قطر المركزي خلال عام 2024 69
السيولة في النظام المصرفي خلال عام 2024 69
التطورات الفصلية في السيولة الأولية خلال عام 2024 70
سوق ما بين البنوك خلال عام 2024 71

التقييمات العامة 72

ملحق أ: النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والحصة النسبية (%) 76

ملحق ب: ميزان المدفوعات القطري 77

الملخص التنفيذي

أظهر الاقتصاد العالمي مرونة ملحوظة خلال عام 2024، متجاوزًا آثار جائحة كوفيد-19 والتوترات الجيوسياسية المستمرة. ومع اقتراب نهاية العام، ظهرت تحديات جديدة، أبرزها مناقشات السياسات التجارية الواسعة وزيادة محتملة في الرسوم الجمركية، مما أضاف مزيدًا من الغموض إلى المشهد الاقتصادي العالمي.

فعلى الصعيد الإقليمي، ورغم انخفاض أسعار النفط، سجلت معظم دول مجلس التعاون الخليجي، بما فيها دولة قطر، نموًا قويًا. فقد شهدت دولة قطر، على وجه الخصوص، تسارعًا ملحوظًا في النشاط الاقتصادي المحلي، في تناقض حاد مع وتيرة النمو المعتدلة في عام 2023. واستمر القطاع غير الهيدروكربوني في كونه المحرك الرئيسي للنمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مما يعكس نجاح الاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى التنويع الاقتصادي. وكان من أبرز ملامح هذا التحول توسع أنشطة خدمات الإقامة والطعام، مما يبرز الأهمية المتزايدة للسياحة كمصدر استراتيجي للإيرادات.

ضمن النطاق العالمي، استمرت الضغوط التضخمية في التراجع خلال عام 2024. وفي دولة قطر، تعزز هذا الاتجاه بفضل السياسة النقدية اليقظة والمتوازنة التي يتبعها مصرف قطر المركزي، والتي ساهمت في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والمالي. ونتيجة لذلك، انخفض كل من معدل التضخم العام والأساسي بشكل تدريجي على مدار العام.

وفي إطار القطاع الخارجي، حافظ القطاع على تماسكه، محققًا فائضًا تجاريًا وتراكميًا في الاحتياطيات، رغم التقلبات العالمية. وارتفعت صادرات الدولة إلى الدول العربية، مما يعكس قدرة الاقتصاد على التكيف. كما سجل القطاع المالي العام فائضًا في الموازنة الفعلية خلال عام 2024، مدعومًا بسياسة حكومية استباقية كحجر أساس في الاستراتيجية الاقتصادية. وقد عكس مشروع موازنة 2024 توازنًا دقيقًا بين الاحتياجات الآنية والغايات التنموية طويلة الأمد.

وفي مجال مؤشرات الأسواق المالية، سجل مؤشر بورصة قطر (المؤشر العام) مكاسب سنوية قوية في عام 2024. وقاد قطاع النقل المؤشرات القطاعية، مسجلًا نموًا لافتًا بنسبة مزدوجة الرقم. وعلى الرغم من حالة عدم اليقين والتوترات الجيوسياسية، ظل سعر الصرف الخارجي مستقرًا، بينما حافظت عقود مبادلة مخاطر الائتمان على تقلبات محدودة، مما يعكس متانة الأسس الاقتصادية لدولة قطر وقوة مركزها المالي. وتُرجمت هذه المتانة في التصنيفات الائتمانية السيادية المرتفعة التي حصلت عليها الدولة من وكالات التصنيف العالمية.

وضمن نطاق القطاع النقدي، وعلى الرغم من تقلص القاعدة النقدية، توسع الائتمان المصرفي مدعومًا ببيئة أسعار الفائدة المواتية. وواصل الائتمان الموجه للقطاعات الاقتصادية، مثل التجارة والخدمات المعروفة بتأثيرها المضاعف، نموه القوي.

وحافظ مصرف قطر المركزي على الاستقرار الكلّي المالي، وربط سعر الصرف من خلال تعديلات ملائمة في أسعار الفائدة. حيث تم تخفيض أسعار الفائدة الأساسية، الريبو والإقراض والإيداع، بمقدار 115 نقطة أساس خلال عام 2024. وفي ظل متانة الاقتصاد المحلي، وانخفاض معدل التضخم، واستقرار القطاع المصرفي، بادر المصرف إلى تخفيض أسعار الفائدة بما يزيد عن 15 نقطة أساس مقارنة بتخفيضات الاحتياطي الفيدرالي خلال 2024. وانخفضت أسعار الفائدة على الإقراض عبر جميع الآجال منذ بداية دورة التيسير النقدي في سبتمبر 2024. كما ساهمت جهود إدارة السيولة التي بذلها المصرف في خفض فائض السيولة وتعزيز فعالية انتقال أثر السياسة النقدية عبر النظام المالي.

ومع المضي قدمًا، فإن الأساس الاقتصادي المتين لدولة قطر - القائم على الفوائض المزدوجة، والبنية التحتية المالية المتقدمة، والسياسات النقدية المرنة - يمهد الطريق لاقتصاد مزدهر ومتين. ومع استمرار تخفيض أسعار الفائدة لتحفيز النشاط الاقتصادي، ستظل السياسات الاستباقية والدقيقة لمصرف قطر المركزي الركيزة الضامنة لاستقرار الاقتصاد الكلي والمالي، والدافع الرئيس لمسيرة نمو قوي ومستدام.

الفصل الأول*

التطورات الاقتصادية العالمية

مقدمة

شهد عام 2024 اضطرابات واسعة في الأسواق العالمية والمشهد الجيوسياسي، مدفوعة بتغيرات انتخابية، واتجاهات تضخمية، وتزايد حالة عدم اليقين. فقد تسببت النزاعات المستمرة، بما في ذلك الحرب بين روسيا وأوكرانيا، والتوترات في الشرق الأوسط، في تعطيل أسواق الطاقة وسلاسل التوريد، مما زاد من تقلب أسعار السلع الأساسية ورفع مستويات الدين العام. كما تصاعدت حالة عدم اليقين التجاري مع تصاعد السياسات التجارية الحمائية، وانقسام الكتل الاقتصادية، وتحولات سلاسل الإمداد، مما أضاف تعقيدات جديدة إلى استقرار الاقتصاد العالمي. إذ ظل النمو غير متوازن: ففي حين حافظت الولايات المتحدة على وتيرة نمو قوية، واجهت أوروبا صعوبات بسبب التضخم والاختلالات الهيكلية وحالة عدم اليقين الداخلي، بينما واصلت الصين نموها بثبات رغم التحديات القطاعية المحلية، وسجلت الهند نموًا قويًا وإن كان بوتيرة أبطأ، مدفوعًا بطلب محلي قوي.

ورغم انخفاض أسعار النفط، حققت دول مجلس التعاون الخليجي نموًا ملحوظًا، حيث تعافت المملكة العربية السعودية من انكماش سابق، بينما تسارعت وتيرة نمو الاقتصاد القطري بفضل جهود التنويع. وحققت البنوك المركزية العالمية تقدمًا في احتواء التضخم، إلا أن المخاطر الجيوسياسية والأحداث المناخية استمرت في ممارسة الضغط على هذه الاقتصادات.

تطورات معدل النمو العالمي

تباينات واسعة في معدلات النمو الاقتصادي حسب المناطق الجغرافية

شهد اقتصاد الولايات المتحدة تباطؤًا طفيفًا في النمو، نتيجة عوامل متعددة، من بينها التحولات السياسية التي زادت من حالة عدم اليقين في السياسات، مما أدى إلى تراجع الاستثمارات والتجارة. كما خيمت النقاشات المستمرة حول الأولويات المالية والتغيرات في اللوائح التنظيمية والتوترات الجيوسياسية على آفاق النمو متوسط الأجل. وعلى الرغم من هذه التحديات، أظهر سوق العمل الأمريكي مرونة بفضل استمرار خلق فرص العمل في القطاعات الأساسية وانخفاض معدلات البطالة، مما وفر استقرارًا في ظل حالة عدم اليقين الاقتصادي واسعة النطاق (شكل 1-1).

أما أوروبا، فقد واجهت نموًا مقيدًا نتيجة استمرار الضغوط التضخمية التي قللت من الدخل الحقيقي للقطاع العائلي وأضعفت القوة الشرائية. كما استمرت آثار ارتفاع أسعار الطاقة في التأثير بقوة على قطاع التصنيع، مما زاد من تكاليف الإنتاج وأضعف الإنتاجية الصناعية وقوض القدرة التنافسية التصديرية، مما أعاق التعافي في الاقتصادات الأوروبية الرئيسية.

في المقابل، وعلى صعيد الاقتصادات الناشئة، حافظت الصين على استقرار النمو، مع تراجع طفيف نتيجة الاختلالات الهيكلية مثل ضعف قطاع العقارات والاستهلاك المحلي. أما الهند، فاستمرت في تحقيق نمو قوي، وإن كان أبطأ من عام 2023، مدعومًا بقوة الطلب للقطاع الخاص، وعوائد الميزة الديموغرافية، على الرغم من مواجهة رياح معاكسة خارجية مثل ضعف التجارة العالمية وتراجع قيمة العملة.

فيما سجلت معظم دول مجلس التعاون الخليجي نموًا اقتصاديًا، حيث تعافى الاقتصاد السعودي من الانكماش السابق ليحقق معدل نمو توسعي. في المقابل، شهد الاقتصاد الكويتي سنة أخرى من الانكماش الاقتصادي متأثرًا بتحديات الاختلالات الهيكلية والمالية.

شكل 1-1: معدلات النمو الاقتصادي

(نسبة مئوية، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)

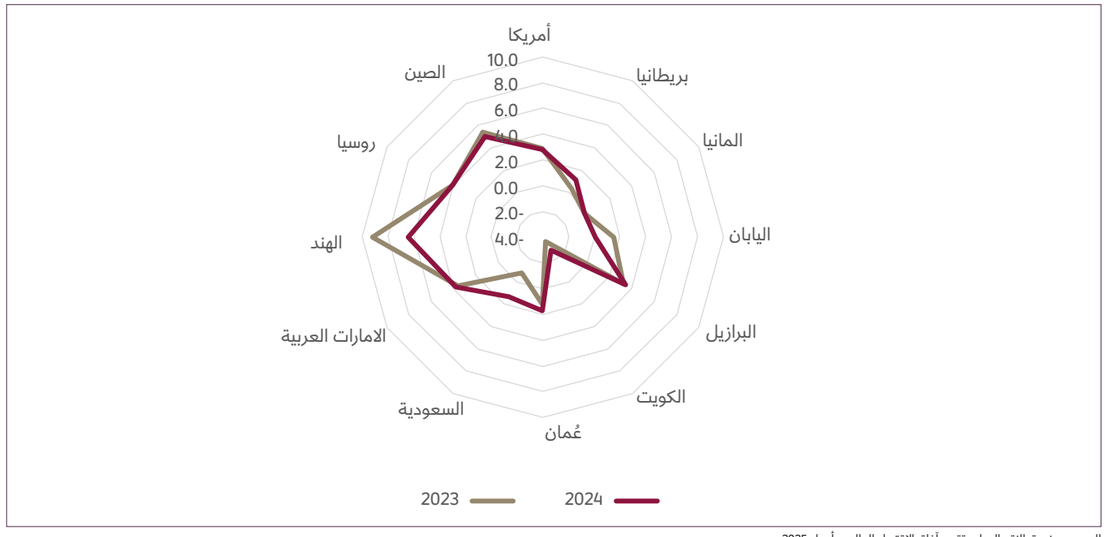

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2025.
ملاحظة: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

*عند الاقتضاء، يمكن الرجوع إلى الموقع الإلكتروني لمصرف قطر المركزي / أو المواقع الإلكترونية للمصادر الأخرى للحصول على بيانات محدثة.

تطورات معدل التضخم العالمي

انخفاض التضخم العام، مع ثبات التضخم الأساسي

شهدت معدلات التضخم انخفاضًا في العديد من الاقتصادات في عام 2024، نتيجة السياسات النقدية المقيدة، واستقرار أسواق الطاقة، وتحسن كفاءة سلاسل التوريد. ففي الولايات المتحدة، اقترب معدل التضخم العام تدريجيًا من معدله المستهدف من قبل الاحتياطي الفيدرالي والبالغ 2%، وإن كان بوتيرة بطيئة. ومع ذلك، استمر التضخم الأساسي مرتفعًا نتيجة الضغوط السعرية المستمرة في قطاع الخدمات.

وفي الأسواق الناشئة، اتسمت اتجاهات التضخم بالتباين: فاستقر التضخم في الصين في ظل ضعف الطلب الاستهلاكي واستمرار التحديات الهيكلية في قطاع العقارات، بينما واجهت الهند ضغوطًا تضخمية تصاعدية مدفوعة بالاستهلاك الخاص القوي وارتفاع أسعار الغذاء والطاقة (شكل 1-2).

شكل 1-2: معدلات التضخم

(نسبة مئوية، متوسط أسعار المستهلك)

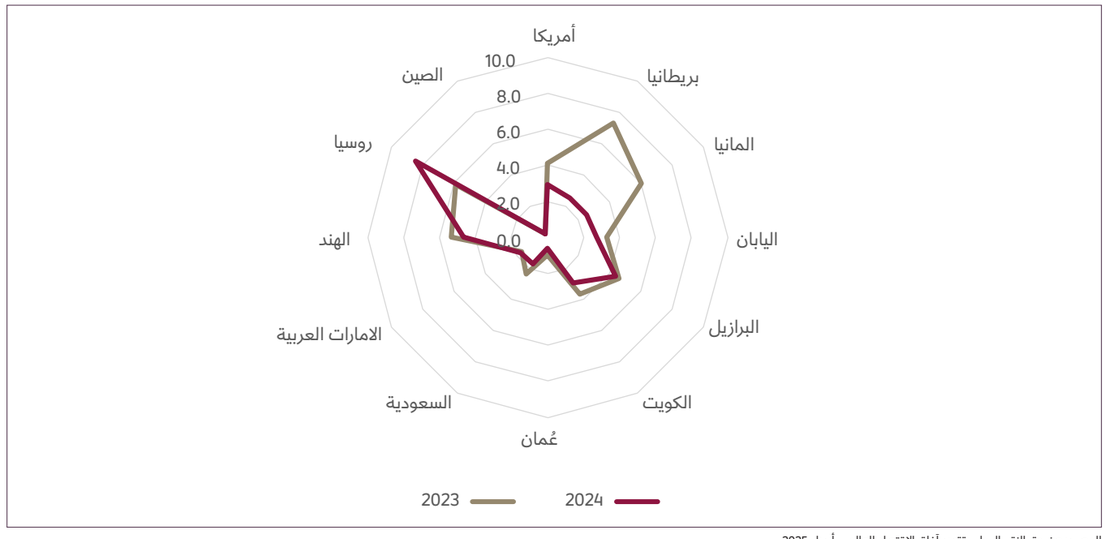

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2025.

تطورات السياسة النقدية

السيطرة على التضخم عبر البنوك المركزية

عدّلت البنوك المركزية في العالم سياساتها النقدية استجابةً للمتغيرات الاقتصادية والمخاطر. ففي الولايات المتحدة، خفّض الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة ثلاث مرات بمقدار إجمالي بلغ 100 نقطة أساس في سبتمبر ونوفمبر وديسمبر 2024، استنادًا إلى تقييمات مستقبلية للأوضاع الاقتصادية ومخاطر التضخم. أما البنك المركزي الأوروبي، فقد خفّض أسعار الفائدة أربع مرات بمجموع 100 نقطة أساس بهدف دعم النمو الاقتصادي. وفي المملكة المتحدة، ركزت السياسة النقدية لبنك إنجلترا جهودها لدعم النشاط الاقتصادي.

كما قام بنك كندا بخفض أسعار الفائدة خمس مرات بمقدار إجمالي 175 نقطة أساس، مما يعكس تحولاً واضحاً نحو سياسة نقدية أكثر تيسيرًا في ظل تباطؤ التضخم وضعف الزخم الاقتصادي. أما بنك اليابان، فقد أنهى سياسته النقدية التيسيرية طويلة الأمد، ورفع سعر الفائدة بمقدار 35 نقطة أساس، وهي أول خطوة نحو العودة إلى مستواها الطبيعي منذ عام 2016.

وفي الاقتصادات الناشئة، قام بنك الشعب الصيني بتدابير توسعية شملت تخفيض أسعار الفائدة وضخ السيولة، لمواجهة ضعف الطلب المحلي والتحديات الاقتصادية الهيكلية. أما بنك الاحتياطي الهندي، فقد أبقى على سعر إعادة الشراء عند 6.5% طوال عام 2024، موازنًا بين إدارة التضخم والاستقرار الاقتصادي وسط حالة من عدم اليقين العالمية.

تطورات أسعار السلع الأساسية

انخفاض أسعار الطاقة وارتفاع أسعار المعادن الآمنة

شهدت أسعار السلع الأساسية مسارات متباينة خلال عام 2024، بتأثير من عوامل اقتصادية وبيئية متعددة. فقد سجّل متوسط مؤشر أسعار الطاقة الصادر عن البنك الدولي انخفاضًا (على أساس سنوي)، متأثرًا بتراجع الاستهلاك العالمي للطاقة وزيادة الإمدادات من الدول المصدرة غير الأعضاء في منظمة أوبك. وجاء هذا التراجع أساسًا نتيجة للتحول الهيكلي نحو تبني الطاقة المتجددة، وتوقعات بتباطؤ الإنتاج الصناعي في الصين، إحدى أكبر مستوردي الطاقة الهيدروكربونية في العالم.

في المقابل، ارتفعت أسعار السلع الزراعية نتيجة اضطرابات في سلاسل التوريد والتقلبات المناخية والظروف المعاكسة. كما شهدت السلع الأولية المستخدمة في البنية التحتية للطاقة النظيفة، كعناصر السيارات الكهربائية، ارتفاعًا ملحوظًا نتيجة لوظيفتها الضرورية.

وبالتوازي، حققت أسواق المعادن النفيسة مكاسب قوية، لا سيما في الربع الأخير من العام، مدفوعة بتزايد تدفقات رؤوس الأموال نحو الأصول الآمنة، وسط تصاعد حالة عدم اليقين الاقتصادي والجيوسياسي عالميًا (شكل 3-1).

شكل 1-3: تطورات أسعار السلع الأساسية

(المؤشر 2010 = 100)

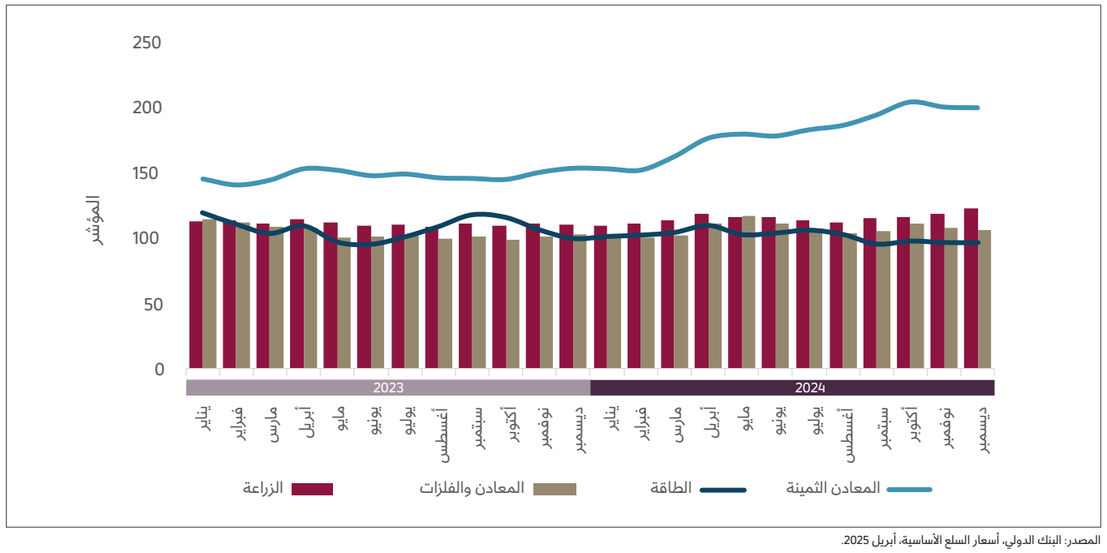

المصدر: البنك الدولي، أسعار السلع الأساسية، أبريل 2025.

تطورات الأسواق المالية العالمية

عام من الصمود والابتكار والتفاؤل

شهدت الأسواق المالية العالمية نموًا قويًا خلال عام 2024، مدعومًا بسياسات نقدية توسعية وتدابير ضخ السيولة من البنوك المركزية. وارتفعت عوائد السندات الحكومية نتيجة هذه السياسات، وإن كان بوتيرة معتدلة.

فقد أظهرت أسواق الأسهم في الولايات المتحدة مرونة ملحوظة ونموًا للسنة الثانية على التوالي، متفوقة على الأسواق العالمية الأخرى. وسجّلت مؤشرات ستاندر آند بورز 500 وناسداك مكاسب مزدوجة الرقم، مدفوعة بظروف اقتصادية مواتية، واستثمارات متزايدة في تقنيات الذكاء الاصطناعي، وارتفاع ثقة المستثمرين بالابتكار التكنولوجي. كما أسهمت موافقة هيئة الأوراق المالية الأمريكية (SEC) على صناديق تداول العملات الرقمية، في زيادة المشاركة المؤسسية والفردية بأسواق الأصول الرقمية.

ومع تقدم عام 2024، بقيت معنويات السوق مرتفعة، لا سيما قرب نهاية العام، مدفوعة بتوقعات إيجابية لإصلاحات اقتصادية داعمة للأعمال وتخفيف القيود التنظيمية المرتبطة بنتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية، حيث عكست هذه الديناميكيات بمجملها مسارًا إيجابيًا للأسواق المالية خلال العام (شكل 4-1).

شكل 1-4: تطورات الأسواق المالية

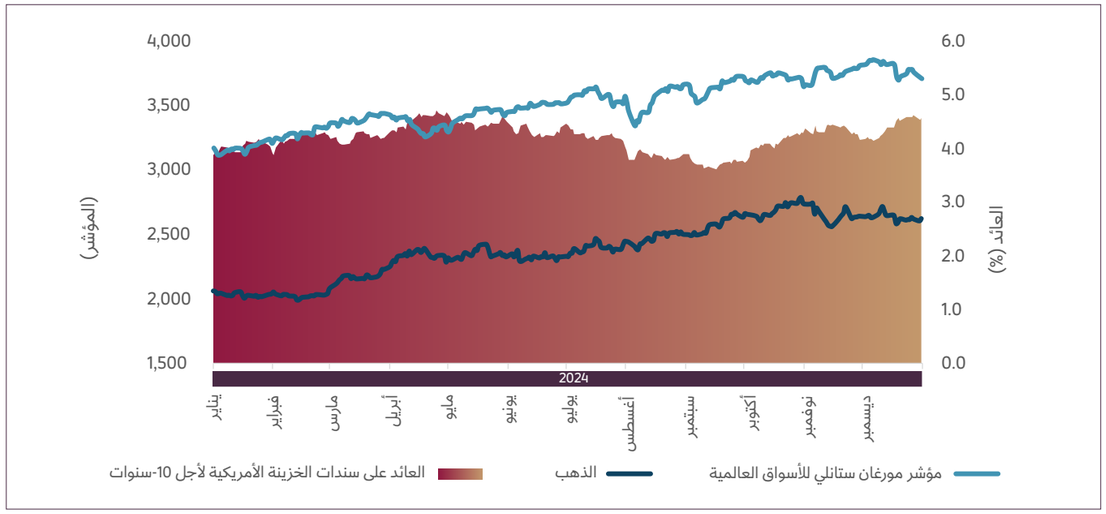

المصدر: بلومبيرغ (Bloomberg LP)، أبريل 2025.

آفاق الاقتصاد العالمي لعام 2025

مواجهة التحديات وسط حالة من عدم اليقين

أظهر الاقتصاد العالمي مرونة ملحوظة خلال معظم عام 2024، متجاوزًا التحديات المتبقية من جائحة كوفيد-19، ومتعاملًا مع الارتفاع الحاد في أسعار السلع الأساسية الناتج عن تحولات في الطلب العالمي، وديناميكيات السياسة النقدية، والتوترات الجيوسياسية، والاضطرابات المناخية. كما حقق التضخم تقدمًا ملحوظًا باتجاه أهداف البنوك المركزية، رغم استمرار الضغوط في قطاع الخدمات.

ومع ذلك، أفرز عام 2024 تحديات عالمية جديدة. حيث أدت نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية في أواخر العام، مع التوجهات التجارية المرتقبة وما تضمنته من مباحثات حول رسوم جمركية غير مسبوقة، إلى زيادة مخاطر التجارة العالمية وحالات عدم اليقين.

وبخلاف القضايا التجارية المرتبطة بالإدارة الأمريكية المرتقبة، واصلت مخاطر التغير المناخي تناميها لتشكّل تهديدًا متزايدًا، ولاسيما على مستويات الانتاج الزراعي. ومن المرجح أن يؤدي تزايد المخاطر المناخية إلى رفع الأسعار وزيادة حدة المخاوف المرتبطة بالأمن الغذائي العالمي. كما تضيف التوترات الجيوسياسية والعسكرية حول العالم أعباء إضافية على آفاق النمو الاقتصادي.

واستجابة لذلك، من المتوقع أن تواصل البنوك المركزية مراقبة التطورات الاقتصادية وتكييف سياساتها النقدية في أعقاب القيود المفروضة، بما يضمن الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي المحلي في ظل تصاعد حالات عدم اليقين. ويتوقع تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في أبريل 2025 تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي ليقتصر على 2.8% لعام 2025، مقارنة بالتقدير السابق البالغ 3.2% الصادر في يناير 2025 (جدول 1-1). ومن الجدير بالذكر أن توقعات في أبريل 2025 أشارت إلى أن دولة قطر ستحقق أعلى معدل نمو اقتصادي ضمن مجموعة الدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2026.

جدول 1-1: نظرة عامة على توقعات النمو الاقتصادي العالمي

(نسبة مئوية، نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)

المجموعات الاقتصادية	2024	توقعات صندوق النقد الدولي	
		2025	2026
العالم	3.3	2.8	3.0
الاقتصادات المتقدمة	1.8	1.4	1.5
الولايات المتحدة الأمريكية	2.8	1.8	1.7
منطقة اليورو	0.9	0.8	1.2
الاقتصادات الناشئة والنامية	4.3	3.7	3.9
الصين	5.0	4.0	4.0
منطقة الشرق الأوسط ووسط آسيا	2.4	3.0	3.5
دولة قطر	2.4	2.4	5.6

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2025.

الفصل الثاني*
النمو الاقتصادي المحلي

مقدمة

أظهر الاقتصاد القطري مرونة وتسارعًا في النمو خلال عام 2024، مقارنة بالمستوى الطبيعي الذي عاد له في عام 2023 بعد النمو الاستثنائي في عام 2022 نتيجة كأس العالم.

حيث سجل القطاع غير الهيدروكربوني أداءً ملحوظًا وواسع النطاق، مما يبرز نجاح استراتيجية التنويع الاقتصادي التي تنتهجها دولة قطر بشكل فعّال. وأكدت التطورات في المؤشرات عالية التواتر – مثل مؤشر مديري المشتريات (شكل 2-9)، و أعداد السياح الوافدين، ومعدلات إشغال الفنادق (شكل 2-10) – على المسار التوسعي للاقتصاد القطري.

وشهد مشروع توسعة حقل الشمال تقدمًا سلسًا نحو تعزيز القدرة الإنتاجية المستقبلية لدولة قطر، وفي الوقت نفسه، تحقيق آثار إيجابية امتدت إلى القطاع غير الهيدروكربوني. وقد أسهمت هذه الديناميكيات الإيجابية في إرساء مسارًا عامًا يدعم تحقيق نمو اقتصادي قوي خلال عام 2024.

الحسابات القومية والتطورات القطاعية

في عام 2024، شهدت دولة قطر تسارعًا في وتيرة النشاط الاقتصادي، وذلك بالمقارنة مع مسار النمو الطبيعي المسجل في عام 2023. فقد نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2.4% على أساس سنوي، مدفوعًا بشكل رئيسي بالتوسع في القطاع غير الهيدروكربوني، الذي سجل معدل نمو بلغ 3.4% (شكل 2-1 وجدول 2-1). واستمر القطاع غير الهيدروكربوني في كونه المساهم الرئيسي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث استحوذ على حصة كبيرة بلغت 64%. ويعكس هذا الاتجاه مدى فعالية المبادرات الحكومية المستمرة التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على الإيرادات الهيدروكربونية.

شكل 2-1: معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

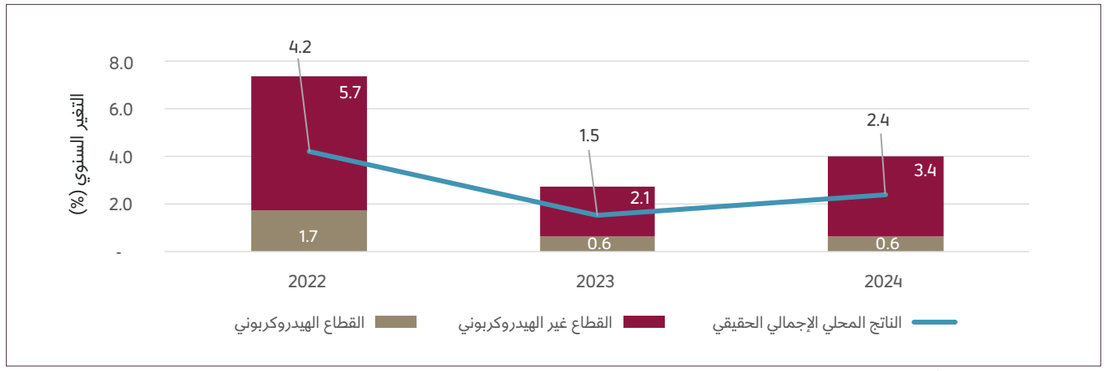

المصدر: المجلس الوطني للتخطيط، أبريل 2025.

جدول 2-1: تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

(أسعار ثابتة 2018=100)

(القيمة بالمليون ريال قطري)					
	2022	2023	2024	2024/2023 (النمو %)	2024 (الحصة النسبية للقطاع %)
القطاع الهيدروكربوني الحقيقي	254,289	255,792	257,295	0.6	36.1
القطاع غير الهيدروكربوني الحقيقي	431,845	440,906	455,842	3.4	63.9
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	686,134	696,697	713,137	2.4	100

المصدر: المجلس الوطني للتخطيط، أبريل 2025.

*عند الاقتضاء، يمكن الرجوع إلى الموقع الإلكتروني لمصرف قطر المركزي / أو المواقع الإلكترونية للمصادر الأخرى للحصول على بيانات محدثة.

في المقابل، ظل النمو في القطاع الهيدروكربوني مستقرًا عند نسبة 0.6%، بما يتماشى إلى حد كبير مع أدائه في العام السابق. ويُعزى هذا الأداء الضعيف في القطاع الهيدروكربوني إلى انخفاض انتاج الطاقة، كما يتضح من بيانات مؤشر الرقم القياسي للإنتاج الصناعي (شكل 2-2).

شكل 2-2: الرقم القياسي للإنتاج الصناعي

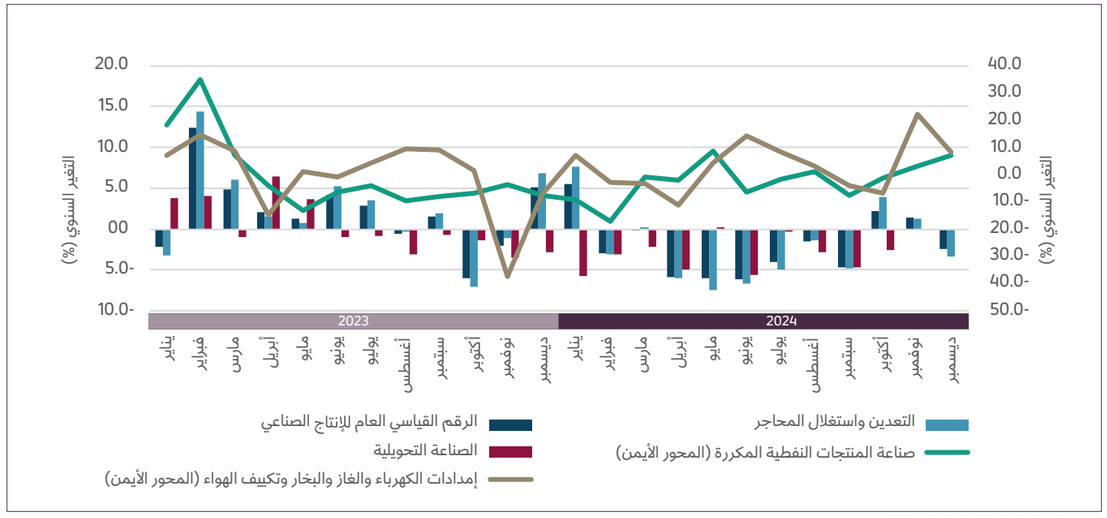

المصدر: المجلس الوطني للتخطيط، يوليو 2025.

مساهمات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي: القطاعات الاقتصادية الرئيسية

في عام 2024، برز قطاع الخدمات كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي في دولة قطر، محافظًا على معدل نمو ثابت بلغ 4.3%، بما يتماشى مع أدائه في عام 2023. وشهد قطاع التشييد انتعاشًا ملحوظًا، حيث سجل معدل نمو بلغ 3.6%، ليعكس بذلك مسار الانكماش الذي شهده في العام السابق. وعلى عكس ذلك، ظل النمو المشترك للقطاعات الأولية مثل الزراعة والتعدين متواضعًا عند 0.6% (شكل 2-3). ويشير الزخم الملحوظ في أنشطة قطاع الخدمات إلى مسار نمو أكثر تنوعًا.

شكل 2-3: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب القطاعات الاقتصادية الأوسع نطاقًا

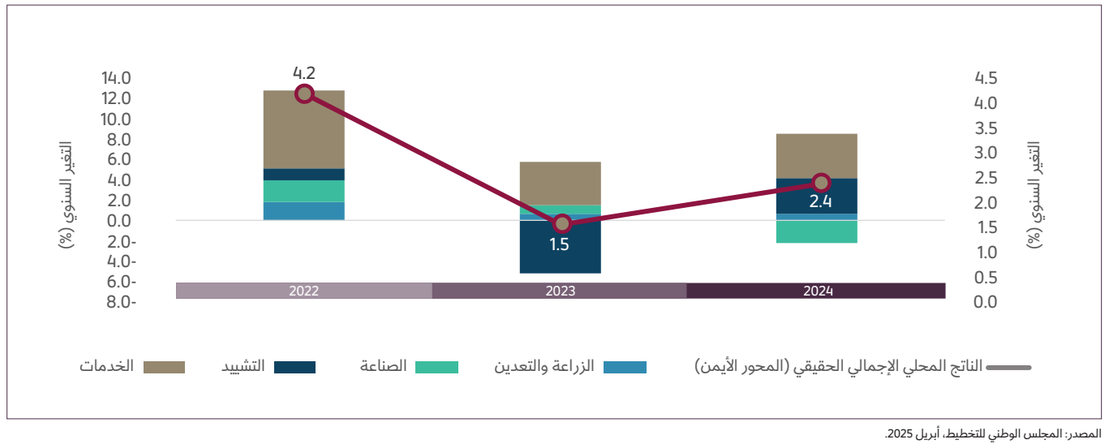

المصدر: المجلس الوطني للتخطيط، أبريل 2025.

من بين مختلف الأنشطة الاقتصادية، سجل قطاع أنشطة خدمات الإقامة والطعام – والذي يمثل صناعة الضيافة في دولة قطر – أعلى معدل نمو بلغ 8.7% في عام 2024، مواصلًا أداءه القوي منذ عام 2023 (شكل 2-4). ويليه قطاع الكهرباء والمياه، الذي نما بنسبة 7.9%، ثم قطاع الفنون والترفيه والتسلية بنسبة 7.5%، والضرائب على المنتجات (رسوم الاستيراد) بنسبة 6.8%. كما حققت الأنشطة العقارية نموًا قويًا، حيث توسعت بنسبة 6% خلال العام. وعلى نحو مجمّع، أسهمت هذه القطاعات ذات النمو المرتفع بحوالي 12% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث ساهم قطاع الأنشطة العقارية على نحو منفرد بما نسبته 7.3%.

شكل 2-4: أهم خمسة قطاعات مُولِّدة للنمو في عام 2024

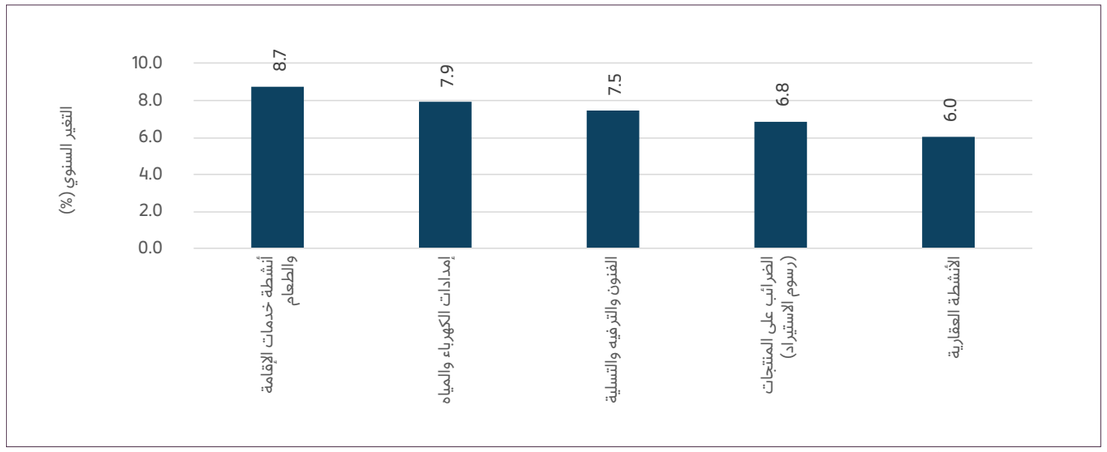

المصدر: المجلس الوطني للتخطيط، أبريل 2025.

على الرغم من أن بعض هذه القطاعات يمثل نسبة صغيرة نسبيًا من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن معدلات نموها المرتفعة تسلط الضوء على أهميتها المتزايدة في الاقتصاد الوطني. ويعكس التوسع المستدام في قطاع خدمات الاقامة والطعام الدور المتنامي للسياحة كمصدر استراتيجي للإيرادات في دولة قطر. وبالمثل، فإن نمو قطاع الفنون والترفيه والتسلية يدعم تطوير الخدمات المرتبطة بالسياحة.

ويُعزى التوسع الملحوظ في خدمات المرافق، التي تشمل إمدادات الكهرباء والمياه، إلى النمو المستمر في عدد السكان والتوسع العمراني السريع، مما أدى إلى زيادة الطلب على خدمات البنية التحتية الأساسية. ويتماشى هذا التوجه بشكل وثيق مع التوسع المستمر في قطاع العقارات. وقد تم توثيق نمو إنتاج المرافق خلال عامي 2023 و2024 بوضوح من خلال بيانات مؤشر الإنتاج الصناعي على النحو الوارد في القسم السابق.

كما نمت الإيرادات الضريبية (رسوم الاستيراد) بنسبة 6.8% خلال العام، مما يبرز دورها المتنامي في الإطار المالي لدولة قطر (شكل 2-4). ورغم الحفاظ على بيئة ضريبية منخفضة نسبيًا، فإن الاتجاهات الأخيرة تشير إلى تحول تدريجي نحو تعزيز تعبئة الإيرادات المحلية، كجزء من استراتيجية التنويع الاقتصادي الأوسع نطاقًا للدولة.

الحصص القطاعية والرؤى الهيكلية

استمرت أنشطة قطاع التشييد في تسجيل الحصة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي بين الأنشطة الاقتصادية غير الهيدروكربونية، حيث استحوذت على نسبة 11.2% من إجمالي الناتج المحلي (ملحق أ). وتلتها أنشطة الإدارة العامة والضمان الاجتماعي الإلزامي بنسبة 8.2%، والأنشطة المالية وأنشطة التأمين بنسبة 8%، وتجارة الجملة والتجزئة بنسبة 7.8%، والصناعة التحويلية بنسبة 7.4%، والصناعات العقارية بنسبة 7.3%. وقد ظلت هذه الحصص مستقرة نسبيًا خلال السنوات الأخيرة. وبشكل مجمّع، شكّلت هذه الأنشطة الاقتصادية الرئيسية نحو 50% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدولة قطر في عام 2024.

شكل 2-5: معدلات نمو أفضل ست قطاعات (حسب الحصة السوقية)

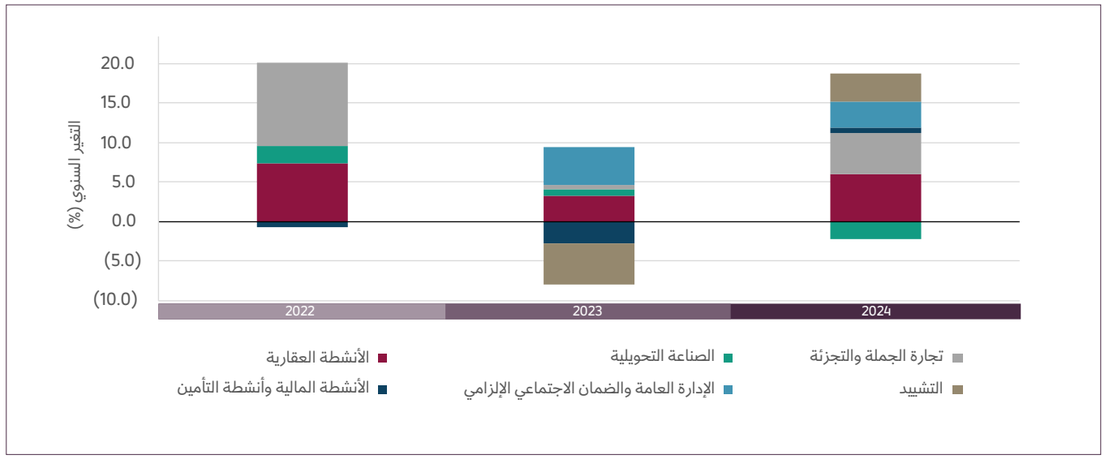

المصدر: المجلس الوطني للتخطيط، أبريل 2025.

يوضح (شكل 2-5) معدل النمو السنوي للقطاعات الستة الرئيسية المشار إليها أعلاه خلال الفترة من 2022 إلى 2024. وقد كان النمو الاقتصادي في عام 2024 موزعًا على نطاق واسع، حيث سجلت معظم هذه القطاعات الرئيسية أداءً إيجابيًا وتحسنًا مقارنة بعام 2023، باستثناء قطاع الصناعة التحويلية، الذي شهد تباطؤًا نسبيًا في النمو.

التطورات الفصلية في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي توسعًا بشكل مطّرد عبر الأرباع خلال عام 2024، حيث سجل الربع الرابع من عام 2024 نموًا قويًا بنسبة 6.2% على أساس سنوي (شكل 2-6).

شكل 2-6: النمو الفصلي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

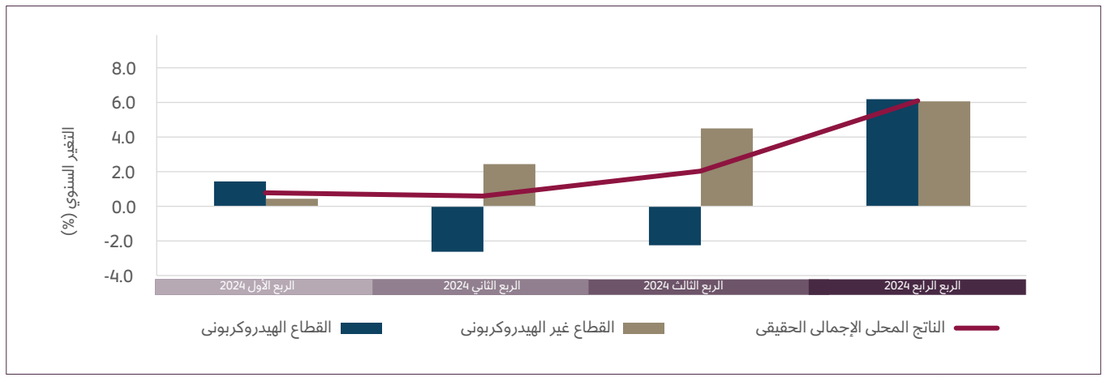

المصدر: المجلس الوطني للتخطيط، أبريل 2025.

شهد الربع الرابع من عام 2024 توسعًا متوازنًا بين القطاعين الهيدروكربوني وغير الهيدروكربوني، على الرغم من ان ديناميكية النمو تميل لصالح القطاع غير الهيدروكربوني، الذي واصل تحقيق نمو إيجابي خلال جميع أرباع العام. شهد القطاع الهيدروكربوني توسعًا طفيفًا خلال عام 2024 (ملحق أ)، مدعومًا بنمو قوي بلغ 6.2% في الربع الرابع.

الناتج المحلي الإجمالي الإسمي

سـجل الناتـج المحلـي الإجمالـي الإسـمي فـي دولـة قطـر تحسـنًا فـي عـام 2024، ليعكـس الاتجـاه الانكماشـي الحـاد البالـغ 7.8% فـي عـام 2023 (شـكل 2-7).

شكل 2-7: الناتج المحلي الإجمالي الإسمي مقابل الصادرات الهيدروكربونية

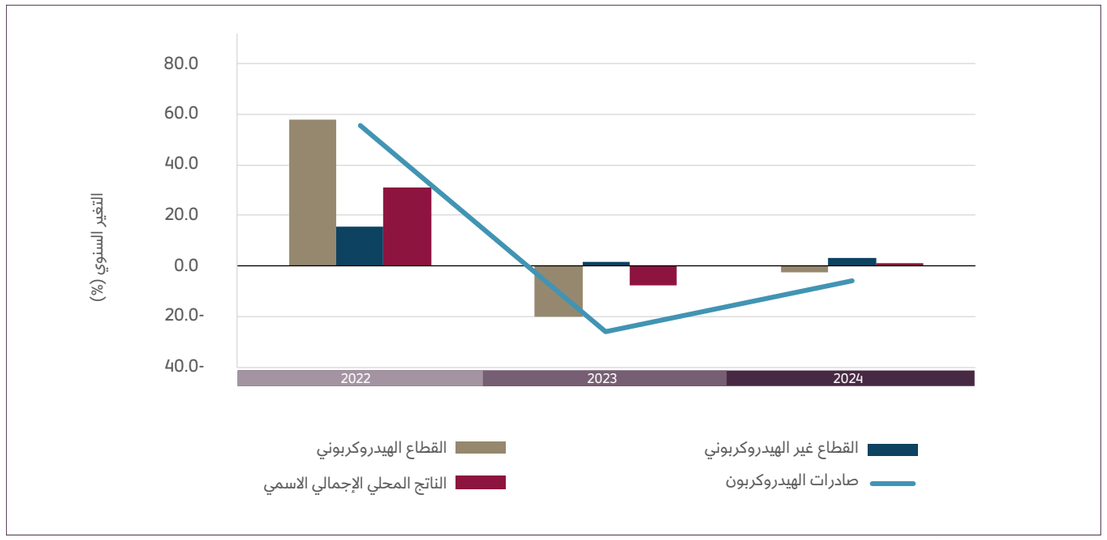

المصدر: المجلس الوطني للتخطيط، أبريل 2025، الصادارت كما في يوليو 2025.

سـجل القطـاع غيـر الهيدروكربونـي توسـعًا بنسـبة 3.1%، ممـا عـوّض التراجـع الـذي شـهده القطـاع الهيدروكربونـي بنسـبة 2.7%. ويُعـزى هـذا التراجـع بشـكل رئيسـي إلـى انخفـاض أسـعار النفـط العالميـة خلال عـام 2024 (شـكل 2-8). ومـع ذلـك، تجـدر الإشـارة إلـى أن الانكمـاش فـي القطـاع الهيدروكربونـي شـهد اعتـدالاً ملحوظًـا خلال عـام 2024، مقارنـة بالتراجـع الحـاد البالـغ 19.9% فـي العـام السـابق.

شكل 2-8: الصادرات الهيدروكربونية لدولة قطر مقابل أسعار الطاقة

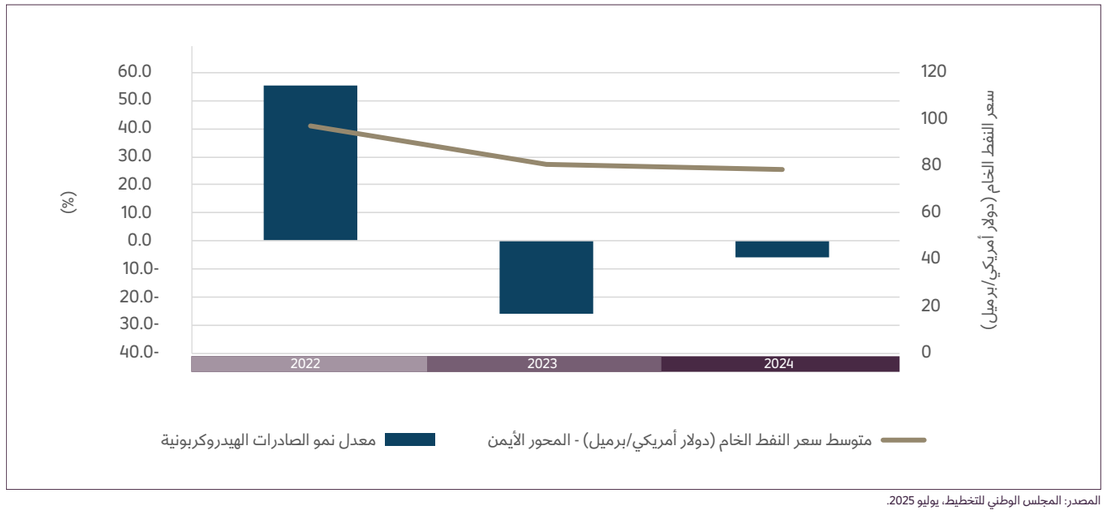

المصدر: المجلس الوطني للتخطيط، يوليو 2025.

مؤشر الرقم القياسي للإنتاج الصناعي

علـى الرغـم مـن أن مؤشـر الإنتـاج الصناعـي بـدأ العـام بـأداء قـوي، إلا أنـه شـهد تقلبـات قبـل أن يتعافـى بنهايـة العـام. وقـد نتـج التراجـع فـي الإنتـاج الصناعـي بشـكل رئيسـي عـن الانخفـاض فـي إنتـاج أنشـطة التعديـن واسـتغلال المحاجـر، بالإضافـة إلـى تراجـع الإنتـاج فـي قطـاع الصناعـة التحويليـة. وشـهد اسـتخراج النفـط والغـاز الطبيعـي بشـكل خـاص – الـذي يشـكل 82.3% مـن إجمالـي الإنتـاج الصناعـي – انخفاضًـا ملحوظًـا، ممـا فـرض ضغوطًـا كبيـرة علـى إجمالـي الناتـج الصناعـي. وبالمثـل، عكـس مكـوّن الصناعـة التحويليـة، الـذي يمثـل 15% مـن مؤشـر الإنتـاج الصناعـي، هـذا التراجـع، لا سـيما فيمـا يتعلـق بإنتـاج المشـتقّات النفطيـة المكـرّرة. ومـع ذلـك، فقـد شـهد كل مـن مؤشـر الإنتـاج الصناعـي ومؤشـره الفرعـي الخـاص بالتعديـن واسـتغلال المحاجـر انتعاشًـا منـذ نوفمبـر 2024 (شـكل 2-2).

مؤشر مديري المشتريات

يُعـد مؤشـر مديـري المشـتريات مـن المؤشـرات الاقتصاديـة القياديـة الأساسـية التـي توفـر رؤى مهمـة حـول صحـة القطـاع الخـاص فـي الـدول، لا سـيما فـي قطاعـي الصناعـة التحويليـة والخدمـات. وخلال عـام 2024، أظهـر مؤشـر مديـري المشـتريات فـي دولـة قطـر للقطـاع الخـاص غيـر النفطـي اتجاهـات متباينـة ولكنهـا إيجابيـة علـى نطـاق واسـع، فقـد بـدأ المؤشـر العـام بقـوة، وبقـي فـوق حاجـز التوسـع البالـغ 50.0 نقطـة، مدعومًـا بنمـو قـوي فـي القطـاع الخـاص غيـر النفطـي. واسـتمر هـذا الزخـم خلال النصـف الأول مـن العـام، حيـث بلـغ المؤشـر ذروتـه عنـد 55.9 نقطـة فـي شـهر يونيـو، مدفوعًـا بزيـادة النشـاط فـي قطـاع الأعمـال، وارتفـاع الطلبـات الجديـدة محليًـا ودوليًـا، بالإضافـة إلـى تزايـد الطلـب فـي قطاعـات التشـييد والخدمـات والصناعـات التحويليـة.

شكل 2-9: تحركات مؤشر مديري (2023-2024)

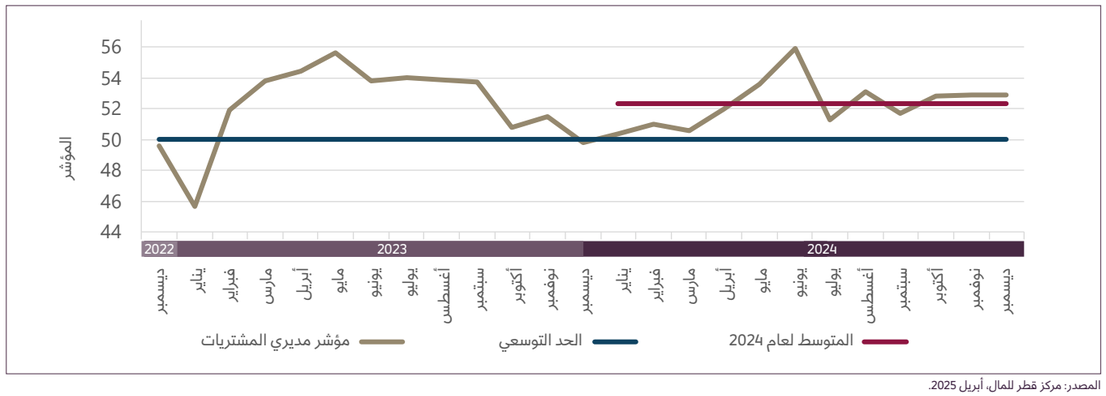

المصدر: مركز قطر للمال، أبريل 2025.

تعافـى مؤشـر مديـري المشـتريات فـي الربـع الرابـع مـن عـام 2024، لينهـي العـام عنـد مسـتوى 52.9 نقطـة، ممـا يعكـس توسـعًا مسـتدامًا. وبلـغ متوسـط المؤشـر لعـام 2024 نحـو 52.4 نقطـة، متجـاوزًا المتوسـط طويـل الأجـل البالـغ 52.3 نقطـة منـذ أبريـل 2017. حيـث تجـاوز مؤشـر التوظيـف مسـتوى 60.0 نقطـة فـي شـهر سـبتمبر، أعلـى مسـتوى قياسـي مسـجّل، واسـتمر فـي الحفـاظ علـى مسـتواه المرتفـع حتـى نهايـة العـام.

كمـا ظـل مسـتوى تفـاؤل الأعمـال قويًـا، حيـث أشـارت الشـركات إلـى اسـتقرار الأوضـاع السـوقية، وارتفـاع الطلـب فـي قطاعـي التشـييد والسـياحة، ونمـو السـكان، والتوسـع الصناعـي، وزيـادة الاسـتثمارات فـي البنيـة التحتيـة، باعتبارهـا المحـركات الرئيسـية. وبشـكل عـام، أنهـى مؤشـر مديـري المشـتريات لعـام 2024 مسـاره علـى اتجـاه تصاعـدي إيجابـي.

التطورات في قطاع السياحة

شـهد قطـاع السـياحة فـي دولـة قطـر نمـوًا قويًـا خلال السـنوات الأخيـرة، مدفوعًـا بجهـود اسـتراتيجية تهـدف إلـى ترسـيخه كركيـزة أساسـية ضمـن مسـاعي التنويـع الاقتصـادي، وذلـك فـي إطـار الاسـتراتيجية الوطنيـة لقطـاع السـياحة فـي دولـة قطـر 2030. وتهـدف هـذه الاسـتراتيجية إلـى زيـادة عـدد الـزوار الدولييـن بمقـدار ثلاثـة أضعـاف، لتصـل إلـى سـتة ملاييـن زائـر سـنويًا بحلـول عـام 2030.

ظـل عـدد الـزوار بغـرض السـياحة قويًـا طـوال عـام 2024، باسـتثناء تراجـع طفيـف فـي شـهر مـارس، حيـث سـجلت جميـع الأشـهر الأخـرى نمـوًا إيجابيًـا علـى أسـاس سـنوي. وقـد تُـوّج هـذا الأداء بتحقيـق رقـم قياسـي فـي عـدد الـزوار الدولييـن (شـكل 2-10 و2-11).

وتُؤكـد مقاييـس قطـاع الفنـادق هـذا الزخـم. فقـد ارتفـع متوسـط الإشـغال علـى مسـتوى السـوق بالكامـل إلـى 69% فـي عـام 2024 مـن 57.4% فـي عـام 2023، مسـجلاً زيـادة سـنوية تفـوق 10 نقـاط مئويـة. وبلـغ عـدد الغـرف الفندقيـة 40,405 غرفـة، ممـا يعكـس زيـادة سـنوية ملحوظـة.

وارتفع متوسط السعر اليومي بنسبة 6.2% ليصل إلى 435.8 ريال قطري، وارتفعت إيرادات الغرفة المتاحة بنسبة 29% لتصل إلى 305 ريال قطري.

علاوة على ذلك، يُعزى نمو قطاع الضيافة إلى تزايد الفعاليات الدولية والمحلية التي استضافتها الفنادق، مستفيداً من البنية التحتية الفندقية الشاملة في دولة قطر وإلى الأنشطة الترفيهية المتنوعة لجذب المؤتمرات والمعارض العالمية.

شكل 2-10: عدد الزوار السنوي إلى دولة قطر

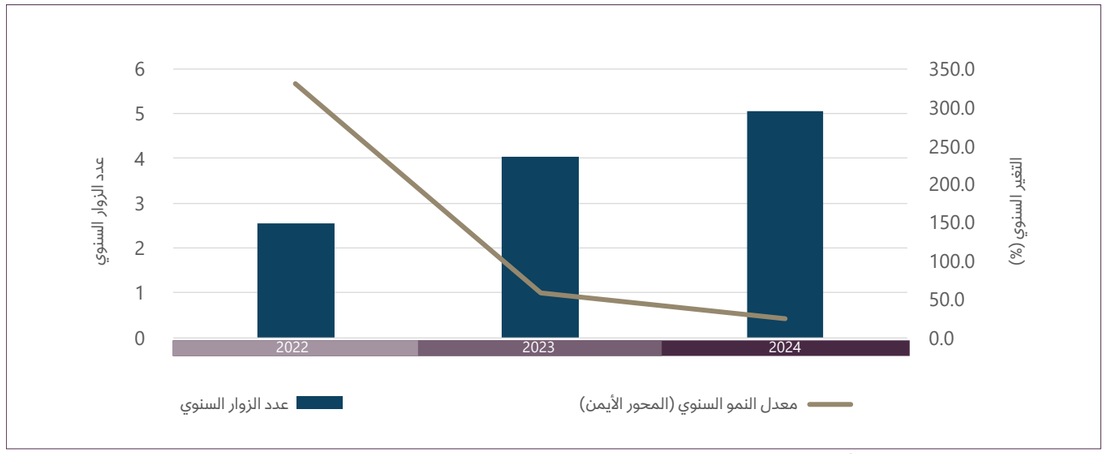

المصدر: قطر للسياحة، لوحة معلومات الزوار الوافدين، أبريل 2025.

شكل 2-11: مؤشرات إشغال الفنادق

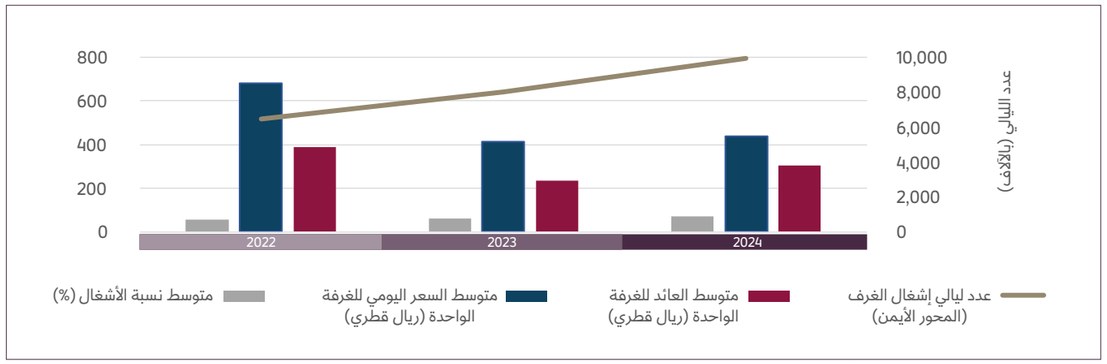

المصدر: قطر للسياحة، لوحة معلومات الزوار الوافدين، أبريل 2025.

آفاق النمو

تُظهر التوقعات الاقتصادية لدولة قطر لعام 2025 استمرارًا في الاتجاه الإيجابي. حيث يتوقع صندوق النقد الدولي أن يسجّل الاقتصاد القطري نموًا بنحو 2.4% خلال عام 2025، مدعومًا بالتوسع المطّرد في القطاع غير الهيدروكربوني والتعافي التدريجي في القطاع الهيدروكربوني. ومن المتوقع أن يستفيد نشاط القطاع الخاص غير النفطي من النمو المستدام في قطاعات التشييد والسياحة والصناعات التحويلية والخدمات، بدعم من الاستثمارات العامة الجارية وتزايد الثقة في بيئة الأعمال. حيث أشارت بيانات مؤشر مديري المشتريات إلى استمرار التوسع، مع ارتفاع معدلات التوظيف وتفاؤل واضح في المؤشرات المستقبلية.

وعلى الرغم من احتمال بقاء القطاع الهيدروكربوني ضعيفًا على المدى القصير نتيجة انخفاض أسعار الطاقة العالمية، إلا أنّ الآفاق على المدى المتوسط تتلقى دعماً من خطط التوسع في إنتاج الغاز الطبيعي المسال والاستثمارات الجارية في قطاع الطاقة. وتشمل المخاطر السلبية المحتملة، تقلبات أسعار السلع الأساسية، وتصاعد التوترات الجيوسياسية، وتشديد الأوضاع المالية العالمية، وحرب التعريفات الجمركية الجديدة، التي قد تؤثر على آفاق النمو العالمي. وفي هذا السياق، يعرض إطار (2-1) أدناه ملخصًا لتقييم استشرافي للتعريفات الجمركية الجديدة وآثارها المحتملة.

إطار 2-1: حالة عدم اليقين في التجارة العالمية وانعكاساتها على دولة قطر

إن ارتفاع حالة عدم اليقين في السياسات التجارية العالمية، لا سيما في ضوء الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2024 وتجدد النقاش حول إمكانية فرض رسوم جمركية، دفع العديد من الدول إلى إعادة تقييم تعرضها لمخاطر السياسات الحمائية. بالنسبة لدولة قطر، يظل التعرض المباشر محدودًا، حيث لم تصنف الولايات المتحدة ضمن أكبر خمسة وجهات للصادرات القطرية في السنوات الأخيرة. ورغم أن الولايات المتحدة تُعد من بين أكبر خمسة مصادر للواردات، فإن العجز التجاري الثنائي معها ظل متواضعًا بين عامي 2022 و2024. وعليه، من المتوقع أن يكون الأثر المباشر لأي رسوم جمركية أمريكية محتملة على ا لقطاع الخارجي لدولة قطر محدودًا. ومع ذلك، قد تؤثر التوترات التجارية العالمية الأوسع نطاقًا بشكل غير مباشر على سلاسل الإمداد الدولية ومعنويات التجارة.

وتؤكد بيانات التجارة لدولة قطر خلال السنوات الثلاث الماضية الدور الاستراتيجي لقارة آسيا في القطاع الخارجي. حيث تظل الأسواق الآسيوية الأكبر لكل من الصادرات والواردات القطرية. ويعكس تنوع محفظة التجارة القطرية انخفاض الاعتماد على أي سوق منفرد، مما يدعم المرونة في ظل التحولات في الديناميكيات العالمية.

جدول: أهم خمس وجهات لصادرات وواردات دولة قطر

(إجمالي الفترة 2022–2024، مليار ريال قطري).

أهم خمس وجهات للصادرات	القيمة	أهم خمس وجهات للواردات	القيمة
الصين	214.72	الصين	56.54
كوريا الجنوبية	143.52	الولايات المتحدة الأمريكية	53.31
الهند	138.54	إيطاليا	22.05
اليابان	98.66	الهند	21.48
سنغافورة	74.22	ألمانيا	18.42

المصدر: مصرف قطر المركزي، النشرة الإحصائية الفصلية، مارس 2025.

بالنظر إلى المستقبل، فإن الأسس الاقتصادية القوية لدولة قطر المدعومة بعقود تصدير الغاز الطبيعي المسال طويلة الأجل، واستقرار بيئة الاقتصاد الكلي، وتوسع الروابط التجارية، توفر حاجز حماية ضد الاضطرابات المؤقتة في التجارة العالمية. ورغم احتمال استمرار حالة عدم اليقين في المشهد التجاري العالمي، فإن دولة قطر في موقع جيد يمكّنها من مواجهة التحديات المحتملة والاستفادة من الفرص التجارية الناشئة من خلال مواصلة التنويع والانخراط الاستراتيجي مع الأسواق العالمية الرئيسية.

بشكل عام، من المتوقع أن تسجّل دولة قطر نموًا معتدلًا في الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2025، مدفوعًا بجهود التنويع وقوة الطلب المحلي.

الفصل الثالث*
التضخم وتطورات الأسعار

تطورات التضخم

النسبة المئوية للتغير السنوي

ساهم الانحسار المستمر في الضغوط التضخمية العالمية، إلى جانب السياسات النقدية المتوازنة والحكيمة التي ينتهجها مصرف قطر المركزي، في تحقيق تباطؤ مستدام في معدلات التضخم العام والأساسي خلال عام 2024. وشهد معدل التضخم العام انخفاضًا ليصل إلى 1.1% في عام 2024، مقارنة بنحو 3.0% في عام 2023. كما انخفض معدل التضخم الأساسي إلى 2.2% بعد أن كان 2.9%، مما يشير إلى تحسينات أساسية مدفوعة باعتدال الطلب وإعادة التنظيم في بعض القطاعات. ويؤكد هذا الاتجاه بشكل عام فعالية الإجراءات المتخذة من قبل مصرف قطر المركزي في ترسيخ توقعات التضخم.

تطورات معدل التضخم

النسبة المئوية للتغير الشهري (على أساس سنوي)

شهدت معدلات التضخم، العام والأساسي، انخفاضًا تدريجيًا ومستمرًا طوال عام 2024، كما يتضح من اتجاهاتها البيانية. وأظهرت معدلات التضخم، المتوسط والوسيط، تباطؤًا واسع النطاق، مما يشير إلى تراجع ممنهج في ضغوط الأسعار على مستوى معظم القطاعات. بالإضافة إلى ذلك، تعززت العلاقة بين التضخم العام والأساسي خلال عام 2024، مما يشير إلى أن التغيرات في معدل التضخم العام باتت تعكس بشكل دقيق ديناميكيات التضخم الأساسي (شكل 3-1، جدول 3-1).

شكل 3-1: تطور معدلات التضخم العام والأساسي على أساس شهري (%)

(التغير السنوي، 100=2018)

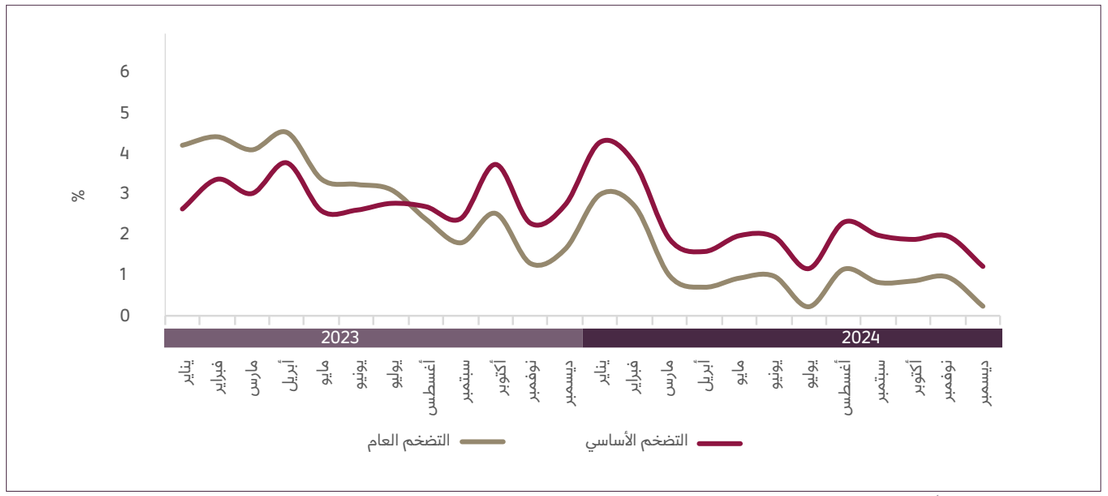

المصدر: المجلس الوطني للتخطيط، أبريل 2025.

ملاحظة: يستبعد التضخم الأساسي مكون السكن والماء والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى.

جدول 3-1: الإحصاءات الوصفية لمعدلات التضخم

(2023-2024)

الإحصاءات الوصفية	المعدل العام		المعدل الأساسي	
	2023	2024	2023	2024
المتوسط الحسابي	3.0	1.1	2.9	2.2
الوسيط	3.2	0.9	2.7	2.0
الانحراف المعياري	1.1	0.9	0.5	0.9
المدى	3.2	2.8	1.5	3.1
الحد الأقصى	4.5	3.0	3.8	4.3
الحد الأدنى	1.3	0.2	2.3	1.2

المصدر: المجلس الوطني للتخطيط، احتساب موظفي مصرف قطر المركزي ، أبريل 2025.

*عند الاقتضاء، يمكن الرجوع إلى الموقع الإلكتروني لمصرف قطر المركزي / أو المواقع الإلكترونية للمصادر الأخرى للحصول على بيانات محدثة.

تطورات التضخم العام حسب القطاعات

النسبة المئوية للتغير السنوي

يعكس تباطؤ معدل التضخم العام في عام 2024 اعتدال في ضغوط الأسعار، وذلك نتيجة لاستقرار أسواق الطاقة العالمية، واستقرار الاقتصاد الكلي، إلى جانب التعديلات الحكيمة في السياسات. وكان من أبرز العوامل المساهمة في هذا التراجع مؤشر "السكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود"، الذي سجّل انكماشًا بنسبة 3.3%، انعكاسًا لارتفاعه بنسبة 3.6% في عام 2023. وتشير هذه التحولات إلى وجود تصحيحات في أسعار قطاعي الإيجارات والمرافق العامة.

في المقابل، واصل مؤشرا "الترفيه والثقافة" و"التعليم" تسجيل معدلات تضخم، لكن بوتيرة أبطأ مقارنة بعام 2023. ومن منظور السلع، سجّل كل من مؤشري "الغذاء والمشروبات" و"السلع والخدمات الأخرى" زيادات في الأسعار خلال عام 2024، مما ساهم بشكل إيجابي في التضخم العام (شكل 3-2).

وفي الختام، يشير إجمالي تأثير التضخم الناتج عن مساهمة القطاعات إلى مناخ تضخمي معتدل، حيث ساهم انكماش مؤشر" السكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود" في تعويض الارتفاع في أسعار السلع الأخرى، كما يشير إلى اعتدال في ضغوط التكلفة والتي قد تتأثر بتعديلات الطلب.

شكل 3-2: المساهمات الرئيسية في التضخم العام (2023–2024)

(التغير السنوي بالنسب المئوية، 100=2018)

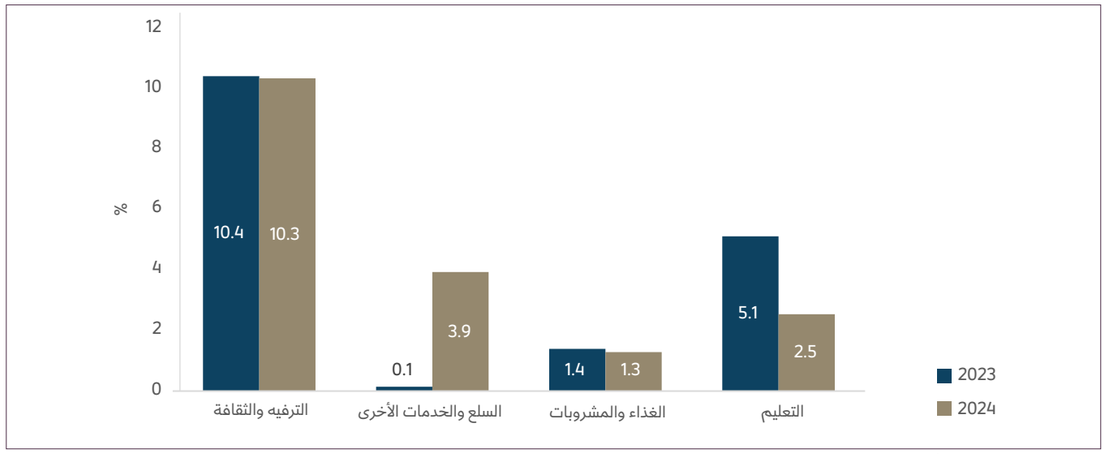

المصدر: المجلس الوطني للتخطيط، أبريل 2025.

تطورات التضخم الأساسي حسب القطاعات

النسبة المئوية للتغير السنوي

أظهرت تطورات التضخم الأساسي في عام 2024 نمطًا قطاعيًا مشابهًا. فقد سجّلت بعض المؤشرات القطاعية ضغوطًا انكماشية، مثل مؤشري "الملابس والأحذية" و"الأثاث والأجهزة المنزلية"، مما يعكس على الأرجح زيادة في تنافسية السوق. في المقابل، استمرت بعض القطاعات في تسجيل معدلات تضخم مرتفعة، بما في ذلك مؤشر "الترفيه والثقافة" الذي ظل مرتفعًا، مما يشير إلى الطلب القوي على أنشطة الترفيه والتسلية. كما ارتفع مؤشر "التعليم" بنسبة 2.5%، وسجّل مؤشر السلع والخدمات الأخرى ارتفاعًا بلغ 3.9%. وبذلك، تشير تطورات التضخم الاساسي في دولة قطر خلال عام 2024 إلى تباين قطاعي ضمن سياق الاستقرار العام للأسعار (شكل 3-3).

شكل 3-3: المساهمات الرئيسية في التضخم الأساسي (2023–2024)

(التغير السنوي بالنسب المئوية، 2018=100)

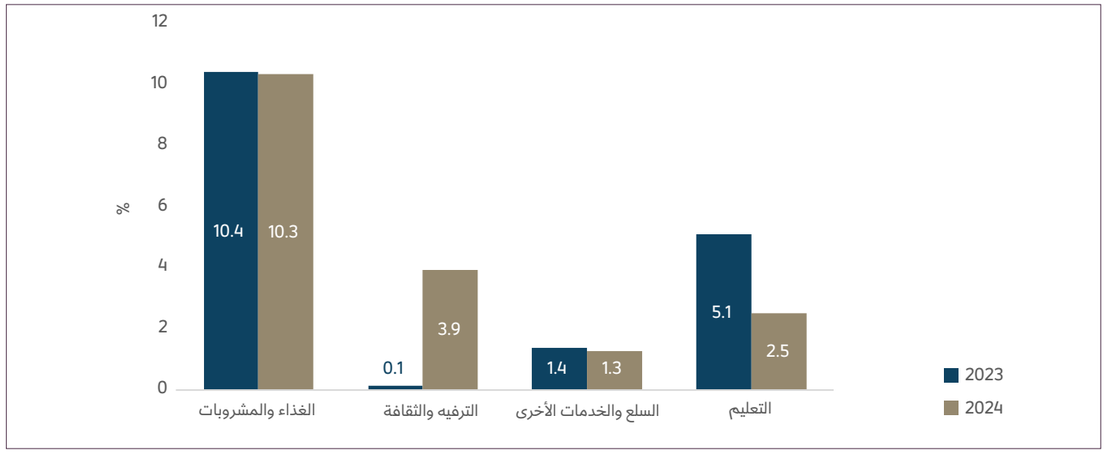

المصدر: المجلس الوطني للتخطيط، أبريل 2025.

تطورات مؤشر أسعار المنتجين

المؤشر السنوي

يُعد مؤشر أسعار المنتجين من المؤشرات الرائدة لمتابعة معدل التضخم للمستهلكين، حيث يقيس متوسط التغير في أسعار البيع التي يتقاضاها المنتجون المحليون. وفي عام 2024، استمر المؤشر العام لأسعار المنتجين في الانكماش وإن كان بوتيرة أكثر اعتدالاً مقارنة بالانخفاض الحاد في عام 2023. وقد كان قطاع التعدين واستغلال المحاجر هو المحرك الرئيسي لهذا الانكماش، مما يعكس الاتجاه العالمي نحو انخفاض أسعار الطاقة (جدول 3-2).

جدول 3-2: مؤشر أسعار المنتجين (2022-2024)

الرقم القياسي لأسعار المنتجين في القطاع الصناعي (المتوسط السنوي، 2018=100)	الأوزان	2022	2023	2024	التغير السنوي (%)	
					2023	2024
الرقم القياسي العام	**100**	**151**	**118**	**113**	**21.7-**	**4.1-**
التعدين واستغلال المحاجر	82.46	154	120	114	22.3-	4.6-
الصناعة التحويلية	15.85	138	110	107	20.2-	2.6-
إمدادات الكهرباء، والغاز، والبخار، وتكييف الهواء	1.16	104	110	114	5.2	4.0
إمدادات المياه، والصرف الصحي، وإدارة النفايات، وأنشطة المعالجة البيئية	0.5	114	127	132.3	11.2	4.5

المصدر: المجلس الوطني للتخطيط، أبريل 2025.

تطورات مؤشر أسعار العقارات

المؤشر الشهري

يُعد قطاع العقارات أحد الركائز الأساسية في الاقتصاد القطري، حيث يلعب دورًا محوريًا في جذب الاستثمارات الأجنبية، بفضل الموقع الجغرافي الاستراتيجي للدولة، وامكانياته في تحقيق الثروات، إضافة إلى البنية التحتية المتطورة. ويستفيد هذا القطاع من المبادرات التنموية المتواصلة للدولة، مما يعزز من استدامته ومتانته الاقتصادية.

وبناء على ذلك، يعد مؤشر أسعار العقارات من المؤشرات الاقتصادية الرئيسية التي تعكس اتجاهات أسعار العقارات وظروف السوق. وقد شهد المؤشر خلال بداية عام 2024 اتجاهًا تنازلياً من يناير حتى أبريل، نتيجة عوامل موسمية وتعديلات سوقية مرتبطة بانخفاض معدلات التضخم، وفقًا للأنماط التاريخية المسجلة. إلا أن المؤشر بدأ في التعافي التدريجي نحو نهاية العام (شكل 3-4). وبحلول الربع الرابع من عام 2024 حقق مؤشر أسعار العقارات أداءً قويًا، مسجلاً ثاني أعلى مستوى تاريخي في أكتوبر، وأعلى مستوى منذ ديسمبر 2023. ويؤكد هذا النمط العام على استقرار القطاع العقاري على المدى الطويل، مدعومًا بتدفقات الاستثمار وتحسينات السوق المدفوعة بالسياسات.

شكل 3-4: مؤشر أسعار العقارات الشهري

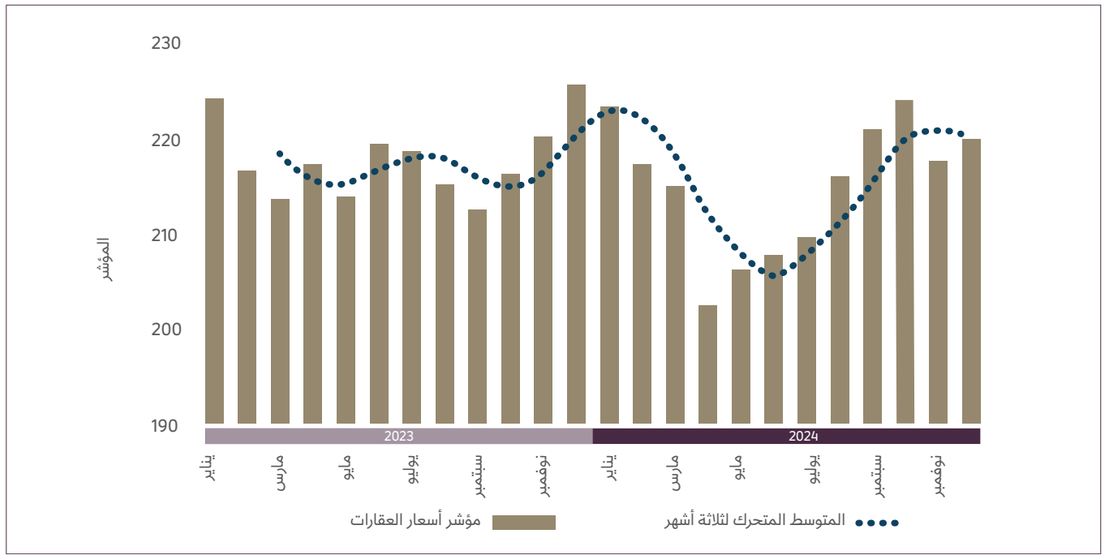

المصدر: مصرف قطر المركزي، أبريل 2025.

في عام 2024، قامت دولة قطر بتنفيذ إصلاحات جوهرية في قطاع العقارات تهدف إلى تعزيز الشفافية، وترسيخ ثقة المستثمرين، ودعم النمو المستدام في هذا القطاع. وقد قامت الهيئة العامة لتنظيم القطاع العقاري (عقارات) بتفعيل أحكام القانون رقم (6) لسنة 2014، الذي أسهم في تعزيز الرقابة على أنشطة القطاع العقاري، ومواءمة الممارسات القائمة مع أهداف رؤية قطر الوطنية 2030. وشملت هذه الإصلاحات عدة مبادرات رئيسية، من بينها ترخيص المطورين العقاريين وتفعيل حسابات الضمان بالتعاون مع مصرف قطر المركزي، بهدف حماية المستثمرين والحدّ من المخاطر المرتبطة بالمضاربات. ومن المتوقع، أن تسهم هذه الإجراءات في تحسين كفاءة اكتشاف الأسعار في قطاع العقارات خلال الفترة المقبلة.

في المستقبل، من المتوقع أن تبقى الضغوط التضخمية في دولة قطر معتدلة، في ظل استمرار التباطؤ في ديناميكيات الأسعار العالمية، إلى جانب التزام مصرف قطر المركزي بنهج سياسة نقدية حكيمة ومدروسة. ومن المرجّح أن تسهم هذه العوامل في الحفاظ على استقرار الأسعار خلال عام 2025. ووفقًا لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي (أبريل 2025)، من المتوقع أن يبقى معدل التضخم العام في دولة قطر أقل من 2%، مما يعكس بيئة اقتصادية كلية مستقرة.

الفصل الرابع*
القطاع الخارجي

مقدمة

على الرغم من تراجع أسعار الطاقة العالمية وازدياد حالة عدم اليقين الإقليمي الناتجة عن التوترات الجيوسياسية المتواصلة في منطقة الشرق الأوسط، حافظ القطاع الخارجي لدولة قطر على متانته في عام 2024. وقد سجلت الدولة فائضًا في ميزان المدفوعات، مدفوعًا بشكل رئيسي بالأداء القوي للحساب الجاري وتحسن معظم مكوناته الرئيسية مقارنة بالعام السابق. في المقابل، استمر الحساب المالي في تسجيل صافي تدفقات خارجة، وهو اتجاه قائم منذ عام 2021، ويعكس استمرار الاستثمارات الخارجية التي يقوم بها المقيمون والشركات القطرية. وتُبرز هذه الصورة الخارجية قوة الاقتصاد القطري الشاملة، رغم البيئة العالمية المتقلبة.

ميزان المدفوعات – الرصيد الكلي

تشير التقديرات الأولية لميزان المدفوعات في عام 2024 إلى تسجيل فائض كلي بنحو 11.0 مليار ريال قطري، مقارنة بفائض قدره 14.2 مليار ريال قطري في عام 2023 (شكل 4-1).

شكل 4-1: ميزان المدفوعات في دولة قطر

(مليار ريال قطري)

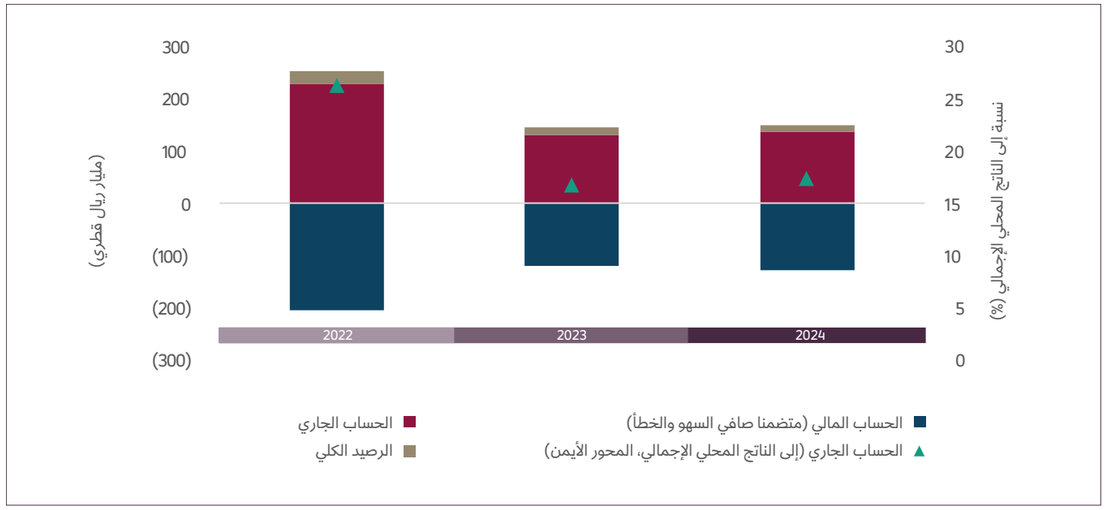

المصدر: مصرف قطر المركزي، النشرة الإحصائية الفصلية، مارس 2025.

سجل ميزان المدفوعات فائضاً للسنة السابعة على التوالي، مما عزز من استمرار تراكم الاحتياطيات الأجنبية، ويؤكد على الاستقرار الخارجي المستدام للاقتصاد القطري. وقد جاء هذا الفائض مدفوعًا بشكل رئيسي بتحسّن رصيد الحساب الجاري، الذي ارتفع إلى نحو 139 مليار ريال قطري في عام 2024، مقارنة بنحو 133 مليار ريال قطري في عام 2023. ويعكس هذا الارتفاع استدامة الأداء الاقتصادي، وتحسن صافي تدفقات الدخل، ومتانة المعاملات الخارجية، مما يعزز من المركز الخارجي للاقتصاد.

الحساب الجاري

سجّل الحساب الجاري ارتفاعًا في الفائض بنحو 6.0 مليارات ريال قطري في عام 2024، ليصل إلى 139 مليار ريال قطري، مقارنة بنحو 133 مليار ريال قطري في عام 2023، ما يعادل نموًا بنسبة 4.5%. وكحصة من الناتج المحلي الإجمالي، ارتفع الفائض إلى 17.4% مما يعكس وضعًا خارجيًا أكثر استقرارًا مدعومًا بانخفاض عجز كل من حساب الخدمات وحساب التحويلات الجارية. ورغم أن صادرات السلع ظلت المساهم الرئيسي بنسبة 43.4% من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنها سجلت انكماشًا معتدلاً نتيجة لتراجع الطلب العالمي على السلع الأساسية في قطاع الطاقة. وفي الوقت ذاته، ارتفعت واردات السلع إلى 14.9% من الناتج المحلي الإجمالي، مما أدى إلى تراجع طفيف في فائض الميزان التجاري ليصل إلى 28.5% من الناتج المحلي الإجمالي.

*عند الاقتضاء، يمكن الرجوع إلى الموقع الإلكتروني لمصرف قطر المركزي / أو المواقع الإلكترونية للمصادر الأخرى للحصول على بيانات محدثة.

وقد تم تعويض هذا التراجع في الميزان التجاري جزئيًا من خلال تحسن ملحوظ في حساب الخدمات، حيث تقلصت المساهمة السلبية من (-5.4%) إلى (-3.2%) من الناتج المحلي الإجمالي، مما يعكس زيادة في الإيرادات أو انخفاض في المطلوبات. كذلك، تحسن حساب التحويلات الصافية من (-6.4%) إلى (-4.6%) من الناتج المحلي الإجمالي، مما ساهم في دعم الحساب الجاري. أما حساب الدخل، ورغم بقائه في حالة عجز عند (-3.3%) من الناتج المحلي الإجمالي، فقد شهد تحسنًا أيضاً. وبشكل عام، تعكس هذه التغيرات مرونة الحساب الجاري وتشير إلى عملية إعادة توازن أوسع في القطاع الخارجي للدولة (جدول 4-1 وشكل 4-2).

جدول 4-1: مكونات الحساب الجاري

(2024-2023)

مكونات الحساب الجاري (نسبة مئوية إلى الناتج المحلي الإجمالي)	2023	2024
صادرات السلع	45.0	43.4
واردات السلع	(13.5)	(14.9)
صافي الخدمات	(5.4)	(3.2)
صافي التحويلات	(6.4)	(4.6)
صافي الدخل	(2.8)	(3.3)
الحساب الجاري	16.8	17.4
الميزان التجاري	31.4	28.5

المصدر: مصرف قطر المركزي، النشرة الإحصائية الفصلية، مارس 2025؛ احتساب موظفي مصرف قطر المركزي.

الحساب الرأسمالي والمالي

في عام 2024، اتسع عجز الحساب المالي بشكل طفيف ليصل إلى 121.3 مليار ريال قطري، مقارنة بنحو 118.3 مليار ريال قطري في العام السابق، محافظًا على مستوى يعادل 15.2% من الناتج المحلي الإجمالي. ويعكس هذا الارتفاع المحدود استمرار التدفقات الرأسمالية الخارجة عبر معظم مكونات الحساب المالي، مدفوعة بشكل أساسي بأنشطة الاستثمار الخارجي من قبل المقيمين. وقد استمرت صافي التدفقات الخارجة في استثمارات المحافظ المالية في كونها المكون الرئيسي للعجز في الحساب المالي، حيث شكّلت 12.0% من الناتج المحلي الإجمالي، رغم انخفاضها الطفيف عن نسبة 13.5% المسجلة في عام 2023. وتشير البيانات إلى أنه لا يزال المقيمون يوجهون موارد كبيرة نحو الأوراق المالية الأجنبية، إلا أن وتيرة هذه التدفقات الخارجة قد تتباطأ بفعل تغيرات في ديناميكيات الأسواق العالمية. وسجلت تدفقات الاستثمارات الخارجية الأخرى والتي تشمل القروض، والائتمان التجاري، والودائع، زيادة ملحوظة في صافي التدفقات الخارجة، لتصل إلى 3.3% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بنحو 1.1% في العام السابق (جدول 4-2).

في المقابل، ظلت تدفقات الاستثمار المباشر الخارجة عند مستويات منخفضة نسبيًا، حيث ارتفعت بشكل طفيف إلى 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي. ومن أبرز التطورات في عام 2024، التحوّل في حساب المشتقات المالية، الذي سجّل فائضًا قدره 4.5 مليار ريال قطري (ما يعادل 0.6% من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بعجز في العام السابق (جدول 4-2 وشكل 4-2).

جدول 4-2: مكونات الحساب المالي

(2024-2023)

مكونات الحساب المالي (نسبة مئوية إلى الناتج المحلي الإجمالي)	2023	2024
الحساب المالي	(15.0)	(15.2)
الاستثمار المباشر	(0.1)	(0.5)
محافظ الاستثمار	(13.5)	(12.0)
المشتقات المالية	(0.2)	0.6
استثمارات أخرى	(1.1)	(3.3)
صافي السهو والخطأ	0.0	(0.8)

المصدر: مصرف قطر المركزي، النشرة الإحصائية الفصلية، مارس 2025.

شكل 4-2: مكونات الحساب المالي
(مليار ريال قطري)

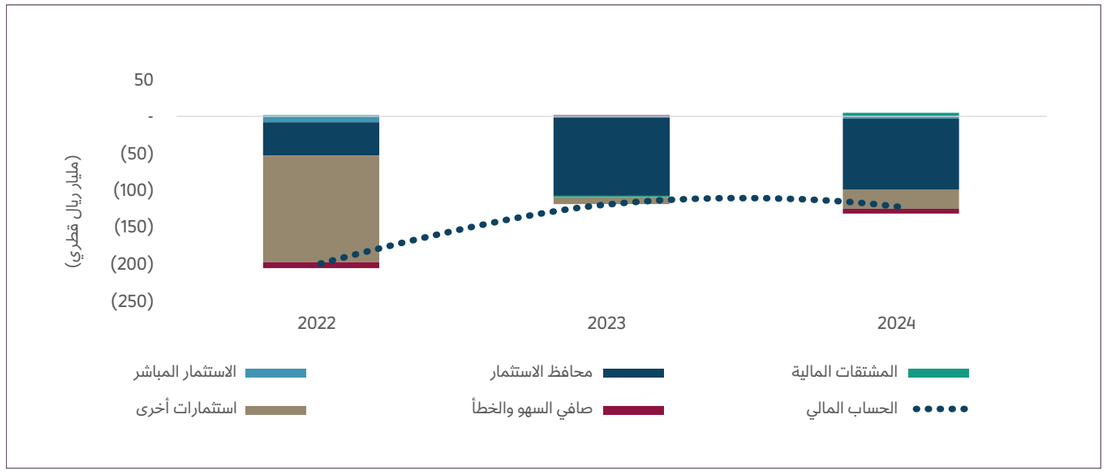

المصدر: مصرف قطر المركزي، النشرة الإحصائية الفصلية، مارس 2025.

التجارة الخارجية

تراجعت صادرات دولة قطر بشكل طفيف في عام 2024 وللسنة الثانية على التوالي، على الرغم من أن وتيرة التراجع كانت أكثر اعتدالًا مما كانت عليه في عام 2023. فقد بلغت إجمالي الصادرات، بما في ذلك إعادة التصدير، نحو 346 مليار ريال قطري، مقارنة بنحو 356 مليار ريال قطري في العام السابق. ويعكس هذا التراجع تأثير ضعف الطلب العالمي، لا سيما في قطاع الطاقة. في المقابل، شهدت الواردات المحلية ارتفاعًا ملحوظًا، حيث بلغت 130.3 مليار ريال قطري مقابل 114 مليار ريال قطري في عام 2023، مما يشير إلى انتعاش في الطلب المحلي ونشاط اقتصادي متزايد.

شكل 4-3: اتجاه الصادرات الشهرية لدولة قطر
(مليار ريال قطري، دولار أمريكي/برميل)

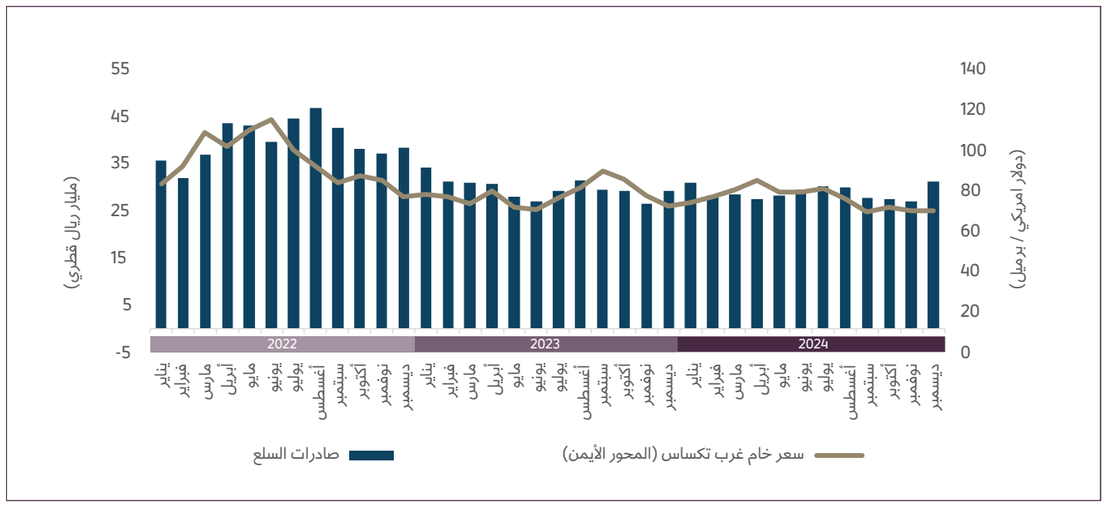

المصدر: المجلس الوطني للتخطيط، البنك الدولي، أسعار السلع الأساسية (النشرة الوردية)، أبريل 2025.

في عام 2024، شهد التوزيع الجغرافي للصادرات لدولة قطر (بما في ذلك إعادة التصدير) تحولات إقليمية ملحوظة. فقد ارتفعت الصادرات إلى الدول العربية بشكل كبير مقارنة بالعام السابق (شكل 4-4).

شكل 4-4: الحصة من إجمالي الصادرات المحلية حسب مجموعات الدول

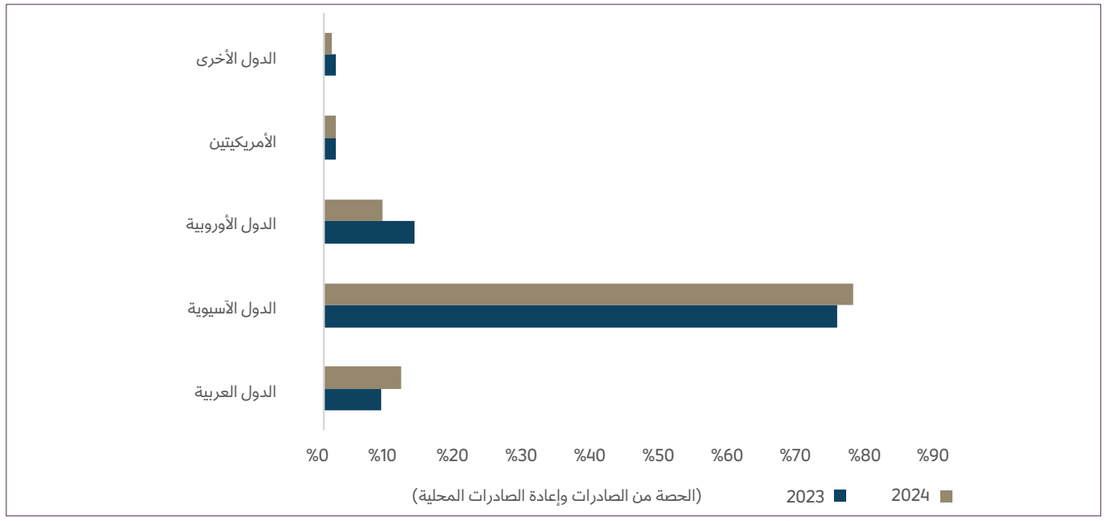

المصدر: مصرف قطر المركزي، النشرة الإحصائية الفصلية، مارس 2025.

علاوة على ذلك، ارتفعت الصادرات إلى مجموعة الدول الآسيوية – والتي تضم أكبر خمسة شركاء تجاريين لدولة قطر، ومن بينهم الصين وكوريا الجنوبية – بزيادة طفيفة خلال عام 2024. في المقابل، شهدت الصادرات إلى كل من أوروبا والأمريكيتين* تراجعًا طفيفًا.

شكل 4-5: الحصة من إجمالي الواردات حسب مجموعات الدول

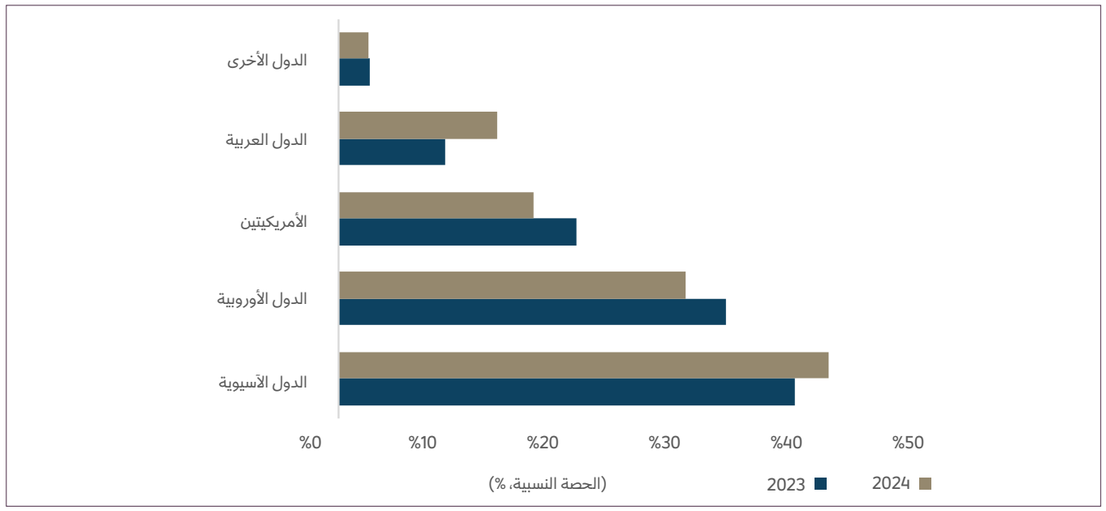

المصدر: مصرف قطر المركزي، النشرة الإحصائية الفصلية، مارس 2025

من حيث الواردات حسب التوزيع الجغرافي، أظهرت البيانات تحولًا في أنماط التجارة عبر المناطق الرئيسية. فقد ارتفعت الواردات من مجموعة الدول العربية بوتيرة أسرع من العام السابق. كما شهدت الواردات من الدول الآسيوية تحسنًا ملحوظًا، لا سيما من اليابان وإندونيسيا وسنغافورة، مما ساهم في تعزيز أداء المجموعة بشكل عام. في المقابل، ظل نمو الواردات من الدول الأوروبية محدودًا، مما يعكس ضعف الطلب. أما الواردات من مجموعة الأمريكيتين فقد سجلت انخفاضًا إجماليًا، نتيجة إلى تراجع الشحنات القادمة من الولايات المتحدة الأمريكية، رغم أن الواردات من دول أخرى ضمن المجموعة حققت مكاسب ساهمت جزئيًا في تعويض هذا الانخفاض (شكل 4-5).

يعكس التوزيع الجغرافي لأكبر خمس دول من حيث حجم الصادرات الوطنية هيمنة واضحة للدول الآسيوية، حيث تستحوذ كل من الصين وكوريا الجنوبية والهند واليابان وسنغافورة مجتمعة على نحو 59% من إجمالي الصادرات الوطنية (شكل 4-6).

*تشمل مجموعة الأميركتين في جانب الواردات: الولايات المتحدة الأمريكية، البرازيل، كندا، الأرجنتين، المكسيك، بالإضافة إلى دول أخرى. أما في جانب الصادرات، فتضم: الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، تشيلي، بيرو، ودول أخرى.

شكل 4-6: أكبر خمس دول من حيث الصادرات في عام 2024
(نسبة مئوية إلى إجمالي الصادرات)

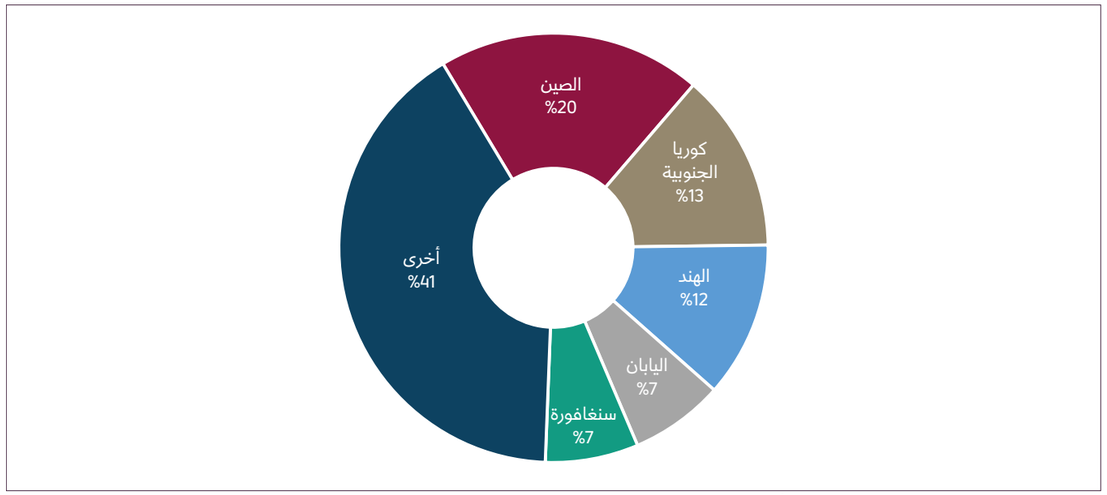

المصدر: قاعدة بيانات مصرف قطر المركزي، مجلس التخطيط الوطني، أبريل 2025.

في المقابل، يُظهر التوزيع الجغرافي لأكبر خمس دول من حيث الواردات تكوينًا جغرافيًا أكثر تنوعًا يشمل آسيا والأميركيتين وأوروبا. وتتصدّر الصين القائمة بحصة تبلغ 15% من إجمالي الواردات، تليها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 13%. كما تحتل كل من إيطاليا، الهند واليابان مراكز متقدمة بين أكبر الدول المصدّرة إلى دولة قطر. وبشكل جماعي، تمثل هذه الدول ما يقارب 44% من إجمالي الواردات، بينما تتوزع النسبة المتبقية على شركاء تجاريين دوليين آخرين (شكل 4-7).

شكل 4-7: أكبر خمس دول من حيث الواردات في عام 2024
(نسبة مئوية إلى إجمالي الواردات)

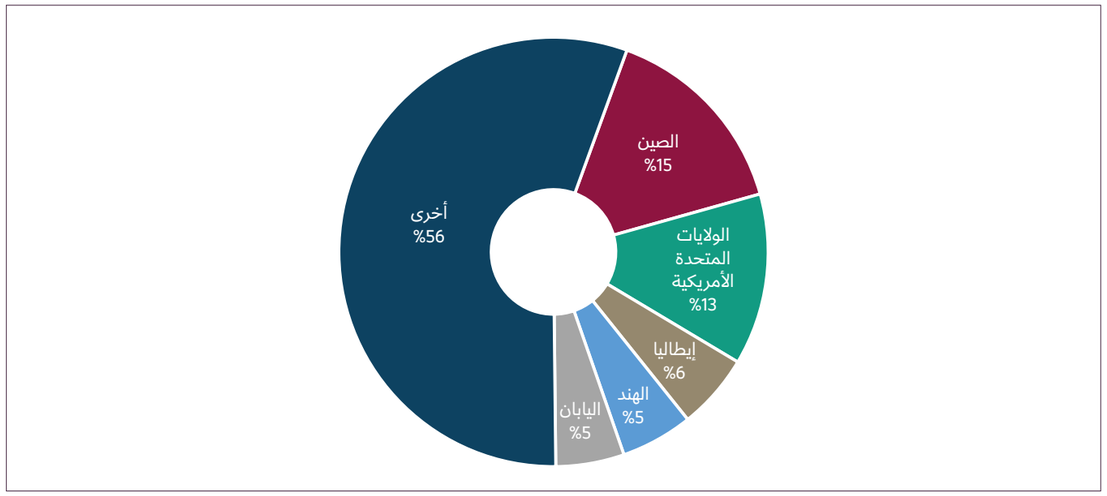

المصدر: قاعدة بيانات مصرف قطر المركزي، المجلس الوطني للتخطيط ، أبريل 2025.

تعكس هذه الصورة العامة للقطاع الخارجي متانة الأسس الاقتصادية الكلية لدولة قطر، على الرغم من تصاعد حالة عدم اليقين والتقلبات العالمية. وبالنظر إلى المستقبل، فإن أداء القطاع الخارجي لدولة قطر سيعتمد بشكل كبير على ديناميكيات أسعار الطاقة العالمية، إضافة إلى التأثير المحتمل للتعديلات الجمركية في اقتصادات الشركاء التجاريين الرئيسيين.

الفصل الخامس*
المالية العامة

مقدمة

في عام 2024، أظهرت دولة قطر انضباطًا ماليًا قويًا، ونفّذت إجراءات سياسية استراتيجية تؤكد التزامها بتحقيق نمو اقتصادي مستدام ومتنوع. وقد هدفت الإدارة المالية الحكيمة للحكومة إلى الحفاظ على توازن الموازنة. مع إعطاء الأولوية للقطاعات الحيوية مثل الصحة والتعليم وتكنولوجيا المعلومات.

وجاءت الموازنة الفعلية لعام 2024 أقل حجمًا مقارنة بموازنة العام السابق، من حيث الإيرادات والنفقات والفائض الإجمالي (جدول 5-1). ويعكس ذلك هدف الحكومة في ترشيد النفقات الجارية وتعزيز مشاركة القطاع الخاص، بما يتماشى مع رؤية قطر الوطنية 2030، التي تركز على تطوير الخدمات الأساسية وتمكين القطاع الخاص من دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

وجدير بالذكر أنه على الرغم من انخفاض الإيرادات في موازنة 2024، فقد أسهمت إجراءات الضبط المالي الفعّالة وترشيد الإنفاق في تحقيق فائض في الموازنة قدره 5.6 مليار ريال قطري.

الموازنة العامة لدولة قطر 2024

تم إعداد موازنة عام 2024 على أساس تقدير متحفظ لسعر النفط بلغ 60 دولار أمريكي/برميل.

جدول 5-1: الموازنة العامة لدولة قطر: البيانات النهائية
(مليار ريال قطري)

	2022	2023	2024	2024/2023 التغير السنوي (%)
1. إجمالي الإيرادات	**297.8**	**254.4**	**213.3**	**16.2-**
النفط والغاز	253.2	211.3	172.8	18.2-
إيرادات تحويلية متنوعة	44.6	43.1	40.4	6.3-
2. إجمالي النفقات (أ + ب)	**208.7**	**211.4**	**207.7**	**1.7-**
أ. النفقات الجارية	133.4	135.9	144.4	6.3
الرواتب والأجور	62.9	64.8	67.4	4.0
المصروفات الجارية	70.5	71.1	77.0	8.4
ب. النفقات الرأسمالية	75.4	75.5	63.3	16.2-
النفقات الرأسمالية الثانوية	4.8	5.5	6.1	10.0
المشروعات الرئيسية	70.5	69.9	57.2	18.2-
فائض الإيرادات (1-2.أ)	164.4	118.6	68.9	41.9-
الفائض الكلي (1-2)	**89.0**	**43.1**	**5.6**	**86.9-**
المؤشرات	**2022**	**2023**	**2024**	**التغير السنوي (%)**
الرواتب والاجور/ إجمالي النفقات	30.1	30.7	32.5	5.8
الفائض الكلي/الناتج المحلي الإجمالي	10.4	5.4	0.7	87.1-
الإيرادات النفطية/إجمالي الإيرادات	85.0	83.1	81.0	2.5-
سعر النفط المعتمد في الموازنة (الدولار الأمريكي/برميل)	55.0	65.0	60.0	7.7-
متوسط سعر خام برنت (الدولار الأمريكي/برميل)	99.8	82.6	80.7	2.3-

المصدر: وزارة المالية، أبريل 2025
النشرة الوردية الصادرة عن البنك الدولي، أبريل 2025.

*عند الاقتضاء، يمكن الرجوع إلى الموقع الإلكتروني لمصرف قطر المركزي / أو المواقع الإلكترونية للمصادر الأخرى للحصول على بيانات محدثة.

تطورات الإيرادات الحكومية العامة

خلال عام 2024، وعلى الرغم من أن الإيرادات المُقدّرة في الموازنة كانت محددة عند 202 مليار ريال قطري، فقد تجاوزت الإيرادات الفعلية للحكومة هذا التقدير بنسبة 5.6%، لتصل إلى 213.3 مليار ريال قطري (جدول 5-1).

ويُظهر (شكل 5-1) أن الإيرادات الهيدروكربونية شكّلت 81% من إجمالي الإيرادات الحكومية، مما يبرز استمرار أهمية النفط والغاز في تمويل المالية العامة. ومع ذلك، فقد تراجعت نسبة مساهمة الإيرادات الهيدروكربونية من 83.1% في عام 2023، في إشارة إلى جهود الحكومة المستمرة لتنويع مصادر الإيرادات وتقليل الاعتماد على قطاع الطاقة.

شكل 5-1: مكونات الإيرادات الحكومية
(مليار ريال قطري)

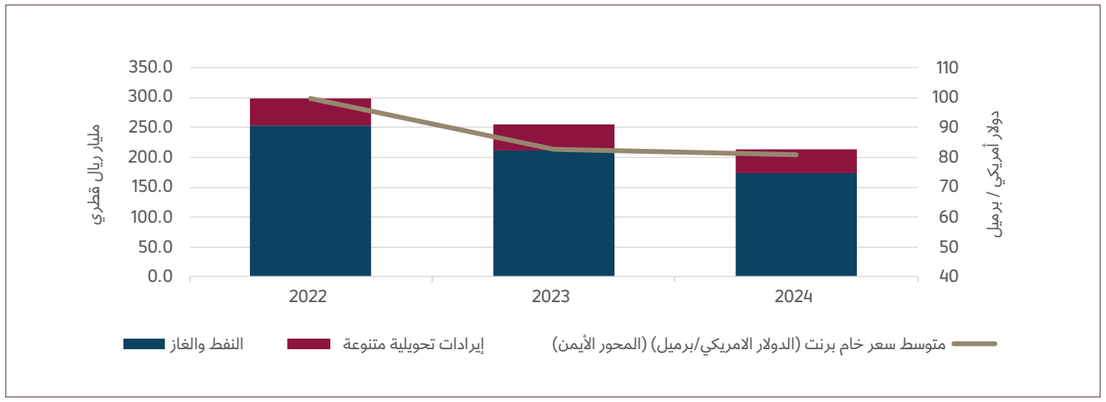

المصدر: وزارة المالية، أبريل 2025.

يوضح شكل (5-1) استمرار التراجع في إجمالي الإيرادات الحكومية مقارنةً بالمستويات القياسية التي تم تسجيلها في عام 2022. ويُعزى هذا الانكماش إلى انخفاض إيرادات النفط والغاز، بالإضافة إلى تراجع الإيرادات التحويلية المتنوعة التي تشمل الرسوم والضرائب. وتحديداً، انخفضت إيرادات النفط والغاز بنسبة 18.2% في عام 2024، ويُعزى ذلك بشكل أساسي إلى انخفاض متوسط أسعار النفط، حيث انخفض متوسط سعر خام برنت من 82.6 دولارًا للبرميل في عام 2023 إلى 80.7 دولارًا للبرميل في عام 2024.

تطورات الإنفاق الحكومي

شهد إجمالي الإنفاق الحكومي انخفاضًا طفيفًا في عام 2024 بنسبة 1.7%، مدفوعًا بشكل رئيسي بانخفاض كبير في الإنفاق الرأسمالي بنحو 16.2%. وقد فاق هذا الانخفاض أثر الزيادة المسجّلة في النفقات الجارية بنسبة 6.3%.

شكل 5-2: مكونات الإنفاق الحكومي
(مليار ريال قطري)

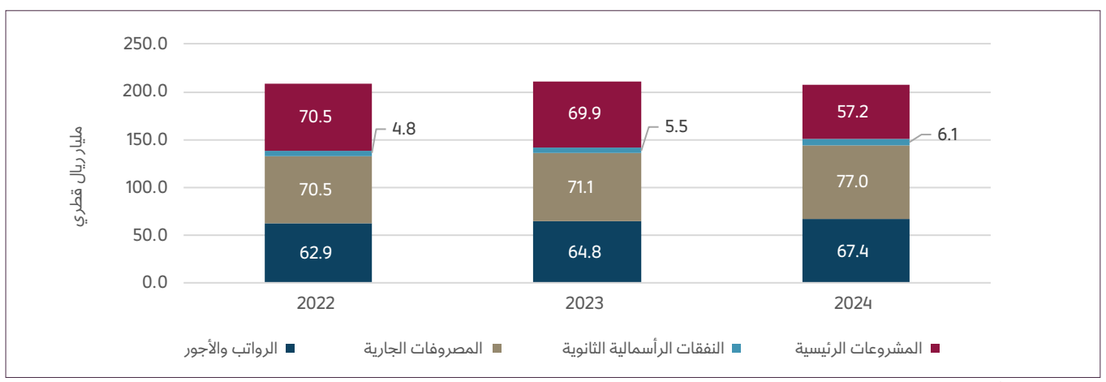

المصدر: وزارة المالية، أبريل 2025.

نتيجة لاكتمال تنفيذ عدد من مشاريع البنية التحتية الكبرى، بما في ذلك المشاريع المرتبطة ببطولة كأس العالم فيفا قطر 2022، تم تخصيص 65.1 مليار ريال قطري للنفقات الرأسمالية في عام 2024، وهو ما يمثل انخفاضًا بنسبة 5.7% مقارنة بعام 2023 والتي كانت تبلغ 69 مليار ريال قطري. ومع ذلك، فإن النفقات الرأسمالية الفعلية خلال العام كانت أقل من المخصصات المعتمدة في الموازنة، حيث بلغت 63.3 مليار ريال قطري، مما يشير إلى توجه واضح نحو ترشيد الإنفاق خلال العام.

في المقابل، تجاوزت النفقات الجارية الفعلية في عام 2024 المخصصات المقررة في الموازنة بنسبة 6.3%، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع بندي الأجور والرواتب والنفقات الجارية الأخرى بنسبة 4% و8.4% على التوالي (جدول 5-1). وقد شكّلت النفقات الجارية أكبر مكوّن من مكونات النفقات العامة في عام 2024 (شكل 5-2).

فائض الإيرادات والفائض الكلي

يمثل فائض الإيرادات - المعرف بأنه الفرق بين إجمالي الإيردات والنفقات الجارية - مدخرات حكومية يمكن توجيهها نحو الإنفاق الرأسمالي. ويعد فائض الإيرادات مؤشراً على السلامة المالية، إذ يمكن الحكومة من تخصيص المزيد من الموارد للنفقات الرأسمالية، بالإضافة إلى توفير احتياطي لخفض الدين العام.

في عام 2024، سجلت دولة قطر فائض إيرادات بلغ 68.9 مليار ريال قطري، بالإضافة إلى فائض مالي كلي قدره 5.6 مليار ريال قطري (شكل 5-3). هذه الأرقام يجب أن تُقرأ ضمن سياق أشمل، الذي يتضمّن انخفاض أسعار الطاقة العالمية، والتعقيدات الجيوسياسية المتزايدة، وحالات عدم اليقين المستمرة التي تحيط بآفاق النمو الاقتصادي العالمي. وبالرغم من هذه التحديات الخارجية، فإن تحقيق فائض مالي والحفاظ على مركز إيراد قوي يُبرز فعالية الإدارة المالية الحكيمة لدولة قطر، ويؤكد التزامها بالاستدامة الاقتصادية على المدى الطويل.

تقديرات الموازنة العامة للدولة لعام 2025

تعكس موازنة دولة قطر لعام 2025 استمرار النهج الاستراتيجي في إدارة السياسة المالية، مع التركيز على التنمية المستدامة، والاستثمار في رأس المال البشري، والتنويع الاقتصادي. وقد تم إعداد الموازنة على أساس تقدير متحفظ لسعر النفط بلغ 60 دولارًا للبرميل.

شكل 5-3: التقديرات الأولية لموازنة دولة قطر 2025

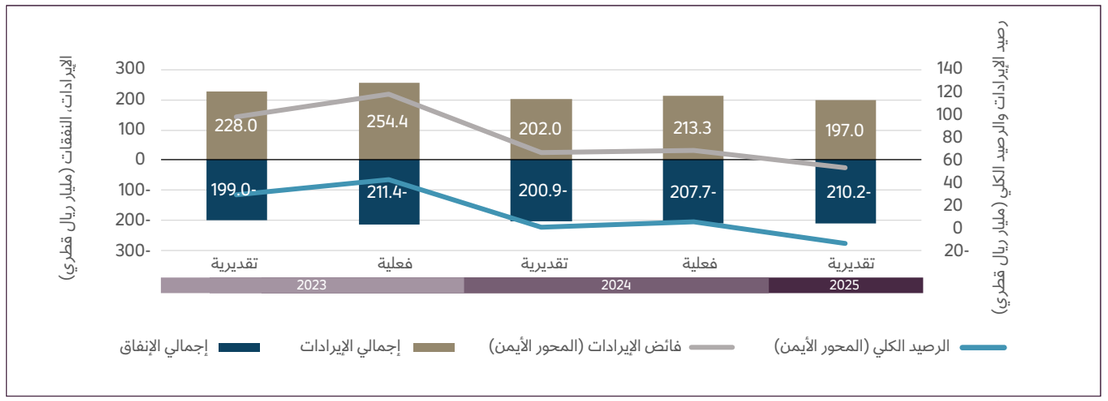

المصدر: وزارة المالية ، أبريل 2025.

تشير أبرز تقديرات الإيرادات والنفقات في موازنة عام 2025 إلى أن إجمالي الإيرادات المتوقعة يبلغ 197 مليار ريال قطري، مسجّلًا انخفاضًا بنسبة 2.5% مقارنة بالعام السابق، ويُعزى ذلك بشكل أساسي إلى تراجع متوقّع في إيرادات القطاع الهيدروكربوني. وفي المقابل، تم تحديد إجمالي النفقات عند 210.2 مليار ريال قطري، بزيادة قدرها 4.6% مقارنة بعام 2024. وبناءً على التقديرات المدرجة في الموازنة، من المتوقع أن تسجل الدولة فائضًا جاريًا (رصيد الإيرادات) قدره 53.2 مليار ريال قطري، إلى جانب عجز مالي كلي يبلغ 13.2 مليار ريال قطري (شكل 5-3 وجدول 5-2). وتعتزم الحكومة تمويل العجز المالي المتوقع البالغ 13.2 مليار ريال قطري من خلال أدوات الدين المحلي والخارجي عند الحاجة.

جدول 5-2: التقديرات الأولية لموازنة دولة قطر 2025

(مليار ريال قطري)				
البيانات	2024		2025	2025/2024
	الفعلية	التقديرية	التقديرية	التغير في التقديرات (%)*
1. إجمالي الإيرادات	213.3	202.0	197.0	2.5-
النفط والغاز	172.8	159.0	154.0	3.1-
إيرادات تحويلية متنوعة	40.4	43.0	43.0	0.0
2. إجمالي النفقات (أ+ب)	207.7	200.9	210.2	4.6
أ. النفقات الجارية	144.4	135.8	143.8	5.9
الرواتب والأجور	67.4	64.0	67.5	5.5
المصروفات الجارية	77.0	71.8	76.3	6.3
ب. النفقات الرأسمالية	63.3	65.1	66.4	2.0
النفقات الرأسمالية الثانوية	6.1	6.5	7.0	7.7
المشروعات الرئيسية	57.2	58.6	59.4	1.4
رصيد الإيرادات (1-2.أ)	68.9	66.2	53.2	19.6-
الرصيد الكلّي (1-2)	5.6	1.1	13.2-	1300.0-

المصدر: وزارة المالية، أبريل 2025.
* مقارنة تقديرات موازنة عام 2025 مقابل تقديرات موازنة عام 2024.

على الرغم من تراجع الإيرادات الهيدروكربونية، تواصل الموازنة توجيه استثمارات قوية نحو القطاعات ذات الأولوية، بما يعكس التزام دولة قطر بأهداف استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة.

القطاعات ذات الأولوية في موازنة 2025

تركّز موازنة عام 2025 على الاستثمارات المستقبلية في مجالات التعليم، الرعاية الصحية والبيئة. وبالإضافة إلى الاستثمارات الرئيسية الموجهة إلى هذه القطاعات، تولي الموازنة اهتمامًا خاصًا بدعم قطاعات التجارة والصناعة والبحوث والابتكار والسياحة والتحول الرقمي وتكنولوجيا المعلومات. وتهدف هذه المخصصات الاستراتيجية إلى تقليل الاعتماد على الإيرادات الهيدروكربونية، وتعزيز مرونة الاقتصاد القطري على المدى الطويل.

نظرة مستقبلية

ختامًا، تجسّد موازنة دولة قطر لعام 2025 استراتيجية مالية متوازنة وحذرة، تمكّنت من المواءمة بين احتياجات الإنفاق قصيرة الأجل والأهداف التنموية طويلة الأجل. وتستمر السياسة المالية الحكومية في أداء دور محوري في توجيه النشاط الاقتصادي، حيث يُسهم الإنفاق العام بفاعلية في تعزيز مشاركة القطاع الخاص وترسيخ مرونة الاقتصاد المحلي.

بالنظر إلى المستقبل، من المتوقع أن تشهد الآفاق المالية متوسطة الأجل لدولة قطر مزيدًا من التحسن، لا سيما في ظل التوسع المرتقب في القدرة الإنتاجية للغاز الطبيعي المسال، ومن المرجح أن يعزز هذا التطور استقرار الإيرادات والحيز المالي. وقد أشادت وكالات التصنيف الائتماني الدولية بمتانة الأسس الاقتصادية الكلية لدولة قطر وانضباطها المالي الثابت، مما يعزز الثقة في فعالية السياسات المتبعة والمسار الاقتصادي طويل الأجل.

الفصل السادس*

الأسواق المالية

مقدمة

حققت أسواق الأسهم العالمية أداءً متميزًا خلال عام 2024، مدعومةً بنتائج إيجابية واسعة النطاق عبر مختلف الأسواق حول العالم. وقد برز الاقتصاد الأمريكي كمحرك رئيسي للأرباح القوية عالمياً، مدفوعًا باتجاهات نمو قوية لكل من النشاط الاقتصادي وسوق العمل. دخلت دورات تيسير السياسة النقدية حيّز التنفيذ من قبل البنوك المركزية الرئيسية، بعد أن بدأت اتجاهات التضخم بالتراجع. وقاد الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي هذا التوجه، محددًا الإيقاع والسياسة العامة من خلال خفض سعر الفائدة الفيدرالية بمقدار 100 نقطة أساس، موزعة على ثلاث تخفيضات خلال الفترة من سبتمبر إلى ديسمبر. وبذلك، بلغ سعر الفائدة الفيدرالي مستوى يتراوح بين 4.25% و4.50% مع نهاية العام.

أداء سوق الأسهم العالمية

أنهى مؤشر مورغان ستانلي للأسواق العالمية عام 2024 بتحقيق مكاسب سنوية بلغت 17%، مدفوعًا بارتفاعات قوية في عدد من الأسواق المتقدمة، وعلى رأسها السوق الأمريكية، حيث سجل مؤشر ستاندرد اند بورز 500 أداءً متميزًا متفوقًا على نظرائه بعائد سنوي مزدوج الرقم بلغ 23.3%. في المقابل، كان أداء مؤشر مورغان ستانلي للأسواق الناشئة أكثر اعتدالًا نسبيًا، حيث أنهى عام 2024 بمكاسب سنوية بلغت 5.1% (شكل 6-1).

شكل 6-1: مؤشر مورغان ستانلي للأسواق العالمية والناشئة

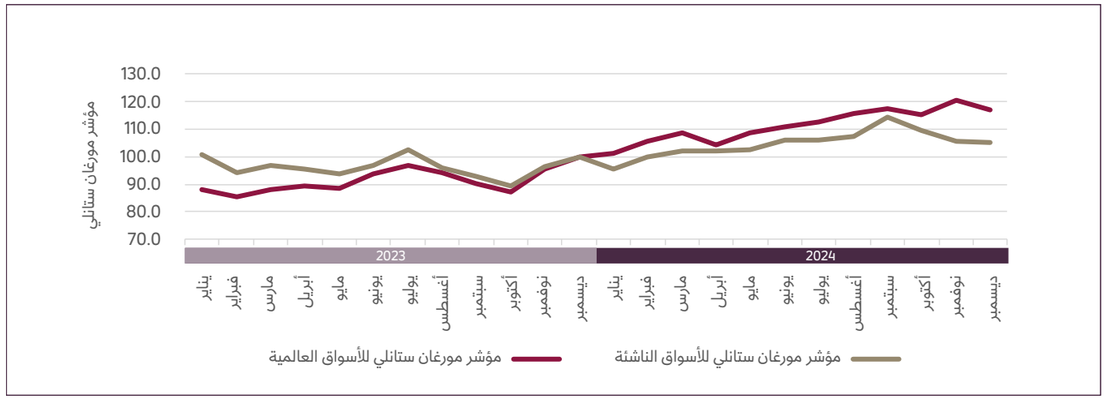

المصدر: بلومبيرغ (Bloomberg LP)، أبريل 2025.
ملاحظة: تمت إعادة التطبيع في شهر (ديسمبر 2023 = 100).

أنهت المؤشرات الرئيسية في كلٍّ من الأسواق المتقدمة والناشئة العام على مكاسب سنوية قوية مزدوجة الرقم (شكل 6-2). حيث تلقّت الأسواق العالمية دعمًا من عدة عوامل، من أبرزها: تباطؤ معدلات التضخم، تزايد التوقعات بخفض أسعار الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، استقرار أسعار النفط الخام، الأداء الاستثنائي لأسهم شركات التكنولوجيا، إلى جانب تحقيق الاقتصاد الأمريكي لنمو فاق التوقعات.

شكل 6-2: مؤشرات الأسواق العالمية المرجعية – المكاسب السنوية في عام 2024

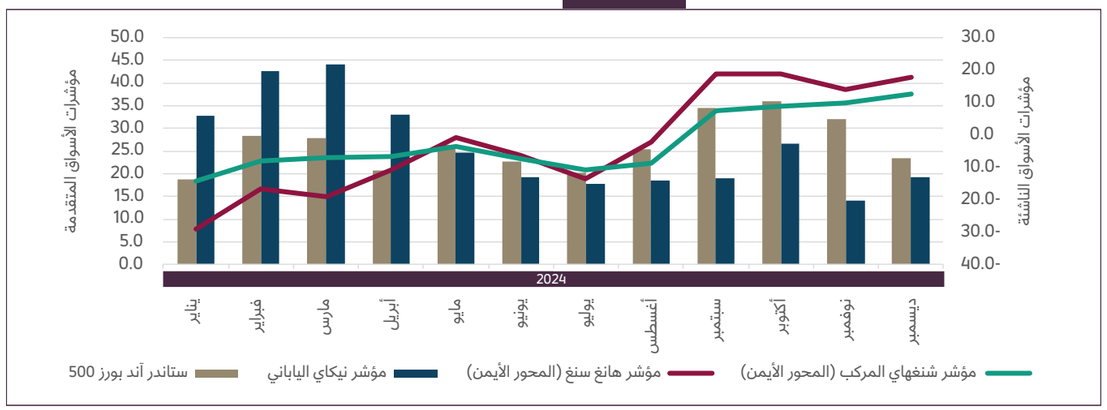

المصدر: بلومبيرغ (Bloomberg LP)، أبريل 2025.
ملاحظة: مؤشر شنغهاي المركب ومؤشر هانغ سنغ يعتبران من مؤشرات الاسواق الناشئة.

*عند الاقتضاء، يمكن الرجوع إلى الموقع الإلكتروني لمصرف قطر المركزي / أو المواقع الإلكترونية للمصادر الأخرى للحصول على بيانات محدثة.

أسواق الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي

سجّلت أسواق الأسهم الخليجية أداءً متباينًا خلال عام 2024، حيث أنهى سوقان من أصل سبع أسواق إقليمية العام بخسائر. وحقق مؤشر سوق دبي المالي أعلى المكاسب بنسبة بلغت 27.1%، تلاه مؤشر بورصة الكويت العام بمكاسب قوية بلغت 8%. كما سجل المؤشر العام في كل من سلطنة عُمان ومملكة البحرين مكاسب معتدلة بلغت 1.4% و0.7% على التوالي، بينما أنهى مؤشر السوق السعودي "تاسي" العام بمكاسب هامشية قدرها 0.6%.

جدول 6-1: تحركات مؤشرات أسواق الأسهم لعام 2024

مؤشرات أسواق الأسهم	2022	2023	2024	التغير السنوي %
مؤشر مورغان ستانلي للأسواق العالمية	2,602.7	3,169.2	3,707.8	17.0
مؤشر مورغان ستانلي للأسواق الناشئة	956.4	1,023.7	1,075.5	5.1
مؤشر مورغان ستانلي للأسواق الخليجية	692.6	718.1	723.2	0.7
مملكة البحرين	1,895.3	1,971.5	1,985.9	0.7
المملكة العربية السعودية	10,478.5	11,967.4	12,036.5	0.6
مؤشر السوق العام الكويتي	7,292.1	6,817.3	7,362.5	8.0
مؤشر مسقط 30 (سلطنة عُمان)	4,857.4	4,514.1	4,576.6	1.4
دولة قطر	10,681.1	10,830.6	10,571.1	2.4-
الإمارات العربية المتحدة (أبو ظبي)	10,211.1	9,577.9	9,419.0	1.7-
الإمارات العربية المتحدة (دبي)	3,336.1	4,059.8	5,158.7	27.1

المصدر: بلومبيرغ (Bloomberg LP)، أبريل 2025.

تأثر أداء أسواق الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي بشكل كبير بعدد من التطورات الرئيسية على الصعيد العالمي، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط. فقد شكّل استمرار الصراعات والتحديات الجيوسياسية في المنطقة مصدرًا دائمًا لحالة عدم اليقين خلال عام 2024. كما ساهم الأداء القوي لبعض أسواق الأسهم المتقدمة والناشئة في تزايد تدفقات استثمارية خارجة من المنطقة.

بورصة قطر

شهد مؤشر بورصة قطر تحركات متباينة خلال عام 2024، حيث بلغ أدنى مستوياته في نهاية مايو، قبل أن يبدأ بالتعافي تدريجيًا. وخلال النصف الثاني من العام، حافظ المؤشر على استقراره فوق حاجز 10,000 نقطة (شكل 6-3).

شكل 6-3: التحركات اليومية في مؤشر بورصة قطر وقيمة التداول

(ديسمبر 2023 إلى ديسمبر 2024)

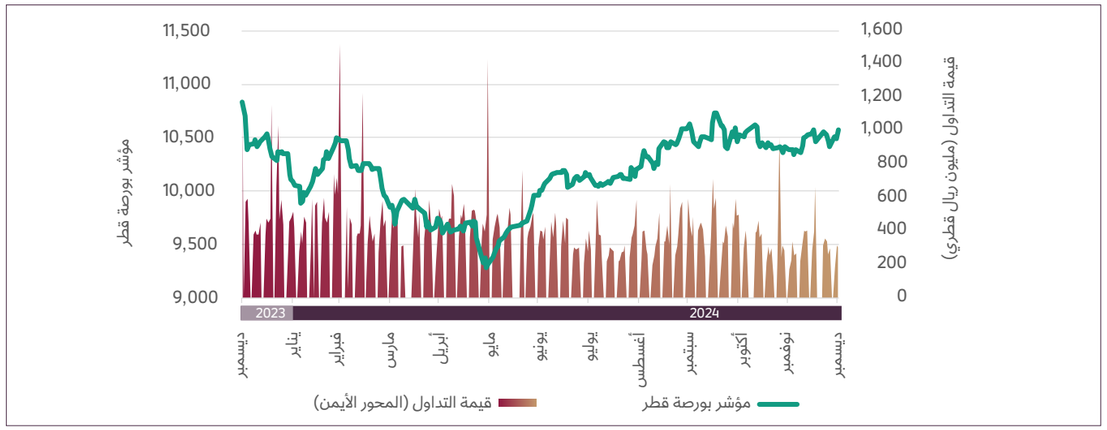

المصدر: بورصة قطر، أبريل 2025.

جاء الأداء القطا ـي في بورصة قطر شاملًا لمعظم القطاعات، حيث سجلت جميعها مكاسب سنوية خلال عام 2024 باستثناء قطاع التأمين. ومن بين سبعة مؤشرات قطاعية، تصدّر قطاع النقل قائمة الأفضل أداءً، محققًا نموًا سنويًا ملحوظًا بلغ نحو 20.5% فيما يُعزى التراجع المسجل في قطاع التأمين إلى انخفاض اسعار أسهم ستة من أصل سبعة مكونات للمؤشر خلال العام.

وبالمقارنة مع المؤشر العام لبورصة قطر، سجل مؤشر جميع الأسهم القطرية، الذي يتتبع جميع الأوراق المالية المدرجة، مكاسب سنوية بلغت 4.0%. في المقابل، سجّل مؤشر الريان الإسلامي، الذي يتتبع الأوراق المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية المدرجة في البورصة، خسائر سنوية بلغت 3.67%.

أسواق السندات العالمية

ومن ناحية أخرى، شهدت أسواق السندات العالمية مشهداً أكثر تعقيدًا خلال عام 2024، نتيجة تباين سياسات البنوك المركزية، والتوترات الجيوسياسية، وتحوّلات في توجهات المستثمرين. ورغم اتجاه أسعار الفائدة نحو الانخفاض، شهدت عوائد السندات في معظم الأسواق المتقدمة ارتفاعًا حادًا، حيث سجلت عوائد السندات لأجل 10 سنوات في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واليابان أعلى مستوياتها منذ عدة سنوات. ففي الولايات المتحدة، ارتفع عائد السندات الحكومية لأجل 10 سنوات بمقدار 72 نقطة أساس ليصل إلى 4.57%، في ظل استمرار المخاوف المرتبطة بالتضخم وحالات عدم اليقين المحيطة بالسياسة المالية. وبالمثل، ارتفعت العائدات في اقتصادات متقدمة أخرى، فعلى سبيل المثال ارتفع عائد السندات الألمانية لأجل 10 سنوات إلى 2.36%، في حين وصل عائد السندات اليابانية لأجل 10 سنوات إلى 1.09%، وهو الأعلى منذ عام 2007.

شكل 6-4: أداء عوائد سندات الخزانة لأجل 10 سنوات

(الاقتصادات المتقدمة مقابل الاقتصادات الناشئة)

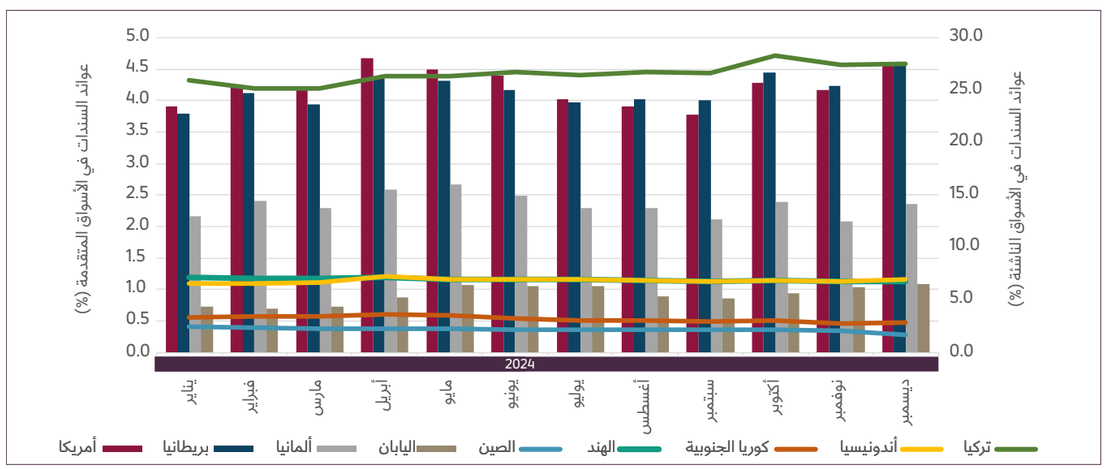

المصدر: بلومبيرغ (Bloomberg LP)، أبريل 2025.

ملاحظة: الاقتصادات الناشئة الأربعة (الهند، الصين، تركيا، وإندونيسيا) موضحة على المحور الأيمن في الشكل (6-4).

في المقابل، شهدت العديد من الأسواق الناشئة انخفاضًا في عوائد السندات الحكومية لأجل 10 سنوات. فقد تراجع العائد في الصين إلى 1.68%، كما انخفضت العوائد في كل من كوريا الجنوبية وتايلاند. ويُعزى هذا الاتجاه إلى انخفاض توقعات التضخم واتباع السياسات النقدية التيسرية في تلك الاقتصادات. من جهة أخرى، سجلت بعض الأسواق الناشئة، مثل تركيا وإندونيسيا، عوائد مرتفعة على سنداتها الحكومية (شكل 6-4).

أسعار الصرف

شهدت أسعار الصرف في السوق الخارجية استقرارًا بشكل عام خلال عام 2024. وبناءً على ذلك، حافظ فارق سعر العرض والطلب للدولار الأمريكي مقابل الريال القطري على نطاق ضيق ومحدود طوال العام، باستثناء بعض الفترات المؤقتة (شكل 6-5). حيث سُجلت أبرز تقلبات أسعار الصرف خلال الفترة من يناير إلى أبريل 2024، تزامنًا مع استمرار ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى. أما خلال بقية العام، فقد ظلت توقعات سوق الصرف الأجنبي الخارجي مستقرة.

شكل 6-5: هامش سعر صرف الدولار الأمريكي/الريال القطري

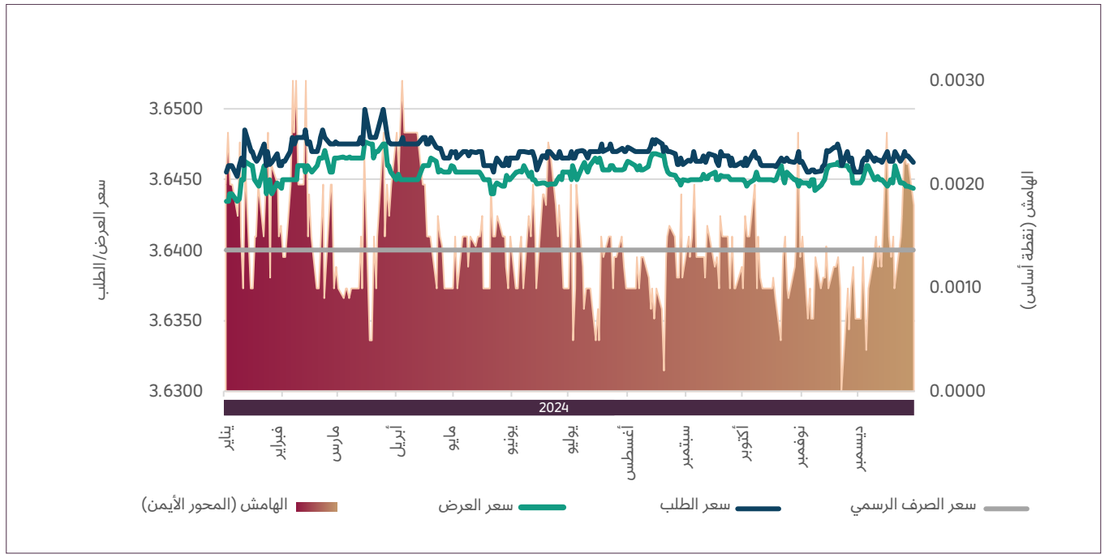

المصدر: بلومبيرغ (Bloomberg LP)، أبريل 2025.

عقود مبادلة مخاطر الائتمان

شهدت فروق عقود مبادلة مخاطر الائتمان لأجل 5 سنوات لدولة قطر تقلّبًا محدودًا خلال عام 2024 مقارنة بالعام السابق. ويُعزى الارتفاع الذي طرأ على معدلات مبادلة مخاطر الائتمان في دولة قطر وبعض الدول النظيرة في المنطقة بشكل رئيسي إلى الأوضاع الجيوسياسية. ومع ذلك، حافظت دولة قطر على هامش منخفض لعقود مبادلة مخاطر الائتمان في المنطقة.

شكل 6-6: عقود مبادلة مخاطر الائتمان لأجل خمس سنوات

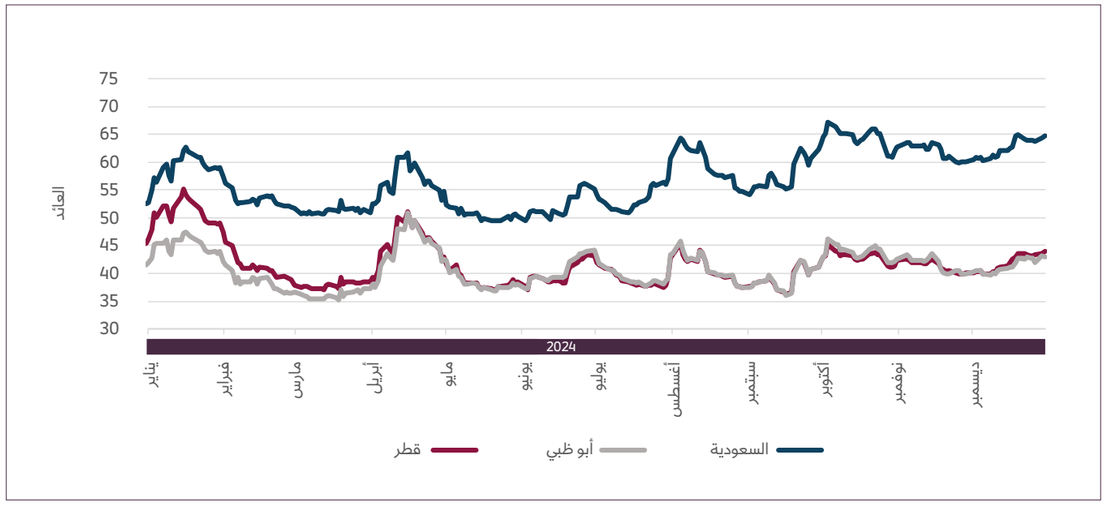

المصدر: بلومبيرغ (Bloomberg)، أبريل 2025.

ارتفعت عقود مبادلة مخاطر الائتمان في شهري يناير وأبريل، بالتزامن مع تصاعد المخاطر الجيوسياسية في المنطقة (شكل 6-6). ومن الجدير بالذكر أن الارتفاع في هذه العقود في كلتا الحالتين قد تراجع بسرعة، وعاد إلى مستويات أدنى بكثير لبقية العام. وبذلك بلغ متوسط الفارق اليومي الخاص بدولة قطر في عام 2024 نحو 41.6 نقطة أساس، وهو أقل من متوسط 42.9 نقطة أساس المسجل في عام 2023، مما يشير إلى تحسن عام في تصورات المخاطر المرتبطة بدولة قطر.

واستنادًا إلى تأثير عدد من المؤشرات والعوامل التي تؤثر في الأوضاع المالية الكلية والاقتصادية، جرت محاولة لتلخيص الدراسات المنشورة حول مؤشر الأوضاع المالية. ويعرض إطار (1-6) مؤشر الأوضاع المالية ومدى قابليته للتطبيق في دولة قطر.

إطار 6-1: مؤشر الأوضاع المالية – المفهوم والمكونات والتطبيق في دولة قطر

يُعد مؤشر الأوضاع المالية مؤشرًا مركبًا صُمم لقياس الوضع العام للأوضاع المالية والاقتصادية. ويدمج المؤشر بين المعلومات الاستباقية واللاحقة لتوفير رؤية شاملة حول الروابط الكلية - المالية داخل الاقتصاد. وبصفته مؤشرًا استشرافيًا، يوفّر إنذارات مبكرة باحتمال حدوث نقاط تحول في النشاط الاقتصادي، مما يمكّن صانعي السياسات والجهات التنظيمية والمشاركين في السوق من إجراء تقييم استباقي ما إذا كانت الأوضاع المالية تمثل عائقًا أمام النمو أو عاملًا داعمًا له. ويُكمل هذا المؤشر المؤشرات في الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية التقليدية من خلال دمج إشارات الأسواق في الوقت الفعلي. وتشير القيم الأعلى للمؤشر إلى تشدد أكبر في الأوضاع المالية، وهو ما يعكس انخفاض توافر الائتمان، وارتفاع علاوات المخاطر، وتراجع مستويات السيولة.

ويوضح الجدول ادناه الأبعاد التحليلية المتعددة التي يضطلع بها مؤشر الأوضاع المالية في سياق السياسة النقدية والسياسة الاحترازية الكلية.

جدول 1: أهمية مؤشر الأوضاع المالية

أداة متعددة الأبعاد

البُعد	الأهمية
السياسة النقدية	تقييم فعالية السياسة، وتغذية ضبط الموقف النقدي المستقبلي
أداة إنذار مبكر	التقاط الإنذارات المبكرة للتباطؤ أو فرط النشاط الاقتصادي
معنويات السوق والقدرة على تحمل المخاطر	قياس ثقة السوق وإقبال المستثمرين وقدرتهم على تحمل المخاطر
الاستقرار المالي	تحديد المخاطر الناشئة عن أوضاع شديدة التيسير أو التشديد
الروابط العالمية	رصد انتقال العدوى المالية والارتدادات عبر القنوات الخارجية
السيولة وظروف الائتمان	تقييم سهولة الوصول إلى الائتمان وتوافر التمويل والسيولة الإجمالية

المصدر: التقديرات الصادرة عن موظفي مصرف قطر المركزي استنادا إلى الدراسات المنشورة، والبنوك المركزية الأخرى وغيرها من المصادر.

مؤشر الأوضاع المالية في دولة قطر

نظرًا للدور الاستراتيجي الذي يلعبه القطاع المالي في مسار التنمية الاقتصادية لدولة قطر، يُعد مؤشر الأوضاع المالية أداة رئيسية استشرافية لتقييم الأوضاع المالية وصلتها بالنمو الاقتصادي. ويتماشى هذا المؤشر مع **الاستراتيجية الثالثة للقطاع المالي**، بحيث يدعم بشكل خاص جهود متابعة تعميق القطاع المالي وتوجيه الاستجابات الخاصة بسياسات مواجهة التقلبات الدورية.

وقد طوّر فريق بعثة صندوق النقد الدولي الخاص بدولة قطر مؤشر الأوضاع المالية لها من خلال دمج مجموعة واسعة من المؤشرات الخارجية والداخلية. ومن خلال الجمع بين المقاييس المعتمدة على الأسواق والبيانات الكلية-المالية، يقدّم المؤشر تقييمًا لحظيًا لمعنويات الأسواق، وأوضاع السيولة، والتوقعات الاقتصادية.

جدول 2: محرّكات مؤشر الأوضاع المالية لدولة قطر

الفئة	المحرّكات الرئيسة
المتغيرات الخارجية	أسعار النفط، سعر الصرف الاسمي الفعّال
المتغيرات الداخلية	يعد نمو الائتمان وعرض النقد (م2) من المساهمين الأساسين للدورة المالية المحلية.
مؤشرات تشدد الأوضاع المالية	يعتبر سعر الفائدة الحقيقي على الودائع وعلاوة المخاطر السيادية من مؤشرات تشديد الأوضاع المالية.

المصدر: ملخّص أعدّه موظفو مصرف قطر المركزي استنادًا إلى Nampewo (2025)، ورقة «قضايا مختارة» لصندوق النقد الدولي رقم 2025/015.

أثبت مؤشر الأوضاع المالية تمتعه بخصائص قوية كمؤشر قيادي، حيث أظهر ارتباطًا سلبيًا كبيرًا مع نمو الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني. وقد جاء المؤشر الفرعي لأوضاع الائتمان متوافقًا مع النتائج المستخلصة من مسح الإقراض المصرفي لمصرف قطر المركزي، مما يعزز أهميته التشغيلية. علاوة على ذلك، فإن القدرة التنبؤية العالية للمؤشر تؤكد دوره في معايرة السياسة النقدية، ورصد مواطن الضعف المالي، والتنبؤ بنقاط التحول، ولا سيما في مسار النمو غير الهيدروكربوني.

شكل 1: مؤشر الأوضاع المالية ونمو الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني

يُظهر مؤشر الأوضاع المالية ارتباطًا سلبيًا قويًا (= -0.66)
مع نمو الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني، بما يبرز دوره كمؤشرٍ قيادي.

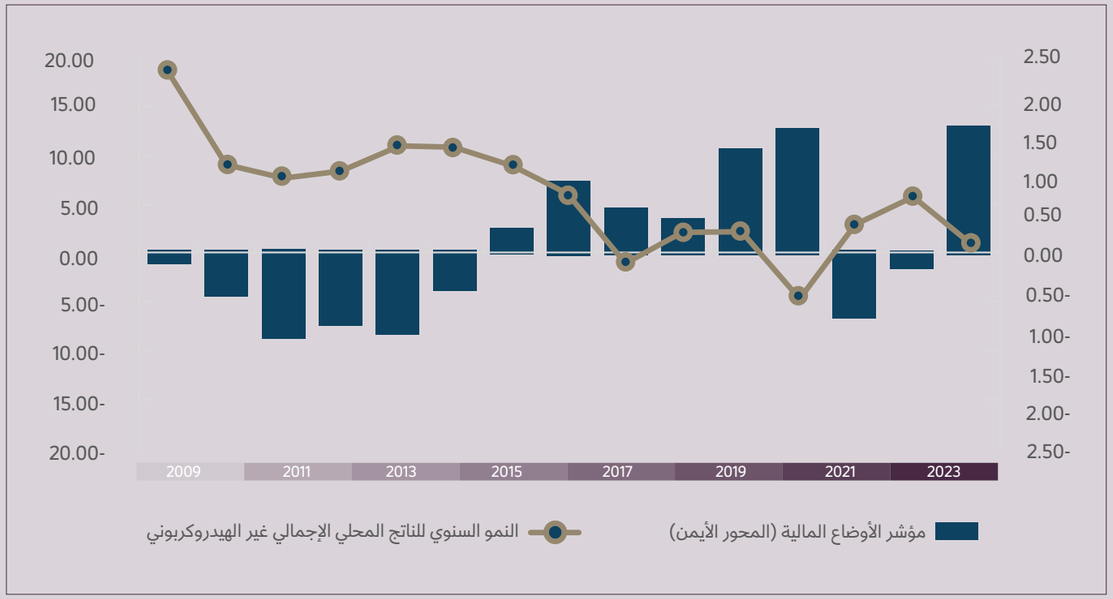

المصدر: صندوق النقد الدولي (2025)، ورقة «قضايا مختارة» رقم 2025/015؛ Haver Analytics وحسابات موظفي صندوق النقد الدولي.

قائمة المراجع

Ajello, A., Cavallo, M., Favara, G., Peterman, W. B., Schindler, J., & Sinha, N. R. (2023). A new index to measure U.S. financial conditions. FEDS Notes. Board of Governors of the Federal Reserve System. *https://doi.org/10.17016/2380-7172.3281*

Arnaut, Z., & Bauer, M. (2024). Monetary policy and financial conditions. Federal Reserve Bank of San Francisco, FRBSF Economic Letter, 2024-07. *https://www.frbsf.org/research-and-insights/publications/economic-letter/*

Caballero, R. J., Caravello, T. E., & Simsek, A. (2024). Financial conditions targeting. *https://economics.mit.edu/sites/default/files/2024-06/FCITargetingPublic.pdf*

Goldman Sachs Research. (2017). Our new G10 financial conditions indices. Goldman Sachs Publishing.

Nampewo, D. (2025). Financial conditions and their growth implications for Qatar: Qatar. Selected Issues Papers, 015. *https://doi.org/10.5089/9798229003216.018*

التصنيفات الائتمانية

يشير انخفاض تقلبات سعر الصرف الخارجي وفارق عقود مبادلة مخاطر الائتمان خلال عام 2024 مقارنة بعام 2023 إلى زيادة ثقة المشاركين في السوق بالبيئة الكلية - المالية في دولة قطر. ويعكس ذلك السياسة النقدية الحصيفة لدولة قطر واستثماراتها الاستراتيجية في القطاعات الرئيسة، مما يعزز ثقة المستثمرين في الدولة. وقد نجحت دولة قطر في الحفاظ على بيئة سياسية مستقرة على الرغم من الاضطرابات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة. كما ساعدت الأسس الاقتصادية القوية والتوازن المالي السليم في تمكينها من الحصول على تصنيفات ائتمانية سيادية مرتفعة من مختلف الجهات العالمية. فقد حافظت وكالة ستاندرد آند بورز على تصنيف دولة قطر عند المستوى AA/مستقر، بينما قامت وكالة فيتش برفع تصنيفها إلى AA في عام 2024 بعد أن كان AA- في عام 2023، مع الإبقاء على النظرة المستقبلية "مستقرة". أما وكالة موديز فقد حسّنت تصنيفها لدولة قطر إلى Aa2/مستقر في عام 2024، بعد أن كان Aa3/إيجابي في عام 2023.

جدول 6-2: التصنيفات الائتمانية السيادية لدولة قطر

	2022	2023	2024
ستاندرد آند بورز	AA/مستقرة	AA/مستقرة	AA/مستقرة
موديز	Aa3/إيجابية	Aa3/إيجابية	Aa2/مستقرة
فيتش	AA-/مستقرة	AA-/مستقرة	AA/مستقرة

المصدر: بلومبيرغ (Bloomberg)، أبريل 2025.

الفصل السابع*
التطورات النقدية والائتمانية

مقدمة

تُعدّ التطورات النقدية والمصرفية أمرًا أساسيًا لتلبية احتياجات التمويل ودعم مختلف قطاعات الاقتصاد. في هذا الصدد، يهدف مصرف قطر المركزي إلى ضمان توافر عرض كافٍ من الائتمان في الاقتصاد. ففي حين أن انخفاض التمويل قد يعيق النشاط الاقتصادي، فإن زيادته المفرطة قد يترتب عليه عواقب تضخمية وتداعيات سلبية أخرى. وفي عام 2024، وعلى الرغم من انكماش القاعدة النقدية بشكل أكبر، شهد الائتمان المصرفي نموًا بوتيرة متسارعة في بيئة اتسمت بانخفاض أسعار الفائدة.

التطورات النقدية

شهدت النقود الاحتياطية (م0) انكماشًا خلال عام 2024، بمعدل أكبر مقارنة بعام 2023. ويعزى ذلك إلى تراجع إجمالي الاحتياطيات، على الرغم من الاستمرار في فرض احتياطي إلزامي إضافي على الفجوة السالبة بين صافي الموجودات والمطلوبات الأجنبية للبنوك الوطنية. كما تراجعت ودائع البنوك لدى سوق النقد القطري، على الرغم من إزالة السقف المفروض على هذه الودائع. وفي المقابل، ارتفع النقد المصدر بعد أن كان قد شهد انخفاضًا حادًا في العام السابق (جدول 7-1).

جدول 7-1: النقود الاحتياطية
(مليون ريال قطري)

البيان	2022	2023	2024	التغير السنوي (2023/2022)		التغير السنوي (2024/2023)	
				القيمة	%	القيمة	%
النقود الاحتياطية (م0)	98,890	94,620	90,125	4,270-	4.3-	4,494-	4.7-
النقد المصدر	25,943	19,674	20,214	6,269-	24.2-	540	2.7
إجمالي الاحتياطيات	58,378	59,740	55,545	1,362	2.3	4,195-	7.0-
ودائع سوق النقد القطري	14,569	15,206	14,367	637	4.4	839-	5.5-

المصدر: مصرف قطر المركزي، النشرة الإحصائية الفصلية، ديسمبر 2024.

ومن جانب مصادر النقود الاحتياطية، ارتفع صافي الموجودات الأجنبية لمصرف قطر المركزي بنحو 9.0 مليارات ريال قطري في عام 2024، وذلك بالإضافة إلى ارتفاع قدره 29.2 مليار ريال قطري في عام 2023. غير أن هذا الارتفاع قابله انخفاض في صافي الموجودات المحلية بمقدار 13.5 مليار ريال قطري (شكل 7-1).

شكل 7-1: مصادر نمو النقود الاحتياطية

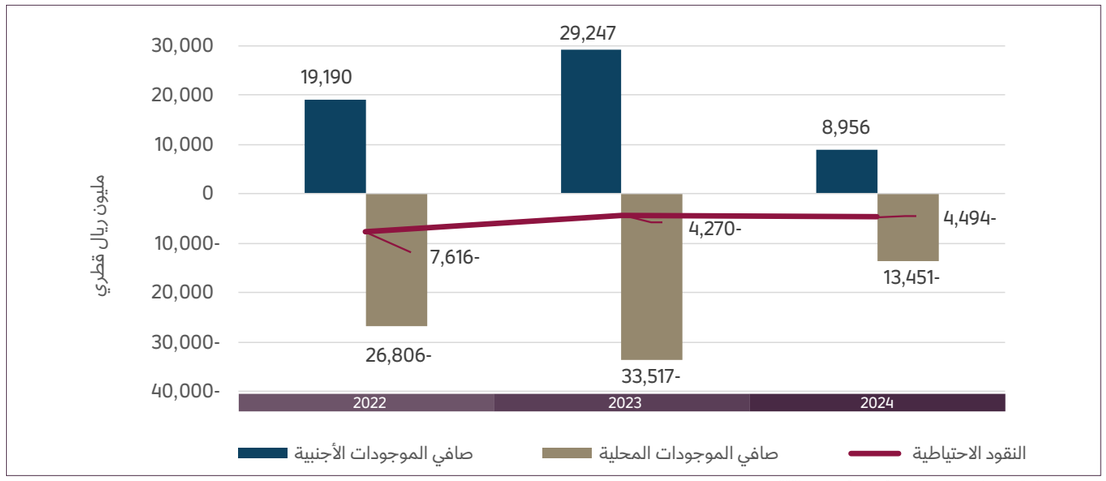

المصدر: مصرف قطر المركزي، النشرة الإحصائية الفصلية، ديسمبر 2024.

*عند الاقتضاء، يمكن الرجوع إلى الموقع الإلكتروني لمصرف قطر المركزي / أو المواقع الإلكترونية للمصادر الأخرى للحصول على بيانات محدثة.

يعكس الارتفاع في صافي الموجودات الأجنبية بشكل مباشر الزيادة الكبيرة في إجمالي الاحتياطيات الرسمية الدولية لمصرف قطر المركزي، والتي ارتفعت بمقدار 8.9 مليار ريال قطري. وقد تم تسجيل هذا الارتفاع في كل شهر من عام 2024. كما ارتفعت احتياطيات الذهب بمقدار 9.4 مليار ريال قطري، لتشكّل ما نسبته 17.2% من إجمالي الاحتياطيات الرسمية الدولية. على وجه الخصوص، ينص قانون المصرف على أن الاحتياطيات الرسمية الدولية يجب أن لاتقل عن 100% من النقد المصدر، في حين بلغت النسبة الفعلية 969.5% بنهاية ديسمبر 2024 (جدول 7-2).

جدول 7-2: مؤشرات كفاية الاحتياطيات الرسمية الدولية

	2022	2023	2024
إجمالي الاحتياطيات الرسمية (مليار ريال قطري)	172.1	187.1	196.0
إجمالي الاحتياطيات الرسمية / النقود الاحتياطية (م0) %	174.0	197.7	217.4
إجمالي الاحتياطيات الرسمية / النقد المصدر (%)	663.4	950.9	969.5
إجمالي الاحتياطيات الرسمية / عرض النقد (م2) %	24.1	25.9	27.3
إجمالي الاحتياطيات الرسمية / الناتج المحلي الإجمالي (%)	20.1	23.6	24.6
إجمالي الاحتياطيات الرسمية / واردات السلع والخدمات (بالأشهر)	7.6	8.5	9.3

المصدر: مصرف قطر المركزي، النشرة الإحصائية الفصلية، ديسمبر 2024.

ارتفع عرض النقد بمفهومه الضيق (م1) خلال عام 2024 بشكل طفيف ليصل إلى 139.8 مليار ريال قطري، ويُعزى ذلك لاستقرار "النقد المتداول" و "الودائع تحت الطلب". وقد جاء ارتفاع النقد المتداول بعد التراجع المسجّل في العام السابق نتيجة سحب مصرف قطر المركزي للفائض من النقد الذي كان قد أُصدر سابقًا (قبل عام 2023). أما الودائع تحت الطلب فقد ظلت مستقرة على الرغم من الانخفاض الطفيف في أسعار الفائدة. وبذلك شكّل النقد المتداول ما نسبته 96.5% من الزيادة في عرض النقد بمفهومه الضيق (شكل 7-2 وجدول 7-3).

شكل 7-2: عرض النقد

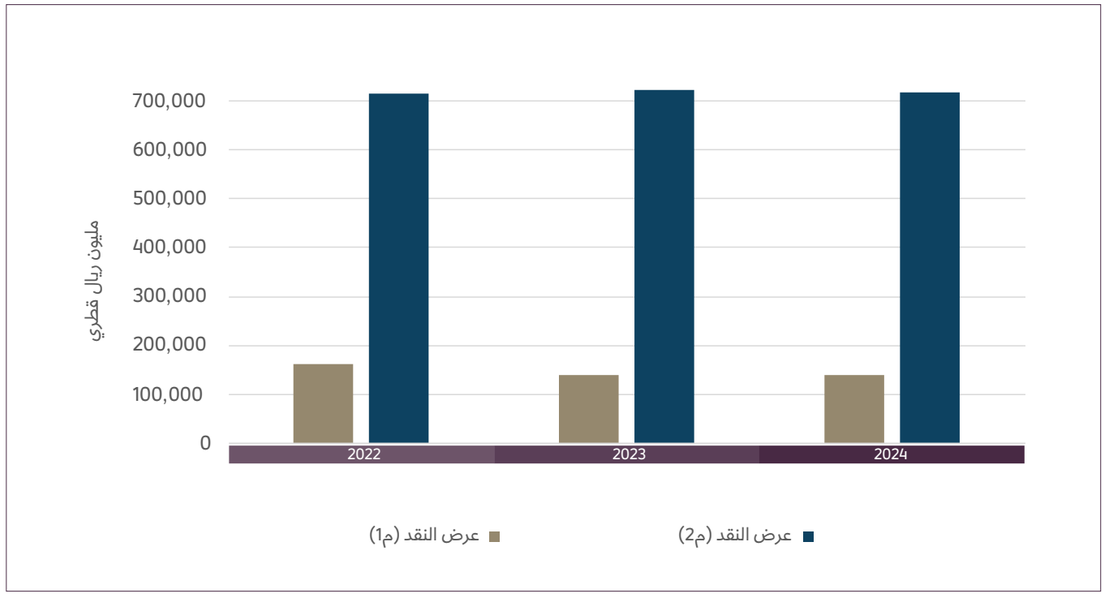

المصدر: مصرف قطر المركزي، النشرة الإحصائية الفصلية، ديسمبر 2024.

جدول 7-3: عرض النقد
(مليون ريال قطري)

البيان	2022	2023	2024	التغير (2023/2022)		التغير (2024/2023)	
				القيمة	%	القيمة	%
عرض النقد (م1)	160,752	139,251	139,831	21,501-	13.4-	580	0.4
النقد في التداول	13,264	12,727	13,287	536-	4.0-	560	4.4
الودائع تحت الطلب	147,489	126,524	126,544	20,965-	14.2-	20	0.0
شبه النقد	553,730	583,405	578,377	29,675	5.4	5,028-	0.9-
الودائع لأجل	298,751	307,919	335,714	9,168	3.1	27,795	9.0
الودائع بالعملات الأجنبية	254,978	275,486	242,663	20,507	8.0	32,823-	11.9-
عرض النقد (م2)	714,482	722,656	718,208	8,174	1.1	4,448-	0.6-

المصدر: مصرف قطر المركزي، النشرة الإحصائية الفصلية، ديسمبر 2024.

على نقيض ذلك، انخفض عرض النقد بمفهومه الواسع (م2) ليصل إلى 718.2 مليار ريال قطري بنهاية عام 2024، ويُعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى تراجع شبه النقد. فقد لوحظ تحوّل من "الودائع بالعملات الأجنبية" إلى "الودائع لأجل". ونتيجة لذلك، ارتفعت الودائع لأجل بنسبة 9.0%، في حين تراجعت الودائع بالعملات الأجنبية بنسبة 11.9%، وهو ما أدى إلى انكماش عرض النقد بمفهومه الواسع (م2) بنسبة 0.6% (جدول 7-3).

ومع انخفاض "الودائع بالعملات الأجنبية" بصورة أوضح من انخفاض عرض النقد بمفهومه الواسع (م2)، تراجع معدل الدولرة (نسبة الودائع بالعملات الأجنبية إلى عرض النقد الواسع) ليصل إلى 33.8% في نهاية عام 2024، بعد أن كان 38.1% في نهاية عام 2023. حيث شهد معدل الدولرة انخفاضًا مستقرًا خلال العام (شكل 7-3).

شكل 7-3: معدل الدولرة

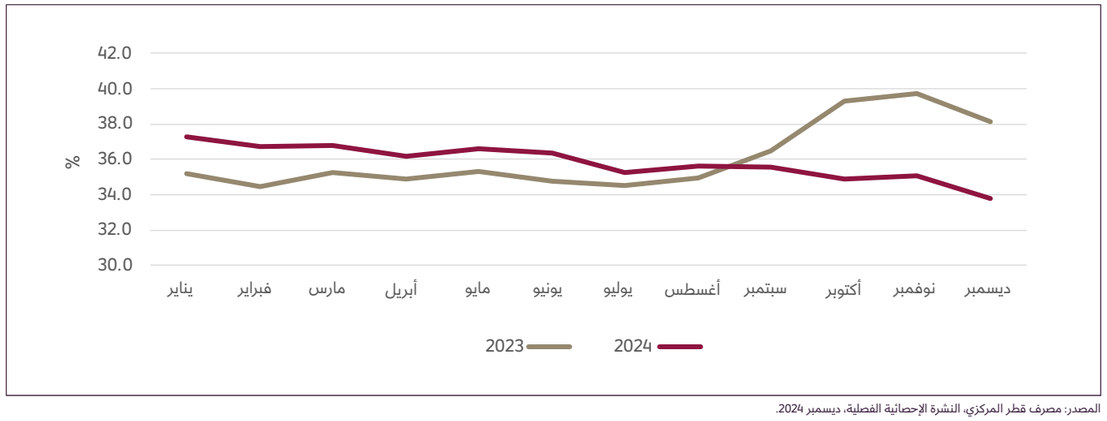

المصدر: مصرف قطر المركزي، النشرة الإحصائية الفصلية، ديسمبر 2024.

تطورات الودائع

شهد إجمالي ودائع البنوك نموًا بمعدل 4.1% في عام 2024 بعد أن شهد تراجعًا في العام السابق. حيث سجلت جميع مكونات الودائع نموًا. ومن بين الودائع المحلية، نمت ودائع القطاع العام بوتيرة أسرع من ودائع القطاع الخاص (جدول 7-4).

جدول 7-4: ودائع البنوك حسب القطاعات
(مليون ريال قطري)

البيان	2022	2023	2024	التغير (2023/2022)		التغير (2024/2023)	
				القيمة	%	القيمة	%
ودائع القطاع العام	348,339	342,634	357,002	5,705-	1.6-	14,368	4.2
ودائع القطاع الخاص	458,209	464,298	469,699	6,089	1.3	5,401	1.2
ودائع غير المقيمين	192,595	179,052	200,040	13,543-	7.0-	20,988	11.7
إجمالي ودائع البنوك	999,143	985,984	1,026,740	13,159-	1.3-	40,756	4.1

المصدر: مصرف قطر المركزي، النشرة الإحصائية الفصلية، ديسمبر 2024.

وبناءً على ذلك، شهد التوزيع القطاعي للودائع تغيرًا ملحوظًا. ففي حين ظلّت حصة ودائع القطاع العام دون تغيير، تراجعت حصة ودائع القطاع الخاص. وفي المقابل، ارتفعت حصة ودائع غير المقيمين من إجمالي الودائع في عام 2024 (شكل 7-4 و7-5).

شكل 7-4: الحصة النسبية من إجمالي ودائع البنوك في عام 2024

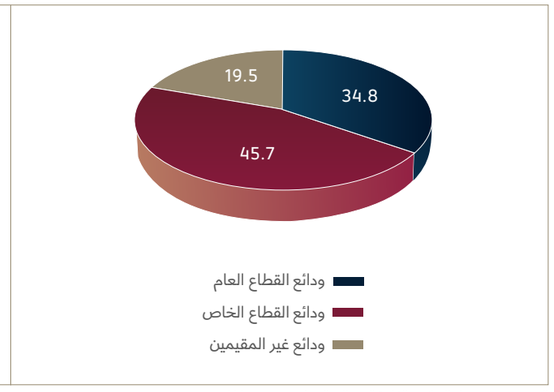

شكل 7-5: الحصة النسبية من إجمالي ودائع البنوك في عام 2023

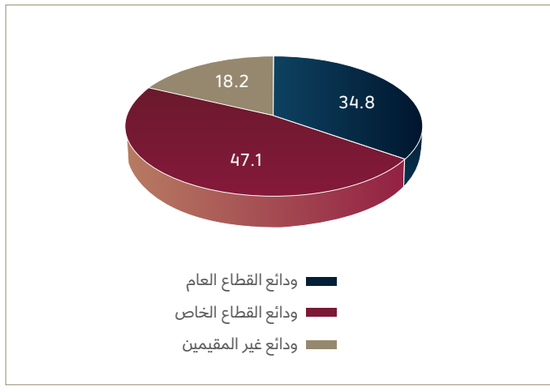

المصدر: مصرف قطر المركزي، النشرة الإحصائية الفصلية، ديسمبر 2024.

تطورات الائتمان

شهد الائتمان المحلي نموًا بوتيرة أسرع في عام 2024، حيث توسع كل من الائتمان الممنوح للقطاعين العام والخاص. ففي حين سجل ائتمان القطاع العام نموًا متسارعًا بعد انكماش في العام السابق، تباطأ نمو ائتمان القطاع الخاص مقارنة بالعام السابق. وقد جاء نمو ائتمان القطاع العام مدفوعًا بكل من "المؤسسات الحكومية" و"الحكومة"، بعد أن كان قد انكمش في العام الماضي. ومن الجدير بالذكر أن الائتمان الممنوح إلى "المؤسسات شبه الحكومية" انكمش بنسبة 18.0% في عام 2024 بعد أن كان قد سجل نموًا بنسبة 23.9% في العام السابق (جدول 7-5).

جدول 7-5: الائتمان المحلي حسب النشاط الاقتصادي
(مليون ريال قطري)

البيان	2022	2023	2024	التغير (2023/2022)		التغير (2024/2023)	
				القيمة	%	القيمة	%
القطاع العام	374,198	368,152	386,435	6,046-	1.6-	18,283	5.0
الحكومة	116,013	106,159	110,002	9,854-	8.5-	3,843	3.6
المؤسسات الحكومية	239,889	239,331	257,858	559-	0.2-	18,527	7.7
المؤسسات شبه الحكومية	18,296	22,662	18,575	4,366	23.9	4,087-	18.0-
القطاع الخاص	823,568	863,798	896,763	40,229	4.9	32,965	3.8
التجارة العامة	168,929	183,394	194,427	14,466	8.6	11,033	6.0
الصناعة	17,869	16,034	14,557	1,835-	10.3-	1,477-	9.2-
المقاولون	41,593	38,803	33,052	2,790-	6.7-	5,752-	14.8-
العقارات	185,457	171,912	187,430	13,546-	7.3-	15,519	9.0
الاستهلاك	163,186	178,293	177,419	15,107	9.3	874-	0.5-
الخدمات	242,311	272,136	287,272	29,825	12.3	15,136	5.6
قطاعات أخرى	4,224	3,226	2,606	998-	23.6-	620-	19.2-
إجمالي الائتمان المحلي	1,197,766	1,231,950	1,283,198	34,183	2.9	51,248	4.2

المصدر: مصرف قطر المركزي، النشرة الإحصائية الفصلية، ديسمبر 2024.

وعلى الرغم من التباطؤ الطفيف في نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، طرأ تغير على تركيبة محركات هذا الائتمان. فقد استمر الائتمان الممنوح لقطاعات "التجارة العامة" و "الخدمات"، ذات القدرة الأكبر على توفير المزيد من فرص العمل، بتسجيل معدلات نمو ملحوظة وإن كانت بوتيرة ابطأ. أما الائتمان الممنوح لقطاع "العقارات"، فبعد أن سجل انكماشًا كبيرًا في العام السابق، فقد توسّع بشكل ملحوظ. وعلى النقيض من ذلك، شهد الائتمان الممنوح لقطاع "الاستهلاك"، الذي نما بقوة في العام الماضي، انكماشًا طفيفًا في عام 2024. ومن ناحية أخرى، تراجع الائتمان الممنوح لقطاعي "الصناعة" و"المقاولين" إضافة إلى "القطاعات الأخرى" (شكل 7-6).

شكل 7-6: نمو التسهيلات الائتمانية المختارة الممنوحة للقطاع الخاص
(التغير السنوي)

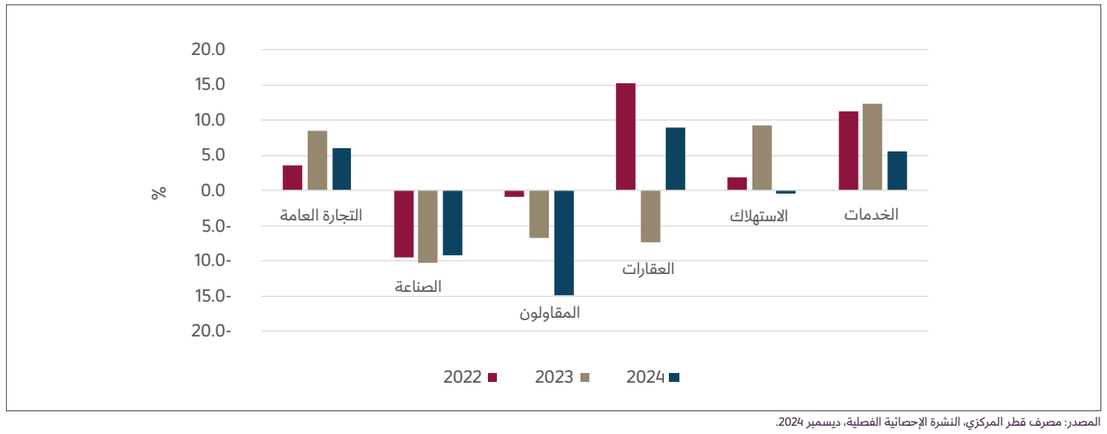

المصدر: مصرف قطر المركزي، النشرة الإحصائية الفصلية، ديسمبر 2024.

قد يعكس التباين في معدلات النمو المشار إليها أعلاه، وما نتج عنه من تغير في حصص الائتمان القطاعي مسار أداء هذه القطاعات، فقد ارتفعت حصة كل من قطاعات "الخدمات" و"التجارة العامة" و"العقارات"، التي تستحوذ على أكبر الحصص إلى 32.0% و21.7% و20.9% على التوالي في عام 2024، في حين تراجعت حصة قطاع "الاستهلاك" إلى 19.8%. وقد شكلت هذه القطاعات الأربعة، ذات الإمكانات الأكبر جمالي الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في عام 2024، مقارنة بنحو 93.3% في عام 2023. أما قطاعي"الصناعة" و"المقاولين "فقد واصلا انخفاضهما في عام 2024 (شكل 7-7 و7-8).

شكل 7-7: الحصة النسبية من الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في عام 2024

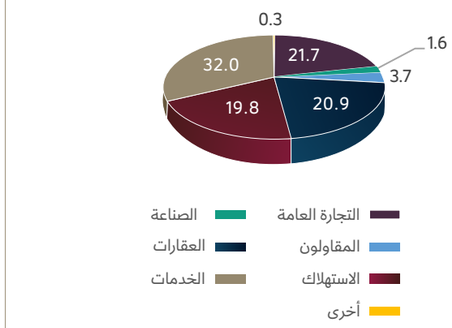

شكل 7-8: الحصة النسبية من الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في عام 2023

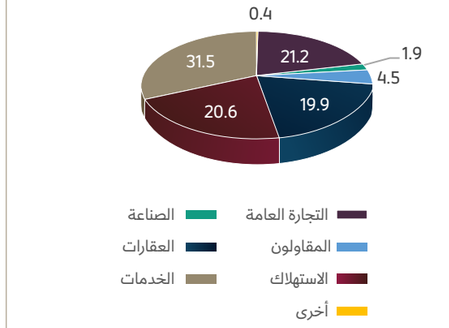

المصدر: مصرف قطر المركزي، النشرة الإحصائية الفصلية، ديسمبر 2024.

الفصل الثامن*
السياسة النقدية والسيولة وأسواق النقد

مقدمة

يدير مصرف قطر المركزي سياسته النقدية بهدف "الحفاظ على قيمة العملة وضمان الاستقرار النقدي" وذلك من أجل تنمية الاقتصاد الوطني ودعمه. وكما هو الحال في معظم دول مجلس التعاون الخليجي، يعتمد إطار السياسة النقدية على ربط سعر صرف الريال القطري مقابل الدولار الأميركي منذ عام 1980. وللدفاع عن هذا الربط، يحدد مصرف قطر المركزي أسعار سياسته النقدية ويدير متوسط أسعار الفائدة بين البنوك لليلة واحدة، وهو الهدف التشغيلي. ويتم تحقيق ذلك من خلال عمليات السياسة النقدية وإدارة السيولة.

تطورات السياسة النقدية

يعتمد مصرف قطر المركزي على عدد من الأدوات لتنفيذ سياسته النقدية. وتشمل هذه الأدوات: سعر المصرف للإيداع، وهو السعر الذي يمكن للبنوك أن تودع بموجبه أموالها لدى المصرف دون أي سقف؛ وسعر المصرف للإقراض، وهو السعر الذي يمكن للبنوك أن تقترض بموجبه من المصرف دون ضمانات؛ وسعر إعادة الشراء - الريبو، وهو السعر الذي يمكن للبنوك أن تقترض بموجبه من المصرف مقابل تقديم ضمانات مؤهلة. وتشمل الأدوات الأخرى نسبة الاحتياطي الإلزامي، وهي نسبة من متوسط إجمالي الودائع التي يتعين على البنوك الاحتفاظ بها كرصيد غير مدر للفائدة لدى المصرف على أساس يومي؛ إضافة إلى إصدار واسترداد أذونات مصرف قطر المركزي لامتصاص السيولة أو ضخها، على التوالي.

وفي عام 2024، خفّض مصرف قطر المركزي أسعار الفائدة الأساسية ثلاث مرات، وذلك استجابةً لقرارات مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي بخفض أسعار الفائدة مع استمرار تراجع التضخم نحو المستوى المستهدف في الولايات المتحدة. وبشكل عام، خفّض المصرف جميع أسعار الفائدة الأساسية - سعر إعادة الشراء وسعر الإقراض وسعر الإيداع - بمقدار 115 نقطة أساس لكل منها (شكل 8-1).

شكل 8-1: حركة مسار أسعار الفائدة

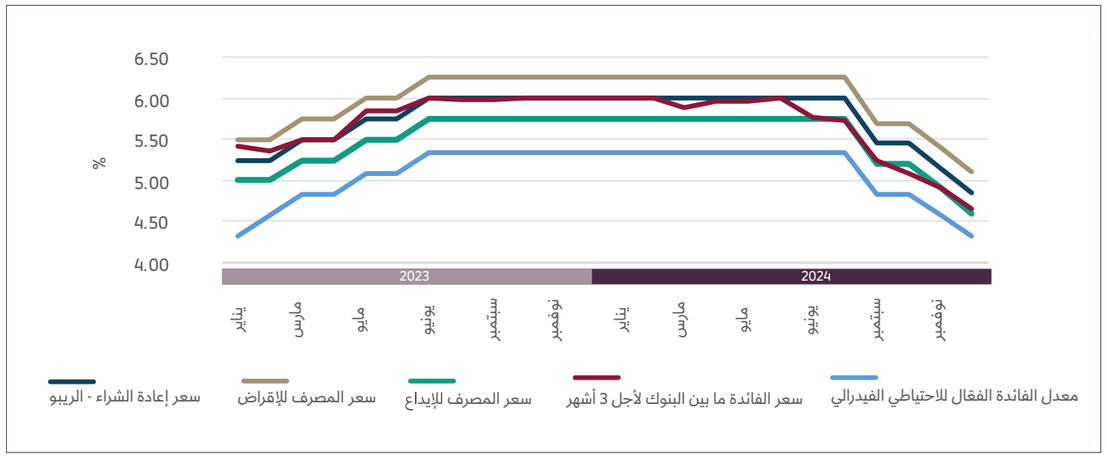

المصدر: مصرف قطر المركزي، النشرات الإحصائية الفصلية لشهري ديسمبر 2023 و2024، (https://www.newyorkfed.org/markets/reference-rates/effr).

انتقال أثر السياسة النقدية

انتقلت التخفيضات في أسعار الفائدة الأساسية، التي جرى تنفيذها في سبتمبر ونوفمبر وديسمبر 2024، بشكل كامل وفوري على متوسط سعر الفائدة بين البنوك لليلة واحدة، وهو السعر التشغيلي المستهدف. ومع هذا التخفيض في أسعار الفائدة الأساسية، حافظ هذا السعر على توافقه مع سعر المصرف للإيداع، بمتوسط حوالي 13 نقطة أساس (شكل 8-2).

*عند الاقتضاء، يمكن الرجوع إلى الموقع الإلكتروني لمصرف قطر المركزي / أو المواقع الإلكترونية للمصادر الأخرى للحصول على بيانات محدثة.

شكل 8-2: انتقال أثر السياسة النقدية إلى سعر الفائدة بين البنوك لليلة واحدة

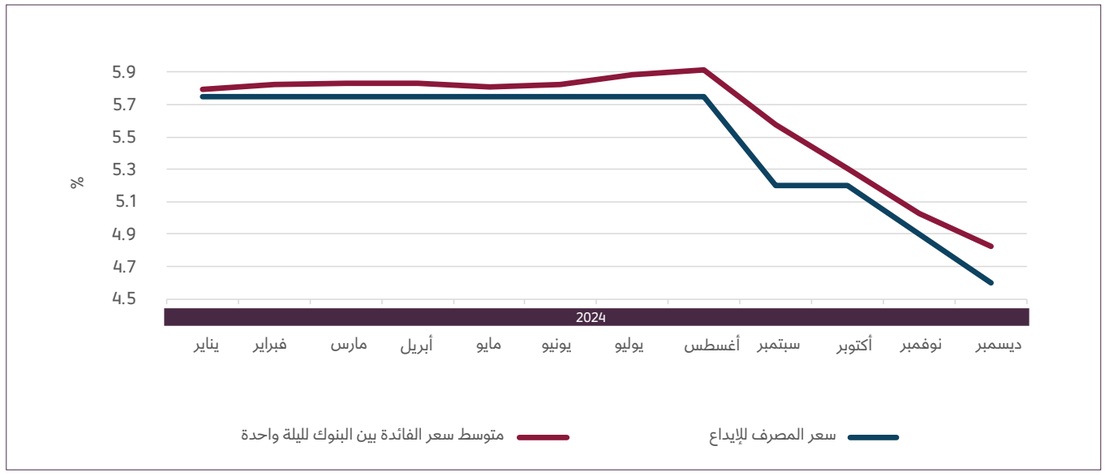

المصدر: مصرف قطر المركزي، النشرة الإحصائية الفصلية، ديسمبر 2024.

ينعكس انتقال أسعار الفائدة الأساسية إلى متوسط سعر الفائدة بين البنوك لليلة واحدة في أسعار الإيداع والإقراض لدى البنوك، والتي بدورها تؤثر في العرض والطلب على الائتمان من خلال التأثير على تكلفة التمويل، وبالتالي على التضخم والنشاط الاقتصادي. ومنذ بدء دورة التيسير النقدي في سبتمبر 2024، شهدت أسعار الإقراض لدى البنوك في دولة قطر تراجعًا ملحوظًا عبر جميع آجال الاستحقاق، ومن المرجح أن يؤثر ذلك إيجابًا على النشاط الاقتصادي.

وفي هذا السياق، ومن منظور مستقبلي، يزداد الاهتمام في الدراسات الاقتصادية التي تناولت تأثير ثورة الذكاء الاصطناعي على إدارة السياسة النقدية. وينبع هذا الاهتمام من الآثار المحتملة لتقنية المعلومات على الإنتاجية، والطلب الكلي، والتضخم، وتحليل البيانات، والنماذج التي تستخدمها البنوك المركزية، إضافة إلى أساليب التواصل الخاصة بها، وجميعها عوامل من شأنها التأثير على استجابات السياسات النقدية للبنوك المركزية. ومع ذلك، لا تزال هذه الدراسات في مراحلها الأولى، ولم يتم بعد قياس التأثيرات المحتملة بدقة أو بشكل محدد (إطار 8-1).

إطار 8-1: الأثر المتوقع للذكاء الاصطناعي على السياسة النقدية

في ضوء الديناميكيات الاقتصادية المتطورة، يُنظر إلى الذكاء الاصطناعي بشكل متزايد كعنصر محوري في صياغة السياسات المستقبلية. وقد انعكس ذلك في تنامي التركيز على التحول الرقمي، بما يعكس التزامًا وطنيًا قويًا بتبني الذكاء الاصطناعي، ومن المتوقع أن يلعب الذكاء الاصطناعي دورًا أساسيًا في عملية صنع القرار المتعلق بالسياسة النقدية في البنوك المركزية، نظرًا لإمكاناته في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسة مثل الإنتاجية، التضخم، والنشاط الاقتصادي.

ورغم تزايد الاهتمام بتقييم الأثر المحتمل للذكاء الاصطناعي على الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، فإن ذلك لا يزال في مراحله الأولية، حيث إن التطبيقات والاستثمارات في الذكاء الاصطناعي لا تزال محدودة وحديثة نسبيًا، وهو ما يبقي مستوى حالات عدم اليقين مرتفعة عند محاولة قياس تأثيرها بدقة.

بينما يقترح البعض أن الذكاء الاصطناعي قد يسهم على المدى الطويل في رفع الإنتاجية والمعدل الطبيعي للفائدة، في حين قد يؤدي أيضًا إلى إعادة توزيع القطاعات والعمالة، الأمر الذي قد يفاقم من عدم المساواة ويقوض بعض هذه المكاسب. كذلك، فإن المزايا الانكماشية على الأسعار من خلال خفض التكاليف قد تتلاشى مع مرور الوقت بفعل تنامي الطلب الكلي. أما تأثير الذكاء الاصطناعي على الطلب الكلي سيعتمد بدرجة كبيرة على زيادة حجم الاستثمارات في الذكاء الاصطناعي والاستهلاك. في حين يعتمد الاستهلاك بدوره على أثره في التوظيف، وعلى قوة النمو المدفوع بالإنتاجية مقارنة بقدرة العمال التفاوضية (HARTMANN & MAVER, 2025).

ولا يزال من غير الواضح ما إذا كان الأثر النهائي تضخميًا أم انكماشيًا؛ فبينما يشير البعض إلى إمكانية تعادل التأثيرات المختلفة، يرى آخرون أن معدلات التضخم قد تبقى دون تغيير في البداية ثم تتجه للارتفاع بعد فترة على المدى الأطول. وفيما يتعلق بالتأثير المباشر للذكاء الاصطناعي على انتقال السياسة النقدية، يشير البعض إلى زيادة مرونة أسعار الشركات مما يؤدي إلى تسارع وانتقال أقوى نحو التضخم، ومن ناحية أخرى، يشير آخرون إلى أن توسع الاقتصاد القائم على العمل الحر، وفقدان العمال لقدرتهم على التفاوض، أو حتى تراجع دور قناة رأس مال البنوك قد يضعف فاعلية السياسة النقدية خلال دورات التشديد (HARTMANN & MAVER, 2025؛ ALDASORO وآخرون، 2024). وعليه، تبقى التداعيات المحتملة للذكاء الاصطناعي على السياسة النقدية موضع نقاش مفتوح حتى الآن.

كيف يؤثر الذكاء الاصطناعي على السياسة النقدية

المصدر: رسم توضيحي من إعداد موظفي مصرف قطر المركزي.

تستجيب البنوك المركزية لهذه التطورات من خلال دمج الذكاء الاصطناعي في حزمة أدواتها السياسية. وقد أشار بنك التسويات الدولي إلى أن العديد منها يستخدم الذكاء الاصطناعي في المراقبة الآنية وتحسين التنبؤات الاقتصادية (ALDASORO وآخرون، 2024). كما يُستخدم نموذج تفسير اللغة القائم على التعلم الآلي (MACHINE LEARNING-BASED INTERPRETATION OF LANGUAGE – MILA) لتحليل اتصالات البنوك المركزية وتحديد ما إذا كانت تحمل نبرة تيسيرية (DOVISH) أو تشديدية (HAWKISH) أو موقفًا أكثر توازنًا. ورغم أن هذه الأدوات تعزز الشفافية وتوفر رؤى آنية حول إشارات السياسة النقدية، يرى بعض المحللين أنها قد تؤدي بشكل غير مباشر إلى تقليص تنوع التحليلات السوقية عبر إحلال التفسير الآلي محل التحليل المستقل (BUNDESBANK، 2025).

المراجع

Aldasoro, I., Banerjee, R., Rees, D., & Zabczyk, P. (2024). The impact of artificial intelligence on output and inflation, (BIS Working Paper No. 1179), Bank for International Settlements.

Bakker, B., Chen, S., Vasilyev, D., Bespalova, O., Chin, M., Kolpakova, D., Singhal, A., & Yang, Y. (2024), What can artificial intelligence do for stagnant productivity in Latin America and the Caribbean? (IMF Working Paper No. WP/24/219), International Monetary Fund.

Bundesbank Publication, Monetary Policy Communication According to Artificial Intelligence, Monthly Report-March, 2025.

Central Bank of the UAE (2024). Guidelines for Financial Institutions Adopting Enabling Technologies (AI Section 3.94–3.114).

Hartmann, P. and Maver, V. (2025). Implications of Artificial Intelligence for Monetary Policy – A first Conceptual Assessment, SUERF Policy Brief No. 1080, January 2025.

Koopman, S., van Harn, E.-J., & Picton, B. (2024). The Economic Impact of AI: Four Scenarios, Rabobank Research.

International Monetary Fund. Middle East and Central Asia Dept. “Qatar: Selected Issues”, IMF Staff Country Reports 2025

إصدارات أذونات وصكوك مصرف قطر المركزي خلال عام 2024

بلغت قيمة الإصدارات الجديدة من أذونات وصكوك مصرف قطر المركزي في عام 2024 نحو 58.6 مليار ريال قطري، في حين بلغت قيمة الأذونات والصكوك المستحقة نحو 60.5 مليار ريال قطري، مما أدى إلى ضخ سيولة في حدود 1.9 مليار ريال قطري. ومع ذلك، فقد تباينت أحجام الإصدارات والاستردادات، وبالتالي صافي عمليات ضخ/امتصاص السيولة، خلال الأرباع السنوية وفقًا لتقييم مصرف قطر المركزي لمستويات السيولة. ففي حين شهد الربعان الأول والثالث من عام 2024 عمليات ضخ السيولة، سُجلت خلال الربعين الثاني والرابع عمليات امتصاص السيولة (جدول 8-1).

جدول 8-1: أذونات وصكوك مصرف قطر المركزي (مليون ريال قطري)

البيان	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	2024
الأذونات والصكوك - المصدرة	7,500	17,000	17,000	17,100	58,600
7 أيام	1,000	1,600	5,700	4,800	13,100
28 يوماً	1,500	3,850	3,000	3,250	11,600
91 يوماً	1,500	4,600	2,500	2,750	11,350
182 يوماً	2,000	4,600	2,500	2,750	11,850
273 يوماً	1,500	1,650	2,500	2,750	8,400
364 يوماً	0	700	800	800	2,300
الأذونات والصكوك - المستحقة	12,500	13,650	17,400	16,900	60,450
7 أيام	1,000	1,300	5,500	4,800	12,600
28 يوماً	1,500	2,850	2,500	3,500	10,350
91 يوماً	2,000	1,500	4,100	3,000	10,600
182 يوماً	4700	2,700	2,000	4,100	13,500
273 يوماً	3300	4300	2,300	1,500	11,400
364 يوماً	0	1,000	1,000	0	2,000
الأذونات والصكوك القائمة (نهاية الربع)	16,300	19,650	19,250	19,450	19,450

المصدر: مصرف قطر المركزي، النشرة الإحصائية الفصلية، أبريل 2025.

السيولة في النظام المصرفي خلال عام 2024

انخفضت السيولة الأولية (أي الفائض في الاحتياطيات مضافًا إليه صافي ودائع سوق النقد القطري) بشكل ملحوظ بنسبة 17% لتصل إلى 15.0 مليار ريال قطري في نهاية ديسمبر 2024، مقارنة بنحو 18.1 مليار ريال قطري في نهاية ديسمبر 2023. وقد جاء هذا الانخفاض في السيولة الأولية على الرغم من ضخ السيولة الناتج عن ارتفاع عمليات استرداد أذونات وصكوك مصرف قطر المركزي مقارنة بالإصدارات الجديدة بنحو 1.9 مليار ريال قطري. ويعكس ذلك تراجع الفائض الإجمالي في السيولة الفائضة داخل النظام المصرفي. وعلى مستوى المكونات، انخفض صافي ودائع سوق النقد القطري بنسبة 5.5% ليصل إلى 14.4 مليار ريال قطري في نهاية ديسمبر 2024، بينما تراجع الفائض في الاحتياطيات إلى 0.6 مليار ريال قطري (جدول 8-2).

جدول 8-2: أذونات وصكوك مصرف قطر المركزي
(مليون ريال قطري)

الرصيد القائم في نهاية العام	صافي ودائع سوق النقد القطري	الاحتياطيات الفائضة	السيولة الأولية	الأذونات والصكوك
2022	14,569	7,441	22,010	17,200
2023	15,206	2,846	18,052	21,300
2024	14,367	622	14,989	19,450

المصدر: مصرف قطر المركزي، النشرة الإحصائية الفصلية، ديسمبر 2024، أبريل 2025.

التطورات الفصلية في السيولة الأولية خلال عام 2024

انخفضت السيولة الأولية في النظام المصرفي خلال الربع الأول إلى متوسط قدره 15.7 مليار ريال قطري، ويُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تراجع ودائع سوق النقد القطري. وارتفعت السيولة الأولية إلى متوسط يبلغ نحو 19.3 مليار ريال قطري خلال الربعين الثاني والثالث، مدفوعة بزيادة صافي ودائع سوق النقد القطري، في حين استمر تراجع الفائض في الاحتياطيات. وارتبط هذا الارتفاع في السيولة الأولية خلال الربع الثاني بانخفاض طفيف في حجم أذونات مصرف قطر المركزي القائمة، بينما في الربع الثالث، ورغم ارتفاع حجم الأذونات القائمة، ارتفعت السيولة الأولية. أما في الربع الرابع، فقد تراجعت السيولة الأولية بشكل ملحوظ إلى متوسط قدره 14.5 مليار ريال قطري، مصحوبة بزيادة طفيفة في حجم أذونات مصرف قطر المركزي القائمة (شكل 8-3).

شكل 8-3: السيولة في القطاع المصرفي

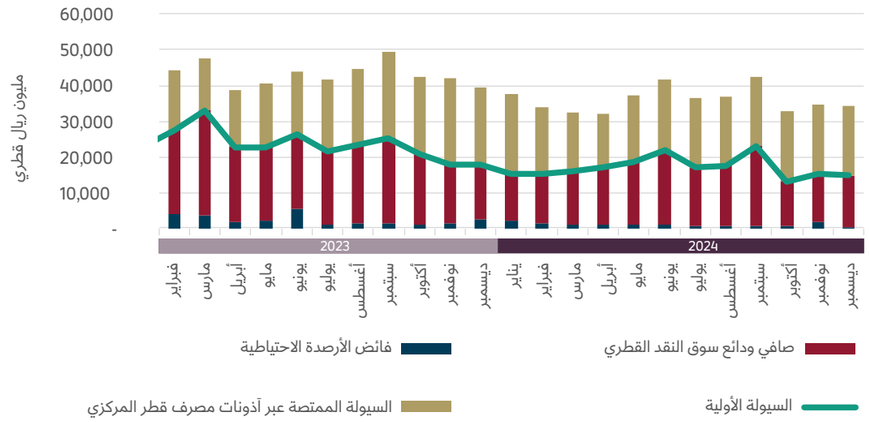

المصدر: مصرف قطر المركزي، النشرة الإحصائية الفصلية، ديسمبر 2023 و2024.

سوق ما بين البنوك خلال عام 2024

استمرت عمليات إدارة السيولة المعززة التي نفذها مصرف قطر المركزي في تحقيق أثرها المنشود على سوق ما بين البنوك من خلال تحسين انتقال أثر السياسة النقدية. وبشكل عام، يرتبط ارتفاع السيولة الأولية في النظام المصرفي بانخفاض حجم التداول في سوق ما بين البنوك لليلة واحدة. وفي عام 2024، ورغم ثبات متوسط السيولة الأولية إلى حد كبير خلال النصف الأول والنصف الثاني من العام، إلى أن حجم التداول في سوق ما بين البنوك لليلة واحدة كان أقل بكثير في النصف الثاني (يوليو–نوفمبر) مقارنة بالنصف الأول (شكل 8-4).

شكل 8-4: حجم التداول في سوق ما بين البنوك لليلة واحدة

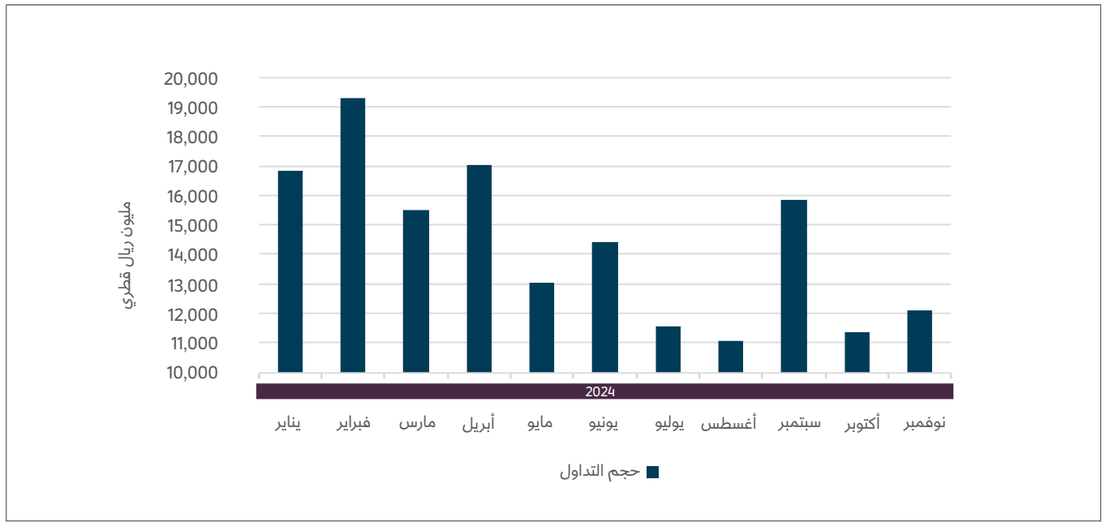

المصدر: مصرف قطر المركزي، أبريل 2025.

التقييمات العامة

فـي عـام 2024، أظهـر الاقتصـاد العالمـي قـدرًا ملحوظًـا مـن المرونـة. وعلـى الرغـم مـن تراجـع أسـعار النفـط، سـجّلت معظـم اقتصـادات دول مجلـس التعـاون الخليجـي نمـوًا إيجابيًـا. فقـد تعافـت المملكـة العربيـة السـعودية مـن تباطؤهـا السـابق، بينمـا واصلـت دولـة قطـر تسـريع وتيـرة نموهـا مدفوعـة بتوجههـا الاسـتراتيجي نحـو تنويـع الاقتصـاد.

وخففـت البنـوك المركزيـة الكبـرى حـول العالـم أسـعار الفائـدة، رغـم اسـتمرار المخاطـر الجيوسياسـية والاضطرابـات المرتبطـة بالمنـاخ فـي إلقـاء ظلالهـا الثقيلـة. ومـع تقـدم العـام، ظهـرت عوامـل جديـدة مـن حالـة عـدم اليقيـن أبرزهـا التأثيـرات المحتملـة لسياسـات التجـارة الحمائيـة.

ومـع ذلـك، سـاد التفـاؤل فـي الأسـواق الماليـة، خصوصًـا فـي النصـف الثانـي مـن العـام، إذ تفاعـل المسـتثمرون بشـكل إيجابـي مـع الإصلاحـات المتوقعـة الداعمـة للأعمـال وتخفيـف القيـود التنظيميـة. وقـد شـهدت الأسـهم العالميـة موجـة صعـود قويـة، ممـا جعـل عـام 2024 مميـزًا فـي أداء الأسـواق الماليـة.

اكتسـب الاقتصـاد القطـري زخمًـا ملحوظًـا فـي عـام 2024، منتقلاً بحسـم مـن مرحلـة عـودة النمـو إلـى مسـتوياته الطبيعيـة التـي شـهدها العـام السـابق. وظـل القطـاع غيـر الهيدروكربونـي المحـرك الرئيسـي لنمـو الناتـج المحلـي الإجمالـي الحقيقـي، ممـا يبـرز نجـاح أجنـدة التنويـع الاقتصـادي فـي الـبلاد.

وتصـدّر قطـاع الخدمـات هـذا النمـو، مسـجلاً نمـواً مطّـرداً، مـع اسـتمرار القطاعـات المرتبطـة بالسـياحة وخاصـة أنشـطة خدمـات الإقامـة والطعـام فـي مسـارها التصاعـدي. كمـا عكسـت المؤشـرات القياديـة، مثـل مؤشـر مديـري المشـتريات، اسـتمرار التوسـع المسـتدام، مدعومًـا باتجاهـات توظيـف قويـة ومعنويـات إيجابيـة فـي بيئـة الأعمـال. وإلـى جانـب ذلـك، تظـل الآفـاق المتوسـطة الأجـل للقطـاع الهيدروكربونـي واعـدة، بفضـل خطـط زيـادة القـدرة الإنتاجيـة للغـاز الطبيعـي المسـال والاسـتثمارات المتواصلـة فـي قطـاع الطاقـة.

ومـع ذلـك، وعلـى الرغـم مـن بـروز نظـام اقتصـادي عالمـي جديـد يتسـم بالحمائيـة والاكتفـاء الذاتـي، فمـن المرجـح أن تظـل الأنشـطة الاقتصاديـة فـي دولـة قطـر قويـة. ووفقًـا لتقريـر بعثـة صنـدوق النقـد الدولـي لدولـة قطـر – مشـاورات المـادة الرابعـة (فبرايـر 2025) – فمـن المتوقـع أن يتسـارع معـدل النمـو فـي الأجـل المتوسـط ليصـل بالمتوسـط إلـى 4.75%، مدفوعًـا بالتوسـع الكبيـر فـي إنتـاج الغـاز الطبيعـي المسـال والمكاسـب الأوليـة مـن تنفيـذ الإصلاحـات الموجهـة فـي إطـار اسـتراتيجية التنميـة الوطنيـة الثالثـة.

وتراجعـت الضغـوط التضخميـة علـى مسـتوى العالـم فـي عـام 2024، وسـارت دولـة قطـر علـى النهـج نفسـه. فقـد شـهد كل مـن التضخـم العـام والتضخـم الأساسـي انخفاضًـا ملحوظًـا، ويُعـزى ذلـك بشـكل رئيسـي إلـى تراجـع تكاليـف مجموعـات السـكن والخدمـات. كمـا أسـهم انخفـاض التضخـم المسـتورد، إلـى جانـب السياسـات النقديـة الحكيمـة والمدروسـة التـي انتهجهـا مصـرف قطـر المركـزي، بـدور أساسـي فـي كبـح الضغـوط التضخميـة وترسـيخ الاسـتقرار الاقتصـادي الكلـي. ومـن المرجـح أن يظـل معـدل التضخـم العـام حـول معـدل 2% علـى المـدى المتوسـط (صنـدوق النقـد الدولـي، فبرايـر 2025).

علـى الرغـم مـن تراجـع أسـعار الطاقـة عالميًـا والتوتـرات الإقليميـة، ظـل القطـاع الخارجـي لدولـة قطـر قويًـا فـي عـام 2024، وهـو مـا يعكـس قـوة اقتصادهـا الأوسـع نطاقًـا. وقـد حافظـت الحكومـة علـى نهـج مالـي منضبـط، يـوازن بيـن تلبيـة الاحتياجـات العاجلـة والاسـتثمار طويـل الأجـل فـي مجـالات الصحـة والتعليـم والبنيـة التحتيـة الرقميـة وهـي ركائـز أساسـية فـي رؤيـة قطـر الوطنيـة 2030. وتسـهم هـذه الجهـود فـي إعـادة تشـكيل كفـاءة القطـاع العـام، مـع تمكيـن القطـاع الخـاص مـن قيـادة مسـيرة النمـو الاقتصـادي.

ارتفعـت أسـواق الأسـهم العالميـة بقـوة فـي عـام 2024. وفـي دولـة قطـر، تصـدّر قطـاع النقـل المشـهد محققًـا مكاسـب مزدوجـة الرقـم، ورغـم أن المؤشـر العـام لبورصـة قطـر أنهـى العـام علـى انخفـاض طفيـف، فقـد حافـظ علـى مسـتواه فـوق حاجـز 10,000 نقطـة، ممـا يعكـس قـوة السـوق الأساسـية.

كمـا ظـل الريـال القطـري مسـتقرًا فـي الأسـواق الخارجيـة، فيمـا أظهـرت فـروق عقـود مبادلـة مخاطـر الائتمـان انخفاضًـا فـي التقلبـات - وهـي مؤشـرات واضحـة علـى ثقـة المسـتثمرين ومتانـة الأسـس الائتمانيـة السـيادية.

وكانـت السياسـة النقديـة لمصـرف قطـر المركـزي مدروسـة واسـتباقية فـي آن واحـد. تماشـياً مـع دورة التيسـير النقـدي العالميـة، خفّـض المصـرف جميـع أسـعار الفائـدة الأساسـية بمقـدار 115 نقطـة أسـاس فـي عـام 2024، وبفـارق 15 نقطـة أسـاس أكثـر مـن الاحتياطـي الفيدرالـي الأمريكـي، ممـا مهـد الطريـق لزيـادة النشـاط الاقتصـادي وتحقيـق توقعـات أكثـر توازنًـا للتضخـم، مـع الحفـاظ علـى ربـط العملـة. وقـد انخفضـت أسـعار الإقـراض عبـر جميـع آجـال الاسـتحقاق بشـكل ملحـوظ، فـي حيـن توسـع الائتمـان المصرفـي بقـوة، مدعومًـا ببيئـة أسـعار فائـدة أكثـر مرونـة.

سـاهمت عمليـات إدارة السـيولة المتوازنـة التـي نفذهـا مصـرف قطـر المركـزي فـي خفـض فائـض السـيولة وتحسـين آليـة انتقـال أثـر السياسـة النقديـة، ممـا عـزز اسـتقرار سـوق مـا بيـن البنـوك. وجـاء تضييـق فجـوة أسـعار الفائـدة الأساسـية فـي عـام 2024 مدفوعًـا بثلاثـة أهـداف رئيسـية: الحـد مـن فـرص المضاربـة فـي ظـل فائـض السـيولة، وتنشـيط النشـاط الاقتصـادي، ومنـع أي ضغـوط انكماشـية محتملـة.

وبالنظـر إلـى المسـتقبل، سـتعزز الأسـس الاقتصاديـة لدولـة قطـر، إلـى جانـب الفوائـض المزدوجـة، والبنيـة التحتيـة القويـة للأسـواق الماليـة، والسياسـة النقديـة الاسـتباقية، وإدارة السـيولة السـليمة، ترسـيخ اقتصـاد قـوي ومـرن. وفـي ظـل هـذا المشـهد المتطـور، سـتظل السياسـة الاقتصاديـة الكليـة لدولـة قطـر يقظـة، لا سـيما فيمـا يتعلـق بالتطـورات المرتبطـة بتقلبـات أسـعار النفـط الخـام، مـع اتخـاذ التدابيـر السياسـية الملائمـة لحمايـة الاقتصـاد. فـي حيـن سيكتسـب النشـاط الاقتصـادي زخمًـا مـن دورة التيسـير النقـدي الجاريـة، فـإن الاسـتقرار الكلّـي - المالـي سـيضمن، مـن خـلال السياسـات الاسـتباقية والحكيمـة لمصـرف قطـر المركـزي، تمهيـد الطريـق نحـو مسـار نمـو اقتصـادي قـوي ومسـتدام.

الملاحق*

ملحق أ: النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والحصة النسبية (%)

البيان	2022	2023	2024	الحصة النسبية (2024)
الناتج المحلي الإجمالي	4.2	1.5	2.4	100
الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير الهيدروكربوني	5.7	2.1	3.4	63.9
الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الهيدروكربوني	1.7	0.6	0.6	36.1
أنشطة خدمات الإقامة والطعام	4.0	15.4	8.7	1.0
إمدادات الكهرباء والمياه	3.2	113.2	7.9	1.8
الفنون والترفيه والتسلية	1.7	4.6	7.5	1.3
الضرائب على المنتجات (رسوم الاستيراد)	20.7	9.1-	6.8	0.5
الأنشطة العقارية	7.4	3.2	6.0	7.3
الأنشطة في مجال صحة الانسان والعمل الاجتماعي	1.5	3.7	5.6	2.1
النقل والتخزين	26.2	6.5	5.4	4.1
تجارة الجملة والتجزئة	11.8	0.7	5.2	7.8
التعليم	1.7	44.1	4.4	2.5
التشييد	1.2	5.3-	3.6	11.1
الإدارة العامة والضمان الاجتماعي الالزامي	1.4	4.7	3.2	8.2
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	7.7	5.4	1.0	0.3
المعلومات والاتصالات	11.1	11.4-	0.9	1.5
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	0.7-	2.8-	0.7	8.0
الخدمات المالية المقاسة بصورة غير مباشرة	3-	8.4	0.7-	4.6-
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	8.9	0.2	0.9-	3.0
الصناعة التحويلية	2.1	0.8	2.2-	7.4
أنشطة الاسر المعيشية	24.4	20.6-	5.1-	0.5

المصدر: المجلس الوطني للتخطيط، أبريل 2025.

ملحق ب: ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات القطري (مليون ريال قطري)					
البيان	2020	2021	2022	2023	2024*
أ. الحساب الجاري	(10,868)	95,802	229,749	132,749	138,747
السلع	98,779	219,634	354,699	248,696	227,272
الصادرات (فوب)	187,474	317,420	477,612	355,816	345,961
الواردات (فوب)	(88,695)	(97,786)	(122,012)	(107,120)	(118,689)
الخدمات	(55,577)	(58,218)	(39,300)	(42,848)	(25,153)
الخدمات (دائن)	70,723	66,780	111,851	112,747	109,827
سفر	12,969	15,519	26,435	32,207	30,665
نقل	41,045	41,110	70,137	55,083	45,073
أخرى	16,709	10,151	15,279	15,457	13,692
خدمات (مدين)	(126,300)	(124,998)	(149,241)	(155,595)	(134,980)
سفر	(24,541)	(36,533)	(44,626)	(59,970)	(51,564)
نقل	(56,541)	(48,026)	(58,747)	(48,150)	(43,464)
أخرى	(45,113)	(40,439)	(45,344)	(47,475)	(39,962)
الدخل	(11,082)	(10,057)	37,309	(22,109)	26,263
الدخل (دائن)	38,140	37,730	51,629	62,529	70,750
تعويضات العاملين	-	-	-	-	-
دخل الاستثمار	38,140	37,730	51,629	62,529	70,750
الدخل (مدين)	(49,222)	(47,787)	(81,800)	(84,638)	(97,024)
تعويضات العاملين	(459)	(499)	(559)	(536)	(524)
دخل الاستثمار	(48,763)	(47,288)	(81,241)	(84,102)	(96,500)
التحويلات الجارية	(42,988)	(55,557)	(57,389)	(50,990)	(37,088)
دائن	5,485	5,954	9,077	12,830	18,169
مدين	(48,473)	(61,511)	(66,466)	(63,820)	(55,257)
منها تحويلات العاملين	(36,349)	(39,418)	(44,161)	(42,221)	(41,380)
ب. الحساب الرأسمالي والمالي	17,458	(85,729)	(119,884)	(121,734)	(121,772)
الحساب الرأسمالي	(613)	(526)	(808)	(486)	(432)
الحساب المالي	18,071	(85,203)	(196,686)	(118,378)	(121,340)
الاستثمار المباشر	(18,797)	(4,562)	(8,400)	(1,029)	(4,014)
في الخارج	(9,937)	(582)	(8,677)	697	(5,689)
في قطر	(8,860)	(3,980)	277	(1,726)	1,675
محافظ الاستثمار	(45,678)	(44,265)	(44,221)	(107,158)	(95,802)
الموجودات	(53,920)	(38,982)	(40,138)	(99,869)	(99,926)
المطلوبات	8,242	(5,283)	4,098	27,169	4,124
المشتقات المالية، صافي	752	1,254	788	(1,515)	4,522
استثمارات أخرى	81,794	(37,630)	(144,847)	(8,646)	(26,046)
الموجودات	1,002	(98,446)	(83,034)	(19,226)	(33,712)
المطلوبات	80,792	60,816	(61,813)	10,580	7,666
ج. صافي السهو والخطأ	(4,725)	(6,027)	(7,163)	(5,926)	(6,026)
د. وفر أو عجز ميزان المدفوعات	1,865	4,046	25,092	14,185	10,949
ه. التغير في الاحتياطيات (الزيادة)	(1,865)	(4,046)	(25,092)	(14,185)	(10,949)

المصدر: مصرف قطر المركزي، النشرة الفصلية الإحصائية، مارس 2025.

*عند الاقتضاء، يمكن الرجوع إلى الموقع الإلكتروني لمصرف قطر المركزي / أو المواقع الإلكترونية للمصادر الأخرى للحصول على بيانات محدثة.

التقرير الاقتصادي السنوي 2024

مصرف قطر المركزي
Qatar Central Bank
State of Qatar • دولـــة قطـــر